

فلسفة التعليم العالي والجامعي لمرحلة الدراسات العليا

الدكتور
عبدالتواب سيد عيسي يوسف
كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

" إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا "

صَدَقَ اللّهُ الْعَظِيمِ

(الفتح ١-٣)

الفهرس

مقدمة

شهد العالم في العصر الحالي تحولات وتغيرات حاسمة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالميه أثرت على شتى مناحي الحياة الاجتماعية ،والاقتصادية، والسياسية في كل المجتمعات، ومن مظاهر تلك التغيرات التأثيرات المتقاربة للعولمة، وتزايد قيمة المعرفة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية والثورة المعلوماتية والتكنولوجية.

كما أن صعود قوى السوق ونشوء سوق عالمية للرأسمال الفكري والبشرى المتقدم يفرضان على نظم التعليم ضرورة الملاءمة والتطور، لمواجهة التحديات الجديدة، فالدول النامية مهددة بخطر التهميش مستقبلاً في الاقتصاد العالمي التنافسي، ما لم تطور نظم تعليمها وتوجهها نحو الاستثمار في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة لتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

ومن هنا حدث تحولاً كبًيرا في نظام التعليم العالي والجامعي، فأخذت الجامعات بثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية، مما تطلب تغيًرا جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته، وأصبحت الجامعات التي لم تنتهج منهجاً عالميًا أقل في مركزها التنافسي عن الجامعات ذات الطابع العالمي.

وفي ظل المناخ العالمي الجديد للتعليم العالي، وفي عصر التعليم العالي عابر القارات ومع التقدم الهائل الذي تشهده جامعات الغرب في كافة مجالات العلوم، والتي أصبحت تقدم برامجها التعليمية عبر فروعها الخارجية ومن خلال شبكة المعلومات الدولية لم يعد دور الجامعة قاصًرا على الوظائف التقليدية المرتبطة بتقديم المعارف ونقلها، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم الجامعي، تجمع بين العالمية والملاءمة بهدف استجابة التعليم الجامعي لمتطلبات المجتمع المحلي الذي يعمل في إطاره، وإقامة صلات أكثر مع الوسط الدولي ليصل إلى العالمية.

لذلك تمثل فلسفة المجتمع الإطار العام الذي ارتضاه المجتمع أسلوبا لحياته ونظاما للعيش فيها، ولذلك فإنه من الضروري أن يعد الفرد المتعلم- في جميع مراحل التعليم ومنها مرحلة الدراسات العليا بما يتلاءم مع هذه الفلسفة؛ حتى يصبح إنسانا منسجما ومتوافقا مع مجتمعه نافعا له، وليس منعزلا عنه.

إن الفلسفة تفسير شامل للوجود، يتعامل الإنسان على أساسه مع هذا الوجود. ويتكون هذا التفسير من خمس حقائق جوهرية هى : حقيقة الألوهية ، وحقيقة الكون، وحقيقة الإنسان، وحقيقة الحياة ، وحقيقة العلاقات والاتباطات الوثيقة بين الحقائق الاربعة السابقة.

وبناء على فهم الانسان لذلك التفسير الشامل للوجود (الفلسفه) ، وعلى فهمه لحقيقة مركزه في الوجود الكوني، ولغاية وجوده الإنساني، يحدد منهج حياته، إن فلسفة المجتمع هى هويته الخاصة وشخصيته المتميزة ، فإذا أغفلت التربية هذا الهدف فإن المجتمع يصبح قابلاً للاستلاب الثقافي والإنحراف عن استقامة فطرة الله عليه.

ومهمة الفلسفة التربوية أن تعبر عن كل ذلك بصورة شمولية متكاملة، من حيث الأهداف والهيكل والنظام والمحتوى والمنهجيات والتقويم والمتابعة.....إلخ.

فلسفة أي مجتمع هي عبارة عن"تصور هذا المجتمع ورؤيته لحقائق الوجود الكبرى: الألوهية، والكون، والإنسان، والحياة. وكل الفلسفات التي ظهرت على وجه الأرض كلها تصورات للألوهية والكون والانسان والحياة، وكل فلسفة تختلف عن الأخرى باختلاف رؤية أصحابها لحقيقة الألوهية وأصل الكون، وطبيعة الإنسان وغاية الحياة"

بناء على ذلك فإن أي مجتمع يختلف عن الآخر باختلاف الفلسفة التي يتبناها ويؤمن بها ومن خلال هذه الفلسفة يحدد المجتمع أسلوب حياته ونظامه، وسلوك أفراده، ومن خلالها أيضا يحدد الفلسفة التربوية للنظام التعليمي ومؤسساته، فالفلسفة التربوية تنبثق من فلسفة المجتمع وتشتق منه.

لذلك يتفق علماء التربية في معظم بقاع الأرض على أن للفلسفة التربوية أصولاً ثلاثة يقوم عليها بناؤها، وهي

- طبيعة المعرفة : the nature of knowledge
- طبيعة الإنسان : the nature of man
- طبيعة المجتمع : the nature of Society

وسوف نقتصرالحديث في هذا الكتاب على عرض الأصل الثالث، وهو طبيعة المجتمع في التصورات الفلسفية المختلفة بصفة عامة .

المؤلفون

"الفصل الاول"

المفاهيم الأساسية لفلسفة التعليم الجامعي

من نحن ؟ وماذا نريد أن نكون؟ طرح أستاذنا الأستاذ الدكتور/علي مدكور: هذين السؤالين الكبيرين في كتابة فلسفة التربية أصولها وتطبيقاتها، فالإجابة عنهما لابد أن توضح لنا فلسفتنا الاجتماعية الشاملة، وثقافتنا العربية الإسلامية المتسقة معها، وفلسفتنا التربوية، لذلك يتطلب ذلك كشف الخلفية .ولتحقيق ذلك يتطلب إضاءة المفاهيم الحاكمة لهذه الخلفية مثل:مفهوم الدين، مفهوم العبادة، مفهوم الفلسفة، مفهوم النظرية، مفهوم التربية، مفهوم المناهج التربوية ......إلخ

ثمة عبارة شهيرة تقول" إن الفلسفة هي أم العلم وبنت الدين، فالدين هو الذي مهدلها ، في حين أنها أنتجت العلوم . ويدل تاريخ الفلسفة بوضوح علي وجود صلة وثيقة بين الفلسفة والدين منذ أقدم العصور، وأن الفلسفة قد نشأت في حضن الدين، واستمدت أفكارها وموضوعتها الأساسية منه"

- مفهوم الفلسفة :

تعتمد نظم التربية كلهًا تقريباً على نظريات تربوية. والنظريات التربوية تعتمد بدورها علي فلسفات اجتماعية عامة. فما الفلسفة، وما النظرية، وما العلاقة بينهما، وهل تحتاج التربية العربية إلي فلسفة أو إلي نظرية؟

لقد اعتدنا أن نقول للشخص الذي يقول كلاماً كثيراً بلامعني : لا داعي لهذه الفلسفة ! وأن نرد على الإنسان الذي يقول كلاماً غير مفهوم : هذه فلسفة لا فائدة من ورائها! فهل الفلسفة كلام بلا معني ، وحديث بلا فائدة ؟ إن الحقيقة غيرذلك .

إن الفلسفة تفسير شامل للوجود ، يتعامل الإنسان على أساسه مع هذا الوجود. ويتكون هذا التفسير من خمس حقائق جوهرية هي: حقيقة الألوهية، وحقيقة الكون، وحقيقة الإنسان، وحقيقة الحياة، وحقيقة العلاقات والارتباطات الوثيقة بين الحقائق الأربع السابقة.

إنه بناء علي فهم الإنسان لذلك التفسير الشامل للوجود (الفلسفة)، وعلي فهمة لحقيقة مركزة في الوجود الكوني، ولغاية وجوده الإنساني، يحدد منهج حياته، ونوع النظام الذي يحقق هذا المنهج ، والفرق بينه وبين المناهج الأخري .

فالفلسفة التربوية العربية – مثلاً ينبغي أن تستند إلي المنطلقات الفكرية والقيمية الأساسية للفسفة الاجتماعية العربية الأسلامية الشاملة والمميزة بمكوناتها الرئيسية التي تتمثل في تصورها الاعتقادي للألوهية، والكون، وطبيعة الإنسان، وطبيعة الحياة والمجتمع عامة ، كما تتمثل في تصورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وفي القيم الحضارية للأمة كالعلم، والعدل، والحرية، والشوري أو الديمقراطية، والوحدة، والإحسان في العمل، وبناء المستقبل علي نحو أفضل.

ومهمة الفلسفة التربوية أن تعبر عن كل ذلك بصورة شاملة ومتكاملة ، من حيث الأهداف والهياكل والنظم الإدارية والمحتوي والمنهجيات والتقويم والمتابعة والتطوير ....إلخ

لذلك يعد تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع من الأدوار الرئيسة للجامعة فهي لا تهتم بتطوير العلم من أجل العلم فحسب، ولكن تهتم بتطوير العلم من أجل النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وذلك من خلال البحث والتشخيص العلمي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال تطوير المعرفة الإنسانية وتطويعها لخدمة المجتمع.

"فقد أشارت المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المصرية بأن تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمه المجتمع والارتقاء به حضارياً" وذلك بعد ما كان يفهم ضمناً أن الجامعات أنشئت خصيصاً لهذا الغرض حيث تعد الكوادر المهنية التي يتطلبها المجتمع وتستخدم البحث العلمي كوسيلة لحل مشكلاته.

لذلك يسعي المجتمع المصري ليساير التقدم العلمي والتكنولوجي في جميع مظاهرة، وفي ضوء فلسفتة الخاصة التي تؤمن بالديمقراطية السليمة والتي تؤكد على حرية الفرد وسعادته وتهيئة الفرص المناسبة لكي ينمو إلى أقصى حد تؤهله له إمكاناته وقدراته واستعداداته.

- مقومات فلسفة المجتمع المصري:

إذا نظرنا إلى فلسفة المجتمع المصري وجدنا أنها تتشكل من مقومين أساسيين، المقوم الأول: أنه مجتمع مسلم، فالمجتمع المصري مجتمع مسلم يدين الغالبية من أبنائه بالإسلام وينطلق في فلسفته من الإسلام عقيدة وشريعة، والدستور المصري ينص على أن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ ولذلك فإن المجتمع المصري يهدف إلى إعداد أبنائه في جميع مراحل التعليم – ومنها مرحلة الدراسات العليا- بما يتفق مع المبادئ الأساسية للإسلام وتصوره لحقائق الألوهية والكون والإنسان والحياة ونظرته لطبيعة العلم والمعرفة .

أما المقوم الثاني: فهو أنه مجتمع عربي، فالمجتمع المصري مجتمع عربي، وعروبة مصر مثبتة منذ أقدم العصور بحكم عوامل اللغة والدين والتاريخ والموقع الجغرافي وينص الدستورعلى أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

لذا فإن فلسفة المجتمع المصري العربي المسلم ينبغي أن تكون الإطار المرجعي لأهداف وبرامج التعليم العالي والجامعي – وجميع البرامج في كافة المراحل التعليمية – وأن تعمل هذه البرامج على توحيد مرجعيات طلاب الدراسات العليا والباحثين بحيث تنطلق من فلسفة المجتمع المصري وأن تعمل على بناء الإنسان المؤمن بربه الملتزم بهويته المصرية العربية القادرعلى مواجهة التحديات وتوظيف مختلف الإمكانيات لخدمة ورقى وتطور مجتمعه.

ومن ناحية أخري فإنه ينبغي الحرص على خصوصية المجتمع المصري وثقافته العربية الإسلامية في كافة البحوث التي يجريها طلاب الدراسات العليا التربوية مع التأكيد على الإفادة من كل معطيات العصر العلمية والتكنولوجية بما لا يتعارض مع هذه الخصوصية. كما يجب أن تهتم الدراسات العليا التربوية بالدور الإقليمي لمصر في المنطقة العربية والأفريقية وقد لعبت هذا الدور من خلال أجيال من الدارسين العرب والأفارقة الذين وفدوا لجامعة القاهرة للتعليم والبحث في الدراسات العليا التربوية . وواجب الجامعات بصفة عامة وجامعة القاهرة بصفة خاصة أن تعيد تأكيد هذا الدور وتطويره بما يتناسب مع التغيرات التي طرأت على العالم العربي في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

وإذا نظرنا إلى فلسفة المجتمع العربي المسلم ونظرتها لحقيقة الألوهية والكون والإنسان والحياة، نجد أنه :

١- بالنسبة للألوهية، فهي رأس الفلسفة العربية الإسلامية وهى تعني أن الله واحد أحد، فرد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. هو الأول ؛ لاشئ قبله، وهو الآخرلا شيء بعده. منه صدركل شيء، وإليه يعود كل شيء.

"سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (1) لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(٢) هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (3)هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤) لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأمُورُ (٥) يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ" (٦) (الحديد).

هذه هي رؤية الإسلام للألوهية، وهي رؤية كل الأديان السماوية التي نزلت على إبراهيم وموسى وعيسي ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وثبتت في التوارة والإنجيل والقرآن.

٢- أما بالنسبة للرؤيه العربية الإسلامية للكون: هوآية الله الكبرى، ومعرض قدرته المعجزة المبهرة، أراده الله فكان، وقد قدره الله تقديراً محكماً، وجعل كل شيء فيه خاضعاً لإرادته وتدبيره. الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً (الفرقان:٢)

اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ (الرعد:٨) والكون في التصور الإسلامى قسمان: كون محسوس وكون غيرمحسوس. شهادة، وغيب. ولقد تناول الإسلام الكون المادي المتطور، وعرض الكثير من ظواهره، كالشمس، والقمر، والسماء، والأرض، والمطر، والنبات، والبحار، والأنهار، والجبال، والشجر، والدواب...إلى آخره.أما القسم الآخرمن الكون، فهو الكون المغيب، أوغيرالمحسوس. وهوالذي يسمى عالم الغيب، فهوعالم لا يدخل في حدود الكون المادي.الذي يمكن أن ندرك مكوناته بالحواس ومن هذا العالم الروح، والملائكة، والجن، والملأ الأعلى، والتخاطرعن بعد وتأويل الأحلام...ألخ.

٣- أما بالنسبة للرؤيه العربية الإسلامية للإنسان:

الإنسان عبد الله، وسيد في الكون. وهومخلوق من طين الأرض، وفيه نفخة علوية من روح الله. فالإنسان هو هذان العنصران المختلفان مترابطان ممتزجان في كيان كلي واحد.

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ (٢٨) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ (الحجر٢٩)

خلق الله للإنسان من تراب حقيقة سابقة على وجود الإنسان. فالذي نفهمه من النصوص القرآنية أن خلق الإنسان قد مر بعدة أطوار:

١- الطورالذي بدأ بالخلق من تراب والطين.(آدم)
٢- والطورالذي بدأ بعد التسوية ونفخ الروح . (آدم الإنسان والخليفة).
٣- وطورالتكاثر بعد ذلك عن طريق التزاوج (آدم وحواء وذريتهما).

٤- أما بالنسبة للرؤيه العربية الإسلامية للحياة والمجتمع:

الحياة – في التصور الإسلامي- ليست هي هذه الفترة القصيرة التي تمثل عمر الفرد؛ وليست هي هذه الفترة المحدودة التي تمثل عمر الأمة من الناس؛ كما أنها ليست هي هذه الفترة المشهودة التي تمثل عمر البشرية في هذه الحياة الدنيا.

إن الحياة في التصورالإسلامي تمتد طولا في الزمان، وتمتد عرضا في الآفاق، وتمتد عمقا في العوالم، وتمتد تنوعاً في الحقيقة لتشمل الحياة الدنيا بكل أبعادها، والحياة الآخرة اللانهائية في آفاقها.

إن الحياة في التصور الإسلامي تمتد في الزمان فتشمل فترة الحياة الدنيا المحدودة، وفترة الحياة الأخرى التي لايعلم مداها إلا الله.

إن الرؤية تتمثل في الإطار المرجعي الفلسفي، فالفلسفة التربوية تستند إلى المنطلقات الفكرية والقيمية الأساسية للفلسفة الاجتماعية العربية الإسلامية الشاملة والمميزة بمكوناتها الرئيسية التي تتمثل في تصورها الاعتقادى تجاه الألوهية والكون وطبيعة الإنسان وطبيعة الحياه والمجتمع عامة ، كما تتمثل فى تصورها الاجتماعى ، وفي القيم الحضارية للأمة كالعلم ، والعدل ، والحرية والشورى، الديمقراطية ، والوحدة والإحسان في العمل، وبناء المستقبل على نحو أفضل.

إذن يجب أن تستمد الفلسفة التربوية مقوماتها من أصول الثقافة العربية الإسلامية ، ومن خصائص الشخصية العربية الأصلية، ومن حاجات المجتمع العربى وتطلعاته، ومن واقع التربية العربية نفسها، ومن حصيلة التجربة العربية والعالمية.

وفى ضوء رؤية (فلسفه) التعليم العالى تتمثل رسالتها فى إندماج فكر الجودة الشاملة والتحسين المستمر فى نسيج المنظومة التعليمية والبحثية بمؤسسات التعليم العالي، وذلك على النحوالأتى:

- دمج ثقافة الجودة الشاملة والتحسين المستمر فى العملية التعليمية والبحثية.
- نشرثقافة البحث العلمي وأخلاقياته.
- تفعيل دور المركز والوحدات ذات الطابع الخاص لتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمجتمع.

أن البحوث التربوية ترتبط بحركة المجتمع ككل من خلال تزويده بنظريات علمية وبحوث واسعة ومنظمة عن التربية، ودخول التربية في نسيج المجتمع لايحتاج إلى تدليل فإن البحوث التربوية تُعطي تفسيرات علمية قائمة على التجربة والدقة وبالتالي فإن نسبة نجاح هذه المعطيات كبيرة في ضوء تصوٌر نظري سليم .

والبحث التربوي يجب أن يستمد أوصوله من فعاليات الواقع الاجتماعي لأن الإنسان هو الركيزه الأساسية في التنمية وهو المقصد من كل تغيير ومن كل بناء، فالتنمية البشرية هي الغاية القصوى لأي عملية تنموية، ولأن النظام التربوي جزء لا يتجزٌأ من نظام أكبر هو النظام الاجتماعي عموماً، لذا فاعتبار التربية جزئية مجتمعية يحتم منهجياُ الوعي بأهم القضايا المجتمعية المحيطة بالنظام التربوي والتي تحول دون تعظيم دور التربية في دفع عملية التربية .

" وهنا يكمن دورالبحث التربوي الذى يجب أن يتضمَّن إحساساً بنبض الواقع التربوي بحيث ينبع من مشكلاته الواقعية ويٌصَّحح مساراته وخططه البحثية في ضوء متطلبات هذا الواقع بتداعياته".

ان فلسفة النظام التعليمي لآي مجتمع تأخذ بعين الإعتبار أربعة عوامل رئيسية هي: طبيعة المجتمع وتقاليده وثقافته وتطلعاته، والطبيعة الإنسانية، ومفاهيم العملية التربوية، والتقاليد التربوية.

والبحث التربوي في خط موازى ِلحركة المجتمع وسياسته العامة، وسلوكياته الواقعية، وتصرفاته المرئية، وليس غريباً أن يكون مراقباً لهذه السلوكيات يرصدها، يحللها ويعالجها ويُعطي التوصيات والإسهامات في تطوُر وتعديل وتحسين مستويات التعامل المجتمعي على كافة جوانبه سواء على مستوى الأفراد، او على مستوى الجماعات، وهذا يتطلب الفحص الدقيق والرؤية الاستبطانية لحركة سير المجتمع وتفاعله حتى تكون هذه الحركة وهذه التفاعلات في شكل انعكاسي على البحث التربوي الذى هو بمثابة المرآه للمجتمع في طور من أطواره ثم بمثابة القائد والموجه والدليل في طور آخر من أطواره.

- فلسفة التعليم الجامعي في ضوء التغيرات التي طرأت علي المجتمع المصري :

ينبغي النظر إلى المجتمع المصري في سياق أكبر وأوسع وهو المجتمع العالمي الذي يعني دول العالم جميعاً. بالطبع مصرليست معزولة نائية عن هذا العالم، وإنما تعيش فيه، وتنخرط فيه، وتتأثر به، وتؤثر فيه.

وأكبر دليل على تأثر مصر بالمجتمع العالمي او بدول العالم هو تفاعلها من خلال (الشابكة) واستخدامها في كثير من شئوؤن حياتها، وما تفرع عن هذه الشابكة من صفحات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) والتى كانت منها انطلاق الثورة .

تعتبر الثورة وما ترتب عليها تغييراً لوجه الحياه المصرية كما أنها في الوقت نفسه ذات تأثير في المجتمع الدولي الذي يتابع ويرقُّب ويصرِّح ويُضمر ويخطط لدولة ذات محور كبير في المنطقة.

إن النظر إلى ملامح السياق العالمي الذي يواجه الانسان المصري يبين أهمية التعليم في الوقت الحالي وإعادة النظر في صياغة فلسفته وإعادة هيكلته وتخطيطه حيث تبدو الفجوة شديدة جداً بين مصر وغيرها من الدول من زاوية التعليم والبحث العلمي.

تتركز في عدة نقاط من أهمها :

- الإنسان خلق الله المكرم وحقوقه مقاصد كل فعل إنساني غير قابلة للتصرف والتي من أهمها حقه في حياة حرة كريمة، حقه في التعليم والصحة والعمل وعدم الاعتداء على جسده أو عرضه أو ماله أو عقيدته لأي سبب.
- المواطنة تعبير أساسي عن المساواة بين كافة أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات .
- الديمقراطية باعتبارها أكثر من مجرد نمط من أنماط الحكم .
- العدالة الاجتماعية القائمة على حسن استثمار الموارد ، والإنصاف في توزيع ثمار التنمية ، هي أساس في توفير حياة كريمة في مواجهة الفقر.
- الانتقال من ثقافة التنميط والتماثل إلى ثقافة الإبداع وتحقيق الذات .
- من الأحادية الثقافية إلى التعددية الثقافية وهذا يعني الانفتاح على كل الثقافات والإيمان بالتلاحم الثقافي.

لذلك نعني الاهتمام بفلسفة التعليم في مصر جملة وتفصيلاً، وإعادة النظر في هيكلة النظام كله، وإنها لتبدو من أصعب وأعقد مشاكل التعليم تلك التي تتصل بالفلسفة التي بُني عليها وقام عليها وتخطط على أساسها.

إنك في هذه الحالة تحتاج إلى ثورة في التعليم في ضوء التغيرات، لقلب نظام التعليم والإطاحة بالنظام القديم وسجنه ومحاكمته. تحتاج إلى أن تسجن القانون الذي يحظر على طالب متفوق يسبق سنَّه أو أن يتقدم على سنه ويظل أسيراً له ، ويمنع المجتمع أن يستفيد منه ومن عقليته.

- نحتاج إلى تفعيل البحوث العلمية والرسائل العلمية وعدم الاستفادة منها في كافة مناحي الحياة .
- نحتاج إلى الوسائل المطلوبة للتعليم والبحث العلمي حيت يقوم وينهض.
- نحتاج إلى الاهتمام بحالة المباني والمعامل وصيانتها وتحديثها ووضع خطط دورية للإحلال والتجديد".

وغياب سياسه واضحة لنظام التعليم والبحث العلمي في المجتمع المصري يعود بالأثر السلبي على مخرجات المنتج التعليمي، ويستمر البحث العلمي يئن تحت وطأة الإهمال والتهميش والإقصاء في الوقت الذي يعترف الجميع ويُدرك ألا نهضة حقيقية ولا تقدمية وطنية إلا وتقوم على قواعد وأسس التعليم وتوصيات ومقترحات البحث العلمي وتفعيل الرؤى البحثية، واستثمار المقولات العلمية.

وإذا كان لكل مجتمع نظام أو نسق متعارف عليه من القيم، يشترك فيه أفراده ، و لكل فرد منهم قيمه الخاصة به، والتي تميزه عن غيره من الأفراد، إذ يتخذ من نسق المعايير والقيم موجهاً لسلوكه ونشاطه، فإن القيم في الوقت ذاته لازمة لأي مجتمع لكي تنظم أهدافه ومثله العليا كي لا تتضارب قيمه، وبالتالي ينتابها صراع قيمي اجتماعي يؤدي بذلك المجتمع إلى التفكك وعدم الرضي والحاجة إلى التغيير والثورة.

إن الدارس والمحلل لثورات الشعوب المختلفة خاصة الناجحة منها، يجد أن الثورات الحقيقية ليست هي الثورات التي تعنى فقط بتغيير نظام الحكم ، وإنما ينبغي أن يمتد أثرها إلى نظم وأنساق القيم ، فتسعى إلى تغيير القيم غير المرغوب فيها والتأكيد على القيم الأخرى التي تتفق وأهداف وطموحات ورغبات من قاموا بتلك الثورة، كما أنها تمتد بالإضافة إلى ذلك إلى تغيير أنماط

التفكير التي كانت سائدة قبل قيامها ولذلك فهم يرون أن الثورات الناجحة ينبغي أن تتعلق بمجالات أو ثورات ثلاثة سياسية واجتماعية وثقافية أو فكرية . فالثورة لاتتعلق فقط بتغيير نظام الحكم، بل الثورة الحقيقية- بالإضافة إلى ذلك - هي تلك التي تعيد بناء منظومة القيم، وتعدل السلوك الفردي والمجتمعي، لضمان تحقيق أهدافها والمتمثلة فى رقى المجتمع ونهضته.

أ- القيم :

القيمة لغة مشتقة من القيام، وهو نقيض الجلوس، والقيام معناه العزم، لقوله تعالي " وأنه لما قام عبدالله يدعوه " (الجن آية ١٩)، والقيمة في اللغة العربية بمعنى تثمين الشيء وتقديره.

القيمة اصطلاحاً فتعني " اهتمام أو اختيار أو تفضيل أو حكم يصدره الإنسان علي شيء ما، مهتدياً بمجموعة المبادئ أو المعايير التي وضعها المجتمع الذى يعيش فيه، والذى يحدد المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك.

"القيم هي اتجاه يرتبط ببعض الإنفعالات الموجبة أو السالبة فهي اتجاهات نحو إدراك الأهداف الجماعية فهي تحدد الأهداف والأدواروتضفي على النظام الاجتماعي صفة البقاء والاستقرار. في حين عرفها بعض المفكرين على أنها المرغوب أو غير المرغوب فيه.

ويرى وليم توماس زنايكي أن القيم هي أي شئ يحمل معنى لأعضاء جماعة ما بحيث يصبح هذا المعنى موضوعا ودافعا يوجه نشاط هؤلاء الأعضاء" .

والمحلل لأحداث وأهداف الثورة يجد أنها لم تكن مجرد ثورة على النظام السياسي، بل كذلك ثورة علي نظام القيم السائدة، ثورة على الفساد وقيمه وأدواته ورموزه والثقافة التي سادته لثلاثة عقود ، وقدمت هذه الثورة قيماً مغايرة وسلوكاً مغايراً أذهل العالم ، بما انطوي عليه هذا السلوك من قيم حضارية وقدرة علي المبادرة والصمود والتصميم والتنظيم والحوار، وقد جاءت الثورة " ثورة للتغيير " محملة بنداءات ومضامين قيمية (الحرية ، العدالة الاجتماعية ، الكرامة الإنسانية)، فالثورة لا تتعلق فقط بتغيير نظام الحكم، بل الثورة الحقيقية – بالإضافة إلى ذلك - هي تلك التي تعيد بناء منظومة القيم، وتعدل السلوك الفردي والمجتمعي ، لضمان تحقيق أهدافه والمتمثلة فى رقى المجتمع ونهضته.

فقد كان ميدان التحرير والميادين الكبرى في المدن المصرية مسرحاً عبقرياً للتغييرالسياسي والثقافي، للهدم والبناء، ظهر فيه الجوهر الديمقراطي الحضاري للشعب المصري، حيث يتسم هذا الجوهر بالقدرة علي المبادرة والصمود والتضحية والجماعية وممارسة الحرية، ففي ظل هذه الأنساق من القيم الجديدة مارس الشعب حريته، ناضل وقدم التضحيات من الجرحى والشهداء ورقص وغنى أغاني الثورة والحرية، ومارس حبه للوطن، وأعاد اكتشاف معنى الوطن، ومعنى العلم، ومعنى مصر ومعنى أن تكون مصرياً فترفع رأسك وتفتخر بمصريتك ، وفي ظل هذا التألق والتوحد الإنساني ذابت فروق كثيرة أريد لها أن تظهر لزمن طويل سابق، وذابت فوارق كثيرة أريد لها أن تتعمق في ظل النظام السابق، توحد المصريون مسلمين ومسيحيين ، وتوحدوا معاً من كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وساروا معاًوهتفوا معاً وغنوا معاً(تغيير، حرية ، عدالة اجتماعية)، هتفوا معا بكلمة الشعب الذي يريد إسقاط النظام، وهتفوا معاً للدولة المدنية الديمقراطية التي يريدونها بديلاً لدولة القهر والفساد والاستبداد والظلم الاجتماعي.

لقد تحول ميدان التحرير خلال أسابيع الثورة إلى مدينة تحكمها قيم الثورة الجديدة: العدالة، الحرية، الكرامة، قيم أخلاقية اجتماعية سياسية ثقافية، يتساوى فيها البشر بصرف النظرعن الدين أو الجنس أوالطبقة، وسقطت في ظل تلك الثورة أخلاق النفاق والكذب والخيانة والانتهازية والسرقة والنهب والعنف في الدولة أوالعائلة أو في الشارع ، تغيرت أخلاق الناس في الشارع، سقطت الحواجز المفروضة بين الناس، أصبح الشعب المصري كأنه أسرة واحدة يبتسمون بعضهم للبعض، يحيون بعضهم البعض دون سابق معرفة.

- موقع القيم في التعليم الجامعي :

لقد جرى العرف على النظر إلى التعليم العالي بوصفه مؤسسة اجتماعية. والمؤسسات الاجتماعية بطبيعها لها رسالة، وقيم، ومسؤوليات محددة كانت في السابق تتصف بقدر من الثبات، لكنها أصبحت في العقود الأخيرة عرضة للتغير السريع. فمحراب القيم الدينية الذي كان محور العمل الجامعي منذ نشأة الجامعات، طغى عليه فيما بعد البعد الأكاديمي، الذي جعل من المعرفة وتقاليد إنتاجها، وطقوس العلم المميزة المحراب الجديد. ثم جاءت قيم السوق لتلوث هذا المحراب وتفسد الكثير من ممارسات البحث العلمي، وتملأ أجواءه بتضارب المصالح، وتنشر فيه ممارسات الغش عند الطلبة وأزمة الالتزام عند الأساتذة. وهذا ما أدّى إلى طرح أسئلة محرجة على قدرة الجامعات على تقديم "الخير العام: public good" للمجتمع،

وتحقيق القيم التي طالما سعت الجامعات إلى تحقيقها، مثل قيم المساواة والأمانة والعدل والحرية الأكاديمية، وهو نفسه الأمر الذي دعا إلى وضع الجامعات في موقع المساءلة عن قدرتها على تحقيق التوازن بين تقديم الخير العام للمجتمع، والمستوى الأكاديمي، ومتطلبات السوق.

يتوافر عدد كبير من الدراسات والبحوث حول قضايا القيم في التعليم والتربية الأخلاقية في مجال التعليم المدرسي. لكن القليل منها قد توجه مباشرة إلى الفاعلية والكفاية التي يمكن أن تتصف بها مداخل وطرق تعليمية محددة في تعليم القيم والأخلاق، أو إلى العلاقات القائمة بين النمو الأخلاقي من جهة والممارسات التعليمية أو البيئة المدرسية أو المناخ الصفي من جهة أخرى.

أما في مجال التعليم العالي فإن عدد البحوث والدراسات المنشورة حول قضايا تعليم القيم هي أقل بكثير مما نجده في مجال التعليم المدرسي، وربما يعزى ذلك إلى أن الجامعات (الأمريكية) في هذه الأيام لا تعطي أهمية منظمة لتعليم القيم الأخلاقية الأساسية: كما كانت تفعل من قبل.

أما أنّ القيم والأخلاق وأمثالهما من المفردات محمّلة بشحنات دينية فهذا صحيح، لأن الإيمان الديني يوجه السلوك الأخلاقي ويدعمه، لكن غير المتدينين يرفضون أن يجردوا من المثل والقيم والفضائل الأخلاقية، أو أنْ تعدّ هذه القيم خارج سياق التزاماتهم نحو أنفسهم ونحو الآخرين وغيرها، في عقيدة دينية دون أخرى أو اتجاه إيديولوجي محافظ أو متحرر أو في انتماء حزبي دون غيره. وأهم ما في القيم والأخلاق أن الفرد الذي يمتلكها يتخذها معايير لسلوكه عندما يكون بعيداً على ملاحظة الآخرين، وليس مجرد استجابة لظروف معينة من كسب منفعة أو دفع مفسدة.

وإذا كان الاهتمام بتعزيز القيم في التعليم الجامعي واجباً دينياً عند الأستاذ المتدين، فإن ذلك لا يقلل من شأن الدوافع الأخرى لهذا الاهتمام عند الأستاذ المتدين وعند غيره أيضاً؛ إذ يشعر بعض الأساتذة بشئ من الاعتزاز والسعادة النفسية لقيامهم بتعزيز القيم وبخاصة لما يلقونه من احترام الآخرين وتقديرهم لهم، فضلاً عن قناعتهم بأن الاهتمام بالقيم يعود إلى أنها فضائل في حد ذاتها، مما يبرر اعتبارها من المتطلبات المهنية والوظيفية للأستاذ الجامعي.

ولا تقتصر مشكلات سوء الفهم الذي ينتاب تعليم القيم على ما سماه شوارتز بالخرافات الثلاث. فثمّة اتجاه يتبناه بعض أعضاء هيئة التدريس، يرى أن القيم هي تعبيرات وميول ذاتية لابد ن تمييزها عن الحقائق الموضوعية والتجريبية التي هي مركز اهتمام التعليم الجامعي. لكن هذا التمييز أمر ينكره اليوم فلاسفة الأخلاق، فما يسمى بالقيم يشمل عادة العادات والتقاليد والطموحات والانتماءات والتحيّزات، وهي تشغل موقعاً في قضايا الإنسان لا تنسجم مع الصورة التي قدمتها الفلسفة الوضعية التقليدية لها بوصفها أفكاراً واتجاهات غير عقلانية. فهذه القيم ليست مجرد حالات من التفضيل أو الرأي الذاتي، وإنما تنتمي إلى الحقل العملي من العقلانية، وتدخل في تفضيلات الإنسان على أساس من المبادئ، وتفضي إلى تطوير أهداف يمكن الدفاع عنها، وهي تؤدي بالفعل وبصورة عملية إلى ازدهار الحياة الفردية والاجتماعية.

لكن الطبيعة العملية لقضايا القيم والأخلاق ترجّح أن لا تتم مناقشتها بمعايير عقلانية؛ فأيُّ محاولة لتوضيح البعد العقلاني للقيم بصورة عميقة قد يسهم في هدم أهدافها. فالقيم تتداخل مع الأعراف والعادات والممارسات الإنسانية بصورة متجذرة في السلوك والعلاقات الاجتماعية والانفعالية للمجتمع، كما هي متجذرة في أنماط الخطاب والتقويم العقلاني النظري والعملي، ومن ثمّ فلا يُنصح بمحاولة تقويم القيم الإنسانية الإيجابية التي تربط أفراد المجتمع بعلاقات متبادلة من الحب والاحترام والتعاون، بدلالة المنافع والمصالح والحسابات العقلانية. فمن الحمق محاولة تقويم الصداقة مثلاً بدلالة التوزيع العقلاني لمنافعها؛ فإذا كان أحد أطراف الصداقة يكسب من الدعم العاطفي والمنافع المادية أكثر من طرف آخر، فهذا لا يعني أن الصداقة ظالمة وفاشلة. وعلى العكس من ذلك فإن طرح السؤال بهذه الطريقة يكشف عن الفشل في فهم الصداقة.

ويبدو أنّه ليس من السهل تصور موقف من مواقف التعليم الجامعي ليس له بعد قيمي، فلكل موضوع ولكل فعل قيمة؛ فإدراج أي موضوع أو مادة تعليمية ضمن البرنامج الدراسي لتخصص معين يتم على أساس إعطاء ذلك الموضوع قيمة عالية تستدعي دراسته، والطريقة التي يتم فيها اتخاذ قرار تدريس الموضوع تعكس بعداً قيمياً، فإذا تضمنت هذه الطريقة عرض الأمر للمناقشات الطلابية مثلاً تتقدم قيمة المشاركة في اتخاذ القرار، وعند اللجوء إلى التصويت في مجلس الكلية مثلاً بعد المناقشة تعلو قيمة الشورى والديمقراطية، وحتى عند اتخاذ قرار باستبعاد أي ضبط قيمي أخلاقي في البيئة الجامعية فإن قيمة الحرية تكون هي الأساس، وهكذا.

وقد لاحظ تقرير منظمة اليونسكو لعام 1995 عن: "التغير والتطوير في مجال التعليم العالي" أن العالم في نهاية القرن العشرين شهد تطوراً غير مسبوق ووعياً متزايداً على الدور الحيوي في التطور الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك فإن التعليم العالي هو في حالة أزمة في جميع أنحاء العالم. فبالرغم من تزايد أعداد الطلبة فإن الدعم الذي ينال التعليم العالي يتناقص، والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بخصوص واقع التعليم العالي والبحث العلمي في تزايد مخيف. ولذلك تدعو اليونسكو إلى تأكيد بعض القيم الأساسية المتعلقة بطبيعة التعليم العالي، وبالذات الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسسية ضمن سياق أخلاقي. كما تؤكد على أن الحلول التي يمكن اقتراحها لمواجهة التحديات لابد أن تتساوى مع القيم الثقافية والاجتماعية الوطنية،

لضمان الانسجام والتماسك في كل مجتمع. وقد لاحظت الوثيقة ما أشارت إليه المناقشات الاستشارية لليونسكو -لأغـراض إعـداد هذه الوثيقة- الوعي المتزايد بالأخطار الناتجة عن تبني المفاهيم والقيم المستوردة وإهمال الثقافة والفلسفة القومية والإقليمية، والآثار السلبية لهذا الإهمال على التعليم . وتلفت اليونسكو في هذا الوثيقة انتباه الدول الأعضاء إلى أن "عملية العولمة" تتطلـب بالإضافة إلى الخبرة في المهنيّة المتقدمة في مجال التعليم العالي وعياً على القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، الأمـر الـذي يؤكـد دور التعليم العالي في تنمية القيم الأخلاقية في المجتمع.

وفي دراسة واسعة تتابعت لمدة ثلاثة عقود، حول الآثار التي تتركها الجامعة على طلابها، وصدر حديثاً (٢٠٠٥) تحديث لنتائجها، قام الباحثان باسكريللا وترنزيني ,Pascarella and Terenzini بمراجعة عدد كبير من الدراسات الميدانية التي أجريت في العقد الماضي (عقد التسعينات من القرن العشرين) حول قدرة الطلبة في الجامعات في مجال نمو الأحكام الأخلاقيـة. وكشـفت هذه المراجعة عن مؤشرات مهمة على استقرار النمو الأخلاقي عند الطلبة في أثناء سنوات الدراسة الجامعية. وأشـار الباحثـان إلى دراسة لتحليل نتائج الدراسات Meta Analysis أجراها Mcneel عام ١٩٩٤، وحلل فيها نتائج ٢١ دراسة ميدانية حول موضوع الأحكام الأخلاقية عند طلبة الجامعات. ثم قام الباحثان بإعادة تحليـل نتـائج دراسـة ماكنيـل هـذه، فوجـدا أن التغير الأكبر في طبيعة الأحكام الأخلاقية لدى الطلبة خلال سنوات الدراسة الجامعية هو في الانتقال من التفكير الأخلاقي التقليـدي القـائم عـلى التكيّف مع سلطة المجتمع، إلى التفكير الأخلاقي المبدئي القائم على الإيمان بمبادئ أخلاقية كليّة. كما أكـدّا نتـائج الباحـث الأصـلي حول وجود ارتباط قويّ بين مستوى الأحكام الأخلاقية وطول فترة الدراسة الجامعية

- من أهم مظاهر القيم في التعليم الجامعي :

١/ ب-قيمة العدالة الاجتماعية :

" إذا كانت وظيفة العلم إعمارالأرض وترقية الحياة، فإن هذا لا يمكن تحقيقة إلا إذا كان مستندا إلى عدل الله، فالعلم إذا لم يستند إلى عدل الله ينقلب إلى وسيلة للخراب والدمارللمجتمع البشري كله. فالعدل – إذن – هو القيمة التي توجه غايات العلم نحو خير الإنسان والإنسانية جميعا".

والعدل كما وضحه بعض الفقهاء والمفسرين هو: تنفيذ حكم الله ،أي أن يحكم الناس وفقا لما جاءت به الشرائع السماوية. ولما كانت الشريعة الإسلامية هي كمال هذه الشرائع فإن العمل بها إذن تحقيق للعدل الذي أمرالله به.

والعدالةالاجتماعية يمكن تعريفها بأنها نظام اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الطبقية الشاهقة، وتحقيق فرص متكافئة؟ وظروف حياة متقاربة بين المواطنين، وإقامة المجتمع على أسس المساواة والتضامن الاجتماعى، من خلال إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفيرقدرمتساوُ لإشباع الاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي، فالمساواة الاجتماعية هي وضع اجتماعي تختفي فيه الامتيازات التي تتمتع بها مجموعات محددة، وهو وضع يسود فيه تكافؤ الفرص، حيث ينعم الجميع بأوضاع مادية وثقافية تلبي حاجاتهم، يعتمد شكل المساواة الاجتماعية ومضمونها إلى حد كبير على النظام الاجتماعي القائم.

وانطلاقا من ذلك كانت العدالة الاجتماعية، جوهرالنظام الذي سعت إليه ونادت به ثورة يناير، فمع بدء الموجة الأولى من الثورة المصرية في يناير٢٠١١ ارتفعت الأصوات المنادية بحق "العدالة الاجتماعية" جنبا إلى جنب مع حق "الحرية" و"الكرامة الإنسانية"، تلك الحقوق الراسخة الثابتة لكل البشر، تلك الحقوق التي سلبها الطغاه، أو أوهموا الشعب بأن تلك الحقوق الراسخة منحا يمنحون الشعب إياها وقتما يشاءون، ويمنعونها عنّه وقتما يحلو لهم.

ولذلك كانت العدالة الاجتماعية المطلب الأهم والأكثر إلحاحا من مطالب الثورة المصرية، نظرا لسياسات نظام مبارك وحاشيته الرأسمالية الاحتكارية التي اقتادت أكثر من«٤٠٪» من أفراد الشعب إلى العيش في ظلام الأمية، ومعاناة أكثر من سبعة ملايين شاب من البطالة، وأصبح أكثر من ٤٠% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يزيد دخل الفرد فيهم علي دولار واحد في اليوم، في حين تتركز السلطة والثروة في أيدي حفنة قليلة من رجال الأعمال وكبار رجال الدولة، لتلك الأسباب كلها ؛ كان تحقيق العدالة الاجتماعية المطلب الأهم للجماهير خلال ثورة يناير.

- القيم التربوية للعدالة الاجتماعية :
- العدالة الاجتماعية القائمة على حسن استثمار الموارد ، والإنصاف في توزيع ثمار التنمية، هي أسـاس في تـوفير حيـاة كريمة في مواجهة الفقر.

- الانتقال من ثقافة التنميط والتماثل إلى ثقافة الإبداع وتحقيق الذات .

- من الأحادية الثقافية إلى التعددية الثقافية وهذا يعني الانفتاح على كل الثقافات والإيمان بالتلاحم الثقافي.

- الإنسان خلق الله المكرم وحقوقه مقاصد كل فعل إنساني غير قابلة للتصرف والتي من أهمها حقه في حياة حرة كريمة، حقه في التعليم والصحة والعمل وعدم الاعتداء على جسده أوعرضه أو ماله أو عقيدته لأي سبب.

٢/ ب- قيمة الحرية :

جاء في لسان العرب أن كلمة الحر من كل شيء هي أعتقه وأحسنه وأصوبه، والشيء الحر هو كل شيء فاخر، وفي الأفعال هو الفعل الحسن. والأحرار من الناس أخيارهم وأفاضلهم. والحرة: هي الكريمة من النساء.

الحرية فى اللغة تطلق على الخلوص من العبودية، فيقال: هو حر أي غير مُسترق، وتطلق على الخلوص من القيد والأسر.

" من الضرورى أن تعمل العملية التربوية على تأكيد الشعور لدى أبناء الأمة بأن الحرية فطرة فى الطبيعة الإنسانية. فالله – سبحانه – قد خلق الإنسان حرا ، لأنه جعله مسئولا عن تنفيذ منهجه فى الأرض بإرادته الحرة ، فالإنسان حر لأنه مسئول، فالحرية تستتبع المسئولية، والمسئولية تستلزم الحرية.

وتأكيد شعور الحرية يقتضى صياغة وعى الفرد بماضية وحاضره ومستقبله، وتدريبه على أن يؤمن بقدرته على أن يكون فاعلاً ومتفاعلا مع عالم وبيئة متسارعين فى تغيرهما، وأن تكون لديه الثقة فى قدرته على الخلق والإبداع المادى، وأن يحظى المبدعون والمبتكرون بالرعاية والعناية المادية والأدبية، وأن يهيأ لهم الجو المناسب للبحث والإبداع، وأن يستخدموا الاستخدام الأمثل فى إنتاج الأفكار والنظريات الجديدة والأشياء الجديدة".

تعتبر هذه القضية من أولويات قضايا التعليم العالي والجامعي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير لأنها تعتبر أحد المطالب الأساسية التى نادى بها المصريون في الخامس والعشرين من يناير، بالإضافة إلى أن الحرية ضرورة من الضروريات الإنسانية في كل العصور وفي مختلف المجتمعات ، وهى مسألة وجودية ذات علاقة أصلية ووثيقة بكيان الإنسان ووجوده، حتى العبد لا تختلف حريته عن حرية المواطن إلا من حيث الدرجة، ولذلك فان الإنسان دائماً يحارب ويناضل ويدفع الغالي والنفيس في سبيل حريته، وفي احيان كثيرة يدفع حياته ثمناً لها . ويمكن للتربية بوسائطها المختلفة أن تؤدى دوراً كبيراً في تنمية قيمة الحرية في الرأى وفي الابداع وفي البحث عند الانسان المصرى، ومن هنا تأتى اهمية معالجة هذه القضية من الناحية التربوية .

- القيم التربوية للحرية :

- ان توفيرالمناخ التربوي المناسب للباحثين التربويين في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يؤدى إلى زيادة اقبالهم على ممارسة العمل البحثي واتقانهم له، أما اذا لم يتوافر هذا المناخ فان الكثيرين منهم يهجرون المجال لممارسة مجالات أخرى في ميادين مختلفة، فكثيراً ما نجد الباحث التربوي لا يدرك شيئاً عن المشكلات الحقيقة التى يواجهها القائمون بتنفيذ برامج الاصلاح والتطوير، كما أن كثيراً من القيادات التربوية في الميدان التربوي لايؤمنون بدرجة كافية بالبحث التربوي.

وقد تتهيأ بالفعل للبعض الباحثين التربويين قدرات ومهارات وامكانات تمكنهم من تجديد ما ينتجونه من بحوث، ولكن المناخ الذي يعيشه هؤلاء الباحثين يحاصرويخنق ، يضيق ويعرقل، مما يصبح الأمر عسيراً على حرية الحركة ، فضلاً عن جيد الإنتاج.

- حرية الفكرمكفوله دون قيود داخل المؤسسات التعليمية بعامة والجامعية بخاصة، بوصفها مصدراً للإشعاع الفكري والحضاري، على أساس أن الحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة.

- الحرية الأكاديمية يجب أن تكون مكفولة لمؤسسات التعليم العالي في اختيار مجالات التعليم والبحث العلمي بها.

- ٣/ ب- قيمة الكرامة الإنسانية :

تعد قيمة الكرامة الإنسانية من أهم الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان، ومنبع القوانين العادلة في دولة القانون، المبدأ الرئيسي الذي تُفهم من خلاله مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ، فالكرامة حق طبيعي وقيمة مجردة تولد مع تشكل الإنسان وتبقى معه حتى موته ، فكرامة الإنسان هي قيمته ، كونه إنساناً بغض النظر عن أصله وجنسه وعمره وحالته ، بمعنى ألا يقبل أن يهان أو يعتدى على حقه أو يساق أو يقهر بلا تفكير، ولكن في نفس الوقت يجب ألا يتصادم ولا ينسى حدود الأدب واللياقة، خاصة مع الكبار حتى وإن اختلف معهم بل يستعيد حقه ويجبر الناس على احترامه.

الكرامة إذا مفهوم لاعلاقة له بما يقدمه الإنسان أوبحالة الإنسان، وهنا تنفصل الكرامة الإنسانية عن الفكرة القائمة على أن الكرامة الإنسانية هي التمييز بين الإنسان والكائنات الأخرى، إذ لا علاقة لهذه بتلك ، وتنفصل أيضا عن الاعتقاد بارتباط الكرامة بالأعمال ونوعها، فالكرامة لا تُمنح ولا تصير من خلال الأعمال أو الحالة ، فكرامة الإنسان هي قيمة الإنسان، كونه إنساناً بغض النظر عن أصله وجنسه وعمره وحالته.

وعلى الرغم من ذلك فإننا كثيرا ما نقرأ آراء وأفكاراً ونظريات تتحدث عن الكرامة الإنسانية، فقد أصبح هذا المصطلح غريبا بعد أن كثرت الانتهاكات لكرامة الإنسان، وحظيت الحيوانات في بعض البلدان بعناية أكثر مما يحظى به الإنسان في بلدان أخرى، وهذه الممارسات تدل على مدى المهانة التي وصل إليها الإنسان ومدى الظلم الذي يتعرض له على يد أخيه الإنسان، رغم أن كل الأديان حفظت له كرامته وصانت نفسه وعرضه وماله من أي انتهاكات قد يتعرض لها على أيدي من تحالفوا مع الشيطان، وكانوا عونا له في نشر الظلم والفساد بين الشعوب المغلوبة على أمرها بعد أن خضعت للسيطرة الأجنبية الغاشمة التي استغلت ثرواتها أبشع استغلال، ومرغت كرامة أبنائها في الوحل، من أجل ذلك تعقد المؤتمرات، وتنظم الندوات والحلقات الدراسية، وتقام الاحتفاليات الموسمية في أيام عالمية تنادى بحفظ حقوق الإنسان وصيانة كرامته، وما ذلك كله سوى اعتراف واضح بأن كرامة الإنسان مازالت تعاني من الانتهاكات في أكثر من جزء من هذا العالم المهدد بسوء العاقبة نتيجة التدهور الأخلاقي والانحراف السلوكي، مالم تنقذه القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة، وما لم تتحدد وتتحقق أهداف تلك المؤتمرات والندوات وغيرها من مظاهر الدعوة لصيانة كرامة الإنسان.

والواقع أن الشعب المصري قد عانى قبل الثورة، كثيرا من صور عديدة من انتهاك كرامته تزييف إرادته ونهب ثرواته ، كان أبرزها تطبيق(الطوارئ) طوال فترة حكم مبارك، الذي كان سبباً في وفاة نحو ٣٣ حالة سنوياً تحت وطأة التعذيب، فضلاً عن وجود نحو ١٨ ألف معتقل في السجون و٣٥ ألف مصري تضرروا منها وانتهاك كرامة الملايين من المصريين في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز. ففي عهد (مبارك) انتُهكت حقوق الإنسان المصري وكرامته انتهاكاً صارخاً إلى حد "الجرائم ضد الإنسانية "، وخصوصاً منذ أن تم تعيين (حبيب العادلي) عام ١٩٩٧م وزيراً للداخلية، فقد حكمت وزارته الشعب المصري بالحديد والنار، فقد أدخل السجون ما لا يقل عن ١٤٠ ألف معتقل سياسي، قُتل منهم أكثر من ٦٠٠٠ مواطن، وما ثبت فيها ممن تعرضوا للتعذيب لا يقل عن ١١٢٥٠ مواطناً، أصيب منهم ٤٢٢٠ بعاهات مستديمة في شكل حالة من الإرهاب والخوف والفزع والسلبية أصابت الشخصية المصرية العظيمة ، إضافة إلى الانتهاكات التي تمثلت فيما عاناه المواطن المصري من الجوع والفقر والجهل والتشرد والبطالة وما استتبعه من الحرمان من العيش الكريم ، ومن ما يمكنه أو يحتاجه ليعيش حياة إنسانية حقيقية وكريمة.

أما بعد الثورة فقد تغير الحال فالثورة بدأت شرارتها في يوم احتفال الشرطة بعيدها، والتي كانت أداة النظام البائد أداة قهر الشعب المصري وإهدار كرامته من ما كانت تقوم به مباحث أمن الدولة، وكان مطلب الكرامة الإنسانية من أبرز شعارات الثورة .

كما أن هناك إجماعاً من الباحثين على أن ثورة ٢٥ يناير لم تكن ثورة قام بها "الجياع "من فقراء المصريين الذين يعيشون أساساً في العشوائيات التي تحيط بالقاهرة الكبرى، والذين ضاعت حياتهم سدى نظراً لسياسات الإثراء للقلة، والإفقار للغالبية التي طبقها النظام السابق بقيادة الرئيس المخلوع .ولكنها في المقام الأول ثورة قامت من أجل السعي لتحقيق قيم غير مادية، تتمثل في الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ولا ننسى في هذا المقام أن هذه الوسائل المستحدثة في الاتصال - مثل الرسائل الإلكترونية والمدونات والفيسبوك والتويتر -التي مثلت البنية التحتية التي قامت على أساسها أحداث٢٥ يناير، والتي استطاع قادتها حشد مئات الألوف من الأنصار من خلال موقع "كلنا خالد سعيد "وغيره ، كان الشعار الأساسي هو الحرية السياسية وتحقيق الكرامة الإنسانية.

والواقع أن المؤسسة التعليمية يمكن أن تقوم بدوره في غرس وتنمية تلك القيمة من خلال معلم واعٍ يصبو إلى الكرامة الإنسانية ويؤمن بها ، وأن تكون راسخة بداخله متأصلة فى وجدانه، حتى يستطيع أن يغرسها لدى طلابه، يرفض استخدام أساليب القمع والعقاب البدني التي كانت سائدة في نظمنا التعليمية قبل الثورة وتمثل إهدارا لكرامة طلابه ، كما يمكن تنمية هذه القيمة من توفير مناخ مدرسي، وإدارة ومناهج وأنشطة ، تعلى من هذه القيمة ، ويحفظ للمعلمين والطلاب كرامتهم واعتزازهم بأنفسهم.

٤/ ب- قيمة المواطنة :

بالنظر إلى مفهوم المواطنة نجد أنه من المفاهيم القديمة الحديثة التى فرضت نفسها على الساحة التربوية، وعلى حركة الفكر التربوى وتطبيقاته وممارساته، ذلك المفهوم الذى يتضمن فى ثناياه العديد من القيم التى تؤدى إلى تماسك المجتمع، والتى من بينها الولاء والانتماء والمسئولية الاجتماعية والتعاون والحقوق والواجبات والتسامح والديمقراطية، وقبول الآخر، والحرية المضبوطة

وتجدرالإشارة إلى أن مفهوم المواطنة ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر بعد أن نادي به جان جاك روسو بالعقد الاجتماعي، أما عن المواطنة في الدول العربية فقد أخذت صور المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الناس منذ ظهور الإسلام، إلا أن القوانين التي استحدثت في الثلاثين عاما الأخيرة وجهاز أمن الدولة وقانون الطوارئ سلبت معظم حقوق المواطنة من بين أفراد المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، الأمر الذى ساعد على زيادة الحماس في نفوس الشباب مطالبين بحقوقهم المسلوبة ومنددين بالفساد المجتمعي بكافة أشكاله عازمين علي دعم المواطنة الصالحة في جو من الحرية والديمقراطية والمساواة بين أفراد المجتمع .

- تعريف المواطنة :

المواطنة بمعناها اللغوي العربي، فهي مشتقة من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور" الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله ... ووطن بالمكان واوطن أقام ، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن ... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز ، لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ... واوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد.

أما المواطنة اصطلاحاً فتعني " صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بولاء المواطن للبلاد وخدمته والتعاون مع الآخرين وتحقيق الأهداف القومية للدولة، كما تتضمن مستوي عالٍ من الحرية مصحوبا بالعديد من المسئوليات".

أى أن المواطنة عقد بين الشخص والدولة يحدد طبيعة العلاقة التي يصبح من خلالها هذا الشخص جزء من النظام السياسي للدولة، وبالتالي يحق له الاشتراك في إدارة الشئون العامة للدولة باعتباره مواطناً فيها.

كما تعنى المواطنة " مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمه مبدأ المساواة".

- تعريف قيم المواطنة:

تُعرف قيم المواطنة علي أنها مجموعة القيم التي يكتسبها المتعلم والتي تجعله مواطناً صالحاً محباً لوطنه منتمياً له، معتزاً به، وملتزماً بمبادئه وقوانينه، وشاعراً بمشاكله وقادراً علي المشاركة الفعالة النشطة في حلها، ومن خلال حرية الفكر وتعبيره عن رأيه وإيمانه بالديمقراطية والشوري وتعاونه مع غيره .

- أهداف المواطنة ووسائطها:

تهدف المواطنة إلي تعزيز الانتماء، وقبول الآخر بما يشجع علي المشاركة المجتمعية الايجابية وصنع القرار ودعم الدور الاجتماعي والتطوعي للأفراد .

وتعتمد التربية من أجل المواطنة علي إثارة اهتمام المتعلم ووعيه الاجتماعي والسياسي بطبيعة العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع، والتي تدعم شعور المتعلم بأهمية الفرد للوطن، والوطن للفرد من خلال إكسابه قاعدة عريضة من المعارف والقيم والاتجاهات، وما يرتبط بها من سلوكيات ومهارات تساعده علي فهم العالم المحيط به.

أي أن المواطنة لا تقتصرعلي النواحي الاجتماعية والسياسية فحسب بل تتعدي ذلك لتشمل الجوانب الحياتية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هنا زاد الاهتمام بالتربية من أجل المواطنة باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء

الوطن والمواطن وهذا ما أكدته الأدبيات التربوية في أن " التربية تستطيع أن تقوم بدورها في بناء الأمة، عندما تتحول المؤسسات كافة بل و الأفراد أيضاً – إلي قوة موجهات تربوية تنسق جهودها جميعاً، وتتناغم وفقا للركائز الفكرية المتفق عليها في المجتمع، وفي ضوء ما ترشد إليه علوم التربية".

فالتربية تعمل علي تنمية الشخصية من خلال تزويد أفراد المجتمع بمبادئ وقيم المواطنة التي تمكنهم من أداء واجباتهم وممارسة أدوارهم الحياتية والمساواة التامة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص دون تمييز، بوصفها حقاً من حقوق الإنسان.

والمواطنة تؤكد علي الانتماء والولاء للوطن، فهي تُعلي من الديمقراطية عملاً وتطبيقاً في جو من الأمن والأمان المجتمعي، فالمواطنة ترتكز علي " الانتماء للوطن والولاء له والحفاظ عليه والتضحية من أجله والخوف علي حقوقه والسعي إلي إعلاء شأنه مع ممارسة الديمقراطية الحقيقية".

وتهدف المواطنة إلي إعداد المواطن الصالح، وقد أكدت هذا الهدف العديد من دول العالم ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التأكيد علي مجموعة من القيم والمضامين مثل العدالة، والمساواة، والسلطة، والمشاركة، والالتزام الشخصي، والحرية، وحقوق الإنسان كمقومات أساسية لإعداد المواطن الصالح، وفي انجلترا تتضمن أهداف المواطنة التركيز علي العديد من القيم الخاصة بالحريات وسياسات التسامح الديني والعدالة واحترام وطاعة القوانين.

وأما في استراليا يتم التركيز علي مسألة الحقوق والواجبات كهدف أساسى لتحقيق المواطنة الصالحة فضلاً عن التأكيد علي ربط الناشئة بواقع مجتمعهم والانتماء إلي وطنهم بصرف النظر عن أصولهم المختلفة، وفي ألمانيا تستهدف المواطنة الصالحة إعداد الفرد المشارك في صنع القرارات، والواعي بحقوقه وواجباته، الساعي إلي تحقيق الاستقرار والأمن لوطنه .

والمتمعن في أهداف المواطنة في معظم دول العالم المتقدم والنامي يلاحظ تشابهاً كبيراً في هذه الأهداف علي الرغم من اختلاف الدساتير التي تحكم البلاد، فالهدف العام هو تكوين المواطن الصالح الواعي بحقوقه وواجباته، والمطلع علي أوضاع وطنه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً، والمساهمة في حل مشكلات مجتمعه، إيماناً منه بالمسئولية الاجتماعية والديمقراطية والشورى عملاً وتطبيقا، ولعل هذا يتطلب تكاتف المؤسسات التربوية النظامية واللانظامية لغرس وتعميق جذور المواطنة.

وهي أيضاً تعني كل ما يؤثر في نمو وتكوين ونضج الفرد سواء بالإيجاب أو السلب منذ ولادته وحتى مماته، وبالتالي فهي تشمل كل نشاط تربوي منظم خارج الإطار النظامي المعترف به سواءً كان منفصلاً أو كجزء مهم من نشاط أوسع، يهدف إلى إكسابهم مهارات تعليمية.

- أهمية تعزيز قيم المواطنة:

للمواطنة أهمية كبيرة في دعم استقرار البلاد، فتنبع أهميتها من بيان الحقوق والواجبات لكل مواطن في المجتمع .

ويمكن أن نلمس أهمية المواطنة في العديد من المسارات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة الإنسان، فنجد أن دساتيرمعظم الدول تشتمل علي بيان الحقوق وواجبات المواطن، ونجد أن نظم التنشئة المختلفة تستهدف تعزيز الوعي بقيمة المواطنة لدي المواطنين، وكذلك نجدها في آليات المؤسسات التي تقوم علي مشاركة الأفراد في البنية الوطنية الديمقراطية للدولة، ويري التربويون أن المواطنة تتضمن العديد من المهارات والمعتقدات والأفعال المترابطة، ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية للمواطنة في العناصر الخمسة الموضحة كالتالي:

١. الهوية الوطنية : وتعني الوعي بمختلف الهويات مثل الهوية الدينية والسياسية والثقافية .

٢-الثقافة السياسية : فهم القضايا السياسية والاجتماعية والمهارات الضرورية للمشاركة السياسية

٣- الحقوق والواجبات : فهم الحقوق والواجبات الأساسية وسبل التعامل مع الصراعات القيمية

٤-القيم : فهم القيم الاجتماعية والمعارف والمهارات .

٥- المهارات العقلية : الوعي بالثقافة والكفايات العقلية .

وتنبع أهمية المواطنة من ثلاثة عوامل تعمل علي استمرارها وتغذيتها وتعزيزها وتتمثل في:
إيمان الإنسان بالشراكة الوطنية : بمعني أن فئات المجتمع علي اختلاف أطيافهم السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية هم شركاء في الوطن . قبول الآخر : الإيمان بحرية الرأي وحرية التعبير. استمرارية وجود أهداف وطنية كبري : أن المواطن الذى يعيش الحرية والعدالة والأمن في حاجة دائما لتفريغ طاقاته في أهداف وطنية كبري وهذه الأهداف في تحقيقها تحقيق لذات المواطنة.

وجدير بالذكر أن تحقيق المواطنة الصالحة يخلق وحدة وطنية بين أبناء المجتمع الواحد دون تمييز بسبب الدين أو العقيدة، ونبذ العنف والتطرف بين فئات المجتمع وتحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد والمشاركة السياسية للجميع دون تفرقة بينهم.

كما أن المواطنة لاتتوقف علي مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والفضائل، والولاءات والقيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسة الفرد لأدوار المواطنة.

فالمواطنة بكل ما تشتمل عليه من قيم صالحة، تعد أساساً لعلاقات الناس بعضهم بعضا، كما أنها أساس النهوض بالوطن والدفاع عنه " حيث إن إنجازات أية حضارة تبرز فى ثمار الوطنية المغروسة لدي أبنائها، والتي جعلت كل فرد يسهم ويشارك ويكون له دور فعال في هذه الحضارة .

ومن العرض السابق يتضح أن المواطنة تتطلب المشاركة بايجابية في كافة القضايا المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون الإخلال بالحقوق والواجبات التي كفلها الدستور، بهدف النهوض بالمجتمع والاهتمام بالصالح العام، وتطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وذلك من منطلق أن المواطنة عملية تفاعل بين الأفراد في المجتمع الواحد، كما أنها تقوم علي جذور ثقافية تنبثق من الولاء للوطن والتعاون بين أفراده، واحترام حق الغير وحريته.

القيم: إن مضمون المواطنة يقوم علي مجموعة من القيم والمبادئ والأساسيات الايجابية والأخلاقيات، وبذلك فالمواطنة تشكل نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها من جهة أولي، ومن جهة ثانية تتفاعل مع خارجها من القيم الأخري، وهي قيم تتحرك نحو المواطن والوطن والدولة والبيئة، وهي تعني قيم المساواة والعدل والانصاف والبناء والحوار والوحدة في تنوع والتكامل والتضافر والتضامن والاندماج في المجتمع من أجل إنمائه وتطويره وتحسينه والحرية والكرامة والمشاركة والتسامح والديمقراطية والاختلاف.

وهذه القيم بعد غرسها في النشء والمواطن تعمل علي تعزيز الانتماء للوطن وخدمته والدفاع عنه، والسعي من أجل العيش المشترك مع الشريك الاجتماعي الذى يتقاسم الحياة مع الآخرين في الوطن.

لعل إيمان وتمسك شباب الثورة بأهمية الشراكة فى بناء الوطن كان دافعاً لهم بالقضاء على الخوف، والاعتزاز بالنفس والتراحم والتعاون والتكاتف صفاً واحداً ضد الانفلات من القانون المتمثل فى أجهزة الشرطة وأمن الدولة والتى بدورها ارتكبت من خلالها العديد من الجرائم الجنائية

التى يُعاقب عليها القانون الدولى وقانون العقوبات المصرى رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، إلا أن قانون الطوارئ قد سمح بمخالفة ذلك مما أثار الغضب على النظام السياسى المصرى من القمة الى القاع .

ولقد ضرب شباب ثورة ٢٥ يناير المثل فى الشجاعة طيلة ١٨ يوماً أثبتوا إنهم جديرون بوصف النبى صلى الله عليه وسلم، خير أجناد الأرض، ويستدل على ذلك بواقعة الجمال والخيول ومذبحة ليلة الأربعاء الدامى، ولقد أزالت صورة ٢٥ يناير حاجز الخوف عند المصريين، بل تعاملوا بالعفو والتزموا بروح الفرسان يوم جمعة الغضب في حين تعامل معهم الأمن بكل قسوة فى إطلاق الرصاص المطاطى والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع، وكما أنهم ضربوا المثل من خلال تكوينهم للجان الشعبية لحماية المواطنين بعد الانسحاب المريب لجهاز الشرطة، هذا بالإضافة الى السماحة بين المسلمين والمسيحين، وكل ذلك يُعد من أساسيات المواطنة التى تعمل على تهيئة المناخ المصرى لتعزيز المواطنة.

٥/ ب- قيمة الديمقراطية :

الديمقراطية كمفهوم له تاريخ طويل أسهمت فيه الحضارة اليونانية، وأضافت إليه الحضارة الاسلامية الكثير، وطورته عصورالتنوير والنهضة، وعمقته تيارات وثورات وحركات سياسية واجتماعية، فالديمقراطية مشتقة من كلمة يونانية تعني الحكم بواسطة الشعب، أوحكم الشعب للشعب .

"والمطالبة بالحرية، والتعددية في الرأى، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتى أصبحت مطلبًا أساسيًا لشعوب العالم اليوم".

ويؤكد بعض الباحثين على أن الديمقراطية هى نظام حكم يعتمد عليه فى رسم السياسة العامة بتنفيذها من خلال الإدارة المعبرة الحرة لجميع فئات الشعب من خلال المساواة فى الحقوق والواجبات بمعنى أن يملك المواطن الحرية والمساواة للاشتراك فى المنظمات التى تعمل على تحويل تطلعاته السياسية إلى قرارات عامة.

إن العلماء وأصحاب العقول الفذة لايستطيعون العيش في أجواء الخوف والاستبداد، والمركزية، والبيروقراطية المقيتة، لذلك يهربون حيث الانطلاق والحرية واحترام العلم وأهله. فإذا أردنا الاحتفاظ بهؤلاء، وإذا أردنا تحقيق أي من التحولات السابقة، فلابد أن نتحول إلى الشورى والديمقراطية الحقيقة التي لا تعتدي، ولاتظلم، ولاتحل الحرام، ولاتحرم الحلال.

وقد انتشرت عدوى الحركات الديمقراطية إلى معظم دول العالم، واستطاعت بدرجة أو بأخرى أن تكون توجها جذريًا نحو تأسيس عهد جديد من الديمقراطية التى تلغى احتكار الحزب الواحد للسلطة من أجل دعم الحريات الأساسية، والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان.

فلقد ظهرت حركات اجتماعية جديدة لها أيديولوجيات وآراء فكرية تحريرية فيما يتعلق بالتعليم والمواطنة والديمقراطية وتتخذ هذه الحركات من ميدان تعليم الكبارمجالاً هامًا لتطبيق أيديولوجياتها، حيث يساهم تعليم الكبارفى تعميق مفهوم الديمقراطية، والمشاركة السياسية بالمجتمع .

وارتبط مفهوم حقوق الإنسان بالديمقراطية، الذى يعنى أن يشارك كل إنسان فى حكم وإدارة وطنه ومجتمعه المحلى، وأن يكون له رأى وصوت مسموع، وهذا لايتحقق إلا بحصول الإنسان على حقه فى التعليم إلى أقصى مدى تتيحه له قدراته.

" مما سبق الديمقراطية التي ننشدها هنا يجب أن تفهم على أنها آلية لتحقيق العدل الاجتماعي، وليست دينًا أو أيديولوجية كما يتخذها البعض. ولكي تتحقق ديمقراطية العدل الاجتماعي يجب أن يتوافر في آلياتها – أيا كان نوعها- ما يلي :

- أن يختار الناس الحكام.
- أن يعدل الحكام بين الناس.
- أن يطيع الناس الحكام إذا أقاموا العدل بينهم.
- أن يتشاور الحكام والمحكومون.

والشورى الإيجابية الفاعلة لها ثلاثة مقومات:

الأول: أن يشارك الناس في صناعة القرار.
الثاني: أن يشارك الناس في تنفيذ القرار.
الثالث: أن يشارك الناس في الثمار الناتجة عن القرار.

فليس المهم – إذن – شكل التنظيم الديمقراطي وآلياته، وإنما المهم في المشاركة، وفي توزيع ثمار المشاركة على الناس بالعدل.
ولن يتحقق لنا ذلك إلا ّإذا تعلم أبناؤنا الديمقراطية، على مستوى الفكر والممارسة في المدارس والجامعات".
- الديمقراطية والتعليم الجامعي:

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هما الهدفان الرئسان لثورة الخامس والعشرين من يناير، وإذا كنا نستطيع أن نؤكد أن الديمقراطية وسيلة وليست غاية ، باعتبارها تشير إلى الطريق السليم الذي يمكن تحت مظلته أن يعبر الشعب - غالبية الشعب - عن آرائه فيما يتخذ باسمه من قرارات لها انعكاساتها الأكيدة على حياته وأيضا على تاريخه.. أي على حاضره ومستقبله ، فإننا نؤكد في الوقت ذاته أن العدالة الاجتماعية هي الغاية ــ بل الغاية القصوى ــ من الثورة لأنها تعنى التغيير الأساسي في أنماط حياة الشعب ومستوى معيشته ، هي هدف الثورة الأهم والأعظم الذي يضمن إزالة أسباب الثورة وإقامة واقع ثوري تستند إليه جماهير الشعب في أدائها لأعمالها على النحو الذي يضمن الاستقرار، ومن بين شروط الاستقرار تحقق المساواة في أكثر أشكالها عدالة ، وبدون هذا الاستقرار الذي تكفله عدالة اجتماعية يبقى الوطن في حالة الغليان التي تسبق الثورة وتجعلها حتمية مع مرور الوقت.

عصرالديمقراطية التي نسعى لتحقيقها بعد ثورة ٢٥ يناير، فإن التعليم الجديد لابد أن يرسخ مبادئ حق الاختلاف، واحترام الرأي الآخر ، والاعتراف بالغير، ونبذ ثقافة الإجماع ، والتعصب ونفي الآخر. وهذا هو جوهر الحياة الديمقراطية ، وشرط من شروط العيش والتفاعل مع مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وثورة الاتصال.

أشار" صلاح بيومى" على : أهمية الانتخابات وذلك باعتبارها مبدأ أساسيًا ومهما للديمقراطية على أن يكون النظام الانتخابى قائمًا على نظام حرنزيه ولا يعتريه الفساد حتى تكون الديمقراطية حقيقية ومعبره عن إرادة الشعب فالديمقراطية نظام للحكم تستمد منه الحكومات شرعيتها والتى تعتمد على التعدديه الحزبيه، والمشاركة فى صناعة القرارالسياسى عن طريق نظام الانتخابات والمساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات، وقدرة الإنسان فى التعبيرعن ذاته.

وهذا ما أكدته دراسة "جوسباركس" و"هوارد غلنرستر" أن (٣٢%) من الرجال و (٣٠%) من النساء ذوى المهارات القراءة والكتابة المنخفضة قد عجزوا عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات العامة.

- لتحقيق الديمقراطية فإنه يتعين على كل فرد أن يشعر بوطنية، وهذه المواطنة هى علاقة عضوية تربط بين الفرد والوطن الذى يكتسب جنسيته، وتفرض عليه حقوقًا وواجبات تتحقق بها مقاصد حياة مشتركة، وترتبط بها قيم محدده مثل الولاء والدفاع عن الوطن وخدمته، والتعاون، والمشاركة والالتزام ، وهذا يتطلب ليس فقط فئات مؤمنة بالحرية، ولكن أيضًا جماعات تعتقد أن الديمقراطية فى سبيلها الأساسى لتحقيق مصالحها طريق بناء جهاز إدارى كفء يحترم حقوق المواطنين.

- دورالبحث التربوي هو إعداد قيادات قادرة على التفكيرفى إطارمؤسسات سياسية عالمية قادرة على التعاون والتحدى وعلى الديمقراطية الحرة، وتأثيرها على المجتمعات المختلفة فى ظل العولمة السياسية، فدرجة الديمقراطية تقاس فى نهاية الأمربمدى التأثير الذى يمارسه الفرد العادى فى مضمون القرارات السياسية.

- البحث التربوي كأحد الحقوق الأساسية للإنسان فى إطارنظام لامركزى، يعمل على إعداد المواطن لمجتمع المعرفة فى ظل مناخ اجتماعى جديد تقوم دعائمة على الديمقراطية والعدل، وأصبح تعليم البحث التربوي أداة للتنمية، والتغيرالاجتماعى، والثقافى، والحضارى، وأداة للتكامل، والتوافق مع متطلبات العصر.

- رفع المستوى الثقافى من خلال البحث التربوي الذى يعمل على تنمية الوعى بما يسمح بالمشاركة فى الحياة السياسية، وما يواجهه المجتمع من مشكلات، ويتيح للياحثين لهم فرص، التعبيرعن رأيهم والمشاركة فى صنع القرار، ويتضح لهم من خلالها مبادئ المساواة والتكيف مع الآخرين.

" إن تحقيق أهداف الثورة المصرية يتوقف بالكامل على تطويرالنظام التعليمي على هذا النحو، ولن يتم تطويرهذا النظام إلا بتوافر ثلاث أمور":

- "الإرادة السياسية التي تؤمن بأن التقدم لن يكون إلا عن طريق التعليم المتطور.
- التمويل اللازم للتطوير، وجعل ميزانية التعليم أهم وأعلى بنود الميزانية العامة ، باعتبارها أن التعلم هوعملية أمن قومي.
- وضع استراتيجية تعليمية تتسق فيها الهيكلية العامة مع المنهجية الفنية."

إذا كان التعليم هوالسبيل إلى تجاوز التخلف فإن هذا التعليم لن يكون كذلك إلا إذا حقق فى ذاته وبداخله ثورة تتوازى مع ما يحيط من ثورات فى التكنولوجيا وفى العلوم والمعارف وفى الطموحات. هذا وحتى تكون التربية والتعليم صانعين للوعى ومؤكدين للهوية فى ظل ثورة المعلوماتية وتحديات القرن الحادى والعشرين، لابد أن تعى التربية العربية غاياتها فى بناء الإنسان وأليات تحققها، وأن ينطلق التعليم من كونه منظومة تعد الفرد ليعرف، وليعلم، وليكون، وليشارك الآخرين، تلك الأهداف التي أشار إليها تقريراليونسكو عام ١٩٩٩ ومن ثم يعي هويته ومستجدات عصره ويفعل عن وعي.

- القيم التربوية للديمقراطية :
- "ديمقراطية الدولة من ديمقراطية التعليم.
- الديمقراطية لايمكن أن تقوم حقيقة في واقع المجتمع قبل أن تقوم في واقع الحياة المدرسية والجامعية .
- الديمقراطية والمركزية لا يجتمعان ؛ وهذا يتطلب تغيير البنية الذهنية والتشريعية.
- لايمكن استقلال التعليم مع مركزية الإدارة، فالإدارة المركزية تقضي على الاستقلال والمبادرات الفردية".

- قيمة الأخلاق في التعليم العالي والجامعي :

بعض الجامعات أخذت تطور برامج جديدة لتعليم الأخلاق، ليس من قبيل فرض نظام اعتقادي أو ديني معين، بل من باب إتاحة الفرصة للطلبة لكي يفكروا بوضوح في المسائل الأخلاقية وفي نتائج سلوكهم على أنفسهم وعلى غيرهم. وتقوم بعض هذه البرامج على دراسة النماذج التاريخية والنصوص ذات القيمة المهمة، إضافة إلى الخبرات التي

يكتسبونها من النشاطات غير المنهجية مما يشجع التفكير الأخلاقي ويبلوره، ويعين على التفكير في المسائل والممارسات التي يعطونها قيمة عالية ويحترمونها ويطمحون إلى أن يتصفوا بها. ومن الأمثلة على برامج التربية الأخلاقية التي تقدمها الجامعات برنامج كينيان الأخلاقي في جامعة ديوك في ولاية نورث كارولانيا الأمريكية. ويعتمد البرنامج على تقديم مساقات في موضوعات الأخلاق في التخصصات المختلفة اعتباراً من السنة الجامعية الأولى، ويتيح المجال للمشاركة في نشاطات وخدمات اجتماعية تسمح بمحطات للتفكير حول انعكاسات ما يقوم به الطلبة على أنفسهم وغيرهم.

- يقصد بالمناخ الأخلاقي في الجامعة مجموعة العوامل الإدارية والتربوية التي تحرص على إيجاد علاقات إنسانية إيجابية تسود بيئة الجامعة، ويشعر فيها أفراد المجتمع الجامعي من فئاته المختلفة بالرضا النفسي والدافعية للأداء الجيد والإنجاز المتميز، ويستمتعون بالانتماء لهذه البيئة الجامعية وبالتقيد بمتطلبات هذا الانتماء. وكل جامعة يسود فيها مناخ أخلاقي يميزها عن البيئات الأخرى في المجتمع وربما يميز كل جامعة عن غيرها. ويتعرض المجتمع الجامعي بين الحين والآخر لهزات عنيفة سببها وقوع مشكلات أخلاقية معينة ترتبط بقضايا التدريس أو البحث العلمي وتنال بعض أساتذة الجامعة أو بعض الطلبة. ومن أمثلتها عدم تحقيق العدالة والإنصاف لشخص معين أو لفئة معينة والتحيّز أو التمييز ضدها، والسرقات العملية، والغش في الامتحانات والتزوير في بيانات البحوث والتحريف في نتائجها، والفساد الإداري أو المالي.

- وقد وجدت بعض الدراسات أن المناخ الأخلاقي في الحرم الجامعي وسيلة مهمة جداً للاحتفاظ بالطلبة وعدم انتقالهم إلى جامعات أخرى؛ وذلك أمام التوسع الكبير في أعداد الجامعات والتنافس على استقطاب الطلبة فيها أو الاحتفاظ بهم، ولذلك تحرص الجامعات على توفير صور مختلفة من الحوافز لعلّها أفضلها هو نوعية التعليم الذي تقدمه الجامعة، ونوعية المناخ العام الذي يسود الجامعة ويكون عامل جذب للطلبة. ولهذا الغرض طوّر الباحثون أدوات مناسبة لقياس المناخ الأخلاقي. وفي الدراسة التي قامت بها **Laura Schulte** وزملاؤها في جامعة نبراسكا، استخدمت مقياساً يتكوّن من عدد كبير من الفقرات. وقد أصبحت فقرات المقياس المستعمل مؤشرات مهمة لتنبيه أعضاء هيئة التدريس والطلبة إلى العوامل التي تؤثر سلباً على المناخ الأخلاقي في الجامعة حتى يتجنبوها، وأنّ عليهم خلق بيئة تعلّم إيجابية.

- وفي السياق نفسه بينت دراسة أخرى، أن بيئة التعلم الجامعي التي تحرص على العلاقات الإنسانية الإيجابية توفر مناخاً أخلاقياً يسهم في الاحتفاظ بالطلبة. كما كشفت دراسة ثالثة عن أن المناخ الأخلاقي في البيئة الجامعية يسهل النمو الأخلاقي في الاتجاه الإيجابي من سنة إلى أخرى.

- وقد كثرالحديث عن دورالأستاذالجامعي وإدارات الجامعة في إيجاد المناخ الأخلاقي والمحافظة عليه، لمعالجة الاتجاهات العدمية والعبثية والساخرة والساخطة في أوساط طلبة الجامعات، حيث وجد أن هذه الاتجاهات ناتجة في كثير من الأحيان عن حالات الإحباط التي يواجهها الطلبة، نتيجة بعض الممارسات التي يقوم بها الأساتذة والإداريون، ويشعر فيها الطلبة بعدم الإنصاف أو العشوائية في المعاملة؛ الأمر الذي يشعرهم بالرغبة في التحرر من

- القيود وممارسة السلوك غير الأخلاقي، وعدم استنكار مواقف أولئك الذين يقومون بهذا السلوك.

- ومع أن أهداف التعليم العالي تتوزع على عدد من فئات الأهداف: المعرفية والشخصية والاجتماعية والمدنية...، فإن أهداف التعليم العالي التي يتم التركيز عليها في الممارسة العملية للقياس والتقويم تقتصر غالباً على الجانب المعرفي، وتترك الأهداف الأخرى ليكون مصيرها الإهمال. وقد نبهت بعض المراجع المتخصصة في التقويم التربوي إلى ضرورة تطوير اختبارات متخصصة لأن: "المزيد من الاختبارات المقننة يمكن أن تعطي بيانات عن نمو الطلبة في المجال الانفعالي الناتج عن التعليم الجامعي" وتلفت الانتباه إلى مضامين هذا المجال وتؤكد أهميتها.

- وعلى كل حال فإن نتائج التعليم في مجال القيم لا تظهر بعد التعليم مباشرة وإنما تحتاج إلى وقت قد يكون طويلاً، فقد بدأت كلية الأعمال في جامعة هارفارد برنامجاً لتنمية القيم والأخلاق سنة ١٩٨٧ استمر خمس سنوات في مرحلته الأولى، وفي عام ١٩٩٣ صدر كتاب يتحدث عن هذه التجربة الطويلة، العميقة، المتعددة المناشط، ويبرز المؤلف كثيراً من أوجه نجاح التجربة، لكنه يحذر القارئ من الحكم على التجربة الآن، "وعليه أن ينتظر عشرين سنة قبل أن يصدر الحكم

مراجع الفصل الاول:

- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت ، المجلد ١٣، ١٩٦٨، ص ٤٥١.

- أحمد إسماعيل حجي : التربية المستمرة، والتعليم المستمر مدى الحياة ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٩٣

- أحمد عبد الفتاح ، وفاروق عبده فولية: معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ١١

-المجلس الأعلى للجامعات، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط٣، ١٩٩٨ ،ص٥.

- أماني صالح صالح احمد : برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدي الطلاب المشاركين في النادي الصيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٨.

- أميرة عبد السلام زايد : التعليم وأبعاد الهوية الثقافية اللغة نموذجاً ، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر ١٣-١٤ وليو ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية ، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشر، ٢٠١١، ص١١٣

- أوراق عمل ندوة : المسئوليات الوطنية ، مهام جديدة بعد ثورة ٢٥ يناير، رؤية حول المستقبل – "كلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز دراسات القيم والانتماء الوطني وكلية التربية - جامعة دمياط 19 -ابريل ٢٠١٢.

- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب المحيط، ط بيروت، دار صادر للطبع والنشر، ج ١٥، ٢٠٠٠، ص٣٦٠

- جمال على الدهشان : المعلم المصري والثورة ، رؤية مستقبلية، بعد ثورة ٢٥ يناير- ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تطوير التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير، رؤية مستقبلية الذي عقد بمركز الإبداع بالمنوفية وبالتعاون مع المجلس الوطني للتعليم في ٢٠١٢/٢/١.

- جوسباركس، وهوارد غلنرستر: الوقاية من الاستبعاد الاجتماعى ودور النظام التعليمى ترجمة محمد الجوهرى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٣٤٤) ، المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والآداب الكويت أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٨٩ ـ ٣٠١ .

- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط٦، عالم الكتب ،القاهرة، ،٢٠٠٠ ص١٥٨

- حسان محمد حسان: الشارع المصرى والتربية اللامدرسية، ودراسة فى اجتماعيات التربية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠ ، ص٢٠

- حمدى على الفرماوى : الحاجات النفسية فى حياة الناس اليومية، ط١، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٨ ، ص٦٧

- دونا أتشايدا : إعداد الطلاب للقرن الحادى والعشرين، ترجمة السيد محمد دعدور، وإبراهيم وحشى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤،ص٤٣ .

- سامح فوزى: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٥.

- سامي فتحي عبد الغني عمارة : دور استاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد السابع عشر، العدد ٦٤، يونيه ٢٠١٠ .

- سامي محمد نصار: تعليم جديد أو الكارثة، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر ١٣- ١٤ يوليو ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية ، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشر، ٢٠١١، ص ٣٩

- سعاد خليل إسماعيل : سياسات التعليم فى المشرق العربى ، ضمن مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربي ، سياسات التعليم،عمان منتدى الفكر العربى ، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص١١٧.

- سعاد محمد عيد محمد : التخطيط لتطوير بعض برامج الدراسات العليا بكليات التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة الزقازيق ، ص١٩

- سعيد إسماعيل علي : التربية وبناء الأمة، موسوعة سفير لتربية الأبناء، المجلد الثاني، ١٩٩٨ ، ص٥٩٠

- سعيد علي الحسنية : دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

- سمير عبد الحميد القطب : البحث التربوي وبعض قضايا التنمية في مصر ، دراسة في آليات وضمانات ربط البحث التربوي بالواقع الاجتماعي ، المؤتمر الرابع عشر، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٧، ص٣٥٢

- شبل بدران : نظم التعليم في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٦.

- صلاح بيومى: الديمقراطية والحرية والشورى، مجلة الديمقراطية، العدد الثانى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠٠٣.

- صوفى أبو طالب : الشورى والديمقراطية فى ظل العولمة، قضايا إسلامية، سلسلة تصدر عزة كل شهر عربى، العدد (١٤٩)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، يونيو ٢٠٠٧، ص ص ٧ ـ ٢٠.

- على أحمد مدكور : مناهج التربية ، أسسها وتطبيقتها ، سلسلة مراجع التربية وعلم النفس، دار الفكر العربى، ٢٠٠١، ص ص ٣٤ – ٣٥

ــــــــــــ: نظريات المناهج التربوية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٦، ص ٤٦.

ــــــــــــ التربية وثقافة التكنولوجيا ، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٦، ص٤٠

ــــــــــــ نظريات المناهج العامة ، القاهرة ، دار الفرقان، ١٩٩١، ص١١٧

ــــــــــــ: نظريات المناهج العامة، مرجع سابق، ص١٣٥

ــــــــــــ: معلم المستقبل نحو أداء أفضل، مرجع سابق، ص٣٩

ــــــــــــ: التربية وثقافة التكنولوجيا ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص١٠٩

ـــــــــــــــــــــــ: الشجرة التعليمية ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠، ص٣٠.
ـــــــــــــــ: نحو الخلاص النهائى، دار الفكر العربى، ٢٠٠٨، ص٥٧
ـــــــــــــــ: خريطة الطريق للنظام التعليمي المصري، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر ١٣- ١٤ يوليو ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية ، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشر، ٢٠١١، ص٦٥
- فتحى على يونس : من خصائص التربية الإسلامية، مجلة آفاق جديدة فى تعليم الكبار، العدد الثانى، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٤٨.
- محمد كامل الخطيب : مقال فى المجتمع المدنى، مجلة الطريق، العدد الخامس، بيروت، نوفمبر ٢٠٠١، ص ص ٨ ـ ١٠
- ماريزبولا : أفاق التعليم غير النظامى، مستقبل التربية، ملف التعليم غير النظامى، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ١٩٨٣، ص٤٦.
- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص٥
- منى يوسف، وحسن سلامة: استبانة عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الأول، المجلد الواحد والأربعون، يناير ٢٠٠٤، ص٢٩
- نادية جمال الدين : اجتهادات في البحث التربوي ، محاولة للخروج عن المألوف، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٢٧٢
-هانى عبد الستار فرج : التربية والمواطنة، مجلة مستقبل التربية العربى، القاهرة، المركز العربى للتعليم والتنمية، العدد ٣٥، المجد العاشر، أكتوبر، ٢٠٠٤، ص٩
- هيثم إسماعيل الطوخي: إصلاح التعليم الجامعي في مصر بين مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات، بحث مقدم لمؤتمر التعليم الجامعي بين الوضع الراهن وثقافة التغير ، كلية الأداب، جامعة بنهاّ، ١٢- ١٤ أبريل ،٢٠٠٩، ص ص ٤٠١، ٤١١

- محمد فرج : الثورة وتغيير منظومة القيم
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478665&eid=6773
- جيهان فوزي : منظومة قيم جديدة. أهم مكاسب الثورة
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432806&eid=2724
- جيهان فوزي : منظومة قيم جديدة. أهم مكاسب الثورة
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432806&eid=2724

عمر سليم ، صلاح سامح : العدالة الاجتماعية
http://omarcommune.blogspot.com/2012/07/blog-post_22.html
- محمد حامد الجمل : ثورة ٢٥ يناير العدالة الاجتماعية
http://www.alwafd.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA
الكرامة الإنسانية : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة :
D8%A9%٨٥%http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D8%A7%D

- كلثم جبر : الكرامة الإنسانية، بين النظرية والواقع
A=47943&http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=1749
٢- محمد سالم الراشد : بناء الإنسان المصري، رؤيــة نهضــة مصر.
pid=1532&id=6648&http://magmj.com/index.jsp?inc=5

١- السيد يسين : الثورة والسعي إلى الكرامة الإنسانية

http://www.alraynews.com/Papers.aspx?id=14221

-Alberta Education ,the Heart of Matter :character and citizenship Education in Alberta schools. Learning and teaching resources Branch, 2005

- Anderw Heywood: Politice. Macmillan Press. London, 1997, P75

-Didou Aupetit, Sylvie: "Political Democratization, Social Change And Education" Reform in Mexico, Department Of Educational Studies, Center For Research, National Olytechni Institute, Mexico, 2003, p. 181

-Crick ,B, Essay on citizenship, London , continuum , 2000, pp99-100

- Kerry Kennedy : citizenship Education and Modern stat the flamer press , London ,Washington Dic ,1999,p4.

- Schulte, Laura. et. al. Undergraduate Faculty and Students Perception of Ethical Climate and its Importance in Retention, *Journal of College Students*, Vol.3 No.3, 2001, pl 119-136.

- Heverly, M. A. Predicting Retention from Students' Experiences with College Processes, *Journal of College Students*, Vol.1 No. 1, 1999, P. 3-11.

- Jennings, B. Nelson, J.L. and Patens, E. Values and Campus, *Liberal Education*, No. 28, 1996, p. 26-31.

- Trachtenberg, Stephen. Presidents Can Establish a Moral Tone on Campus. *Educational Record*, Spring 1989, p.7

- Shavelson, Richard and Huang, Leta. Responding Responsibly: to the Frenzy to Assess Learning in Higher Education. *Change*: Journal of The American Association of Higher Education. Fan/Feb. 2003, p. 10-19.

-Erwin, T. Dany. Standardized Testing and Accountability. In Burke, Josephi *Achieving Accountability*. San Francisco CA. John Wiley & Sons, 2005, P. 146.

- Shavelson, Richard and Huang, Leta. Responding Responsibly: to the Frenzy to Assess Learning in Higher Education. *Change*: Journal of The American Association of Higher Education. Fan/Feb. 2003, p. 10-19.

"الفصل الثاني"

علاقة التعليم الجامعي بالمجتمع

يأتي هذا الفصل للتعرف على الوظائف الرئيسة للتعليم الجامعي وعلاقة هذه الوظائف بعضها ببعض، مع التركيز على وظيفة تنمية المجتمع.

كما يعرض هذا الفصل مفهوم الجامعة ومفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وتطورهذا المفهوم سواء على المستوى المحلي أوالعالمي. ثم نتناول بالتفصيل مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع ونشأة وتطور مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع ، بالإضافة إلى التعرف على أدوار الجامعة في تنمية المجتمع بصفة عامة، مع التركيز على دور التعليم الجامعي في تنمية المجتمع المصري.

١- مفهوم الجامعة :
تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب .
كما تعرف الجامعة أيضا بأنها " مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته ، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة" .
كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها .
وفى هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع .
٢- خدمة المجتمع :
تعرف خدمة المجتمع بأنها " الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض إنسان المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.
كما عرف بعض الباحثين خدمة المجتمع بأنها تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات ، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبى هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها .
كما يعرفها عبد الحليم عزب ١٩٩٧ بأنها نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة .
كما تعرف أيضا خدمة المجتمع بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية .
كما تعرف المجالس القومية المتخصصة خدمة المجتمع بأنها " كل ما تقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلابها النظامين أو أعضاء هيئة التدريس بها ، من أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة .
٣- مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع :
يعرف كل من شانون SHANON وشونفليد SHOEFELD الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى الغير طلاب الجامعة ، ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.
ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة ، وفى خدمة المجتمع الإقليمي ،ويتطلب أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع ، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة ، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها .

كما يقصد أيضا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار .

كما يرى حامد عمار ١٩٩٦ أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات ، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة ، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلى بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع .

ثانياً : نشأة وتطور مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع:

لقد أصبح من الأهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي ربطة بالمجتمع، واستخدام مؤسساته كمركز إشعاع يستهدف خدمته عن طريق إجراء البحوث في كافة المجالات واستثمار نتائجها بما يحقق التطوير والارتقاء بكافة الممارسات التي تساعد في خدمة المجتمع، وتحقيق التقدم العلمي، وذلك بعد أن كانت تستند أهداف التعليم الجامعي على فلسفتان رئيستان، تركز الأولى على الجانب المعرفي، وترى أن الوظيفة الأساسية للجامعة "علمية معرفية بحتة" وأن العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العلمية وأن المعرفة يجب أن تكون موضوعية، وأن الجامعة هي المكان الذي تجرى فيه الدراسة والبحث العلمي المجرد.

وتؤكد الفلسفة الثانية على الجانب الاجتماعي، إذ ترى أن وظيفة الجامعة "اجتماعية سياسية"، وأن، الجامعة هي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد حلول لها، ومن ثم فهي توظف الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية، وتعتبرها إعداداً للعمل، وبدلاً من مفهوم "الجامعة المنعزلة عن المجتمع" تطرح مفهوم "الجامعة في خدمة المجتمع" وهو اتجاه يزداد انتشاراً في الدول المتقدمة والنامية .

كما أن إسهام الجامعة – كمؤسسة للبحث العلمي –في تنمية المجتمع وحل قضاياه أمراً حتمياً كما أنه مسئولية ملقاة على عاتق الجامعة وواجب لابد وأن تقوم به إلى جانب التجديد في العلم والثقافة، والمجتمع بدوره يضع الجامعة في موضع يحقق الاستفادة مما تقوم به من نشاطات مختلفة.

وذلك لأن المتتبع لتطور النظم التعليمية في مختلف البلاد يجد أن أي مجتمع يحرص أول ما يحرص على تأسيس جامعاته ليستكمل بذلك نظامه التعليمي وهيبته العلمية والوطنية، معتبراً ذلك ضرورة ثقافية واجتماعية.

وفيما يلي تتبع لمفهوم تنمية الجامعة للمجتمع، ومفهوم تنمية المجتمع ومفهوم تنمية المجتمع المحلي:

رغم أن مفهوم تنمية المجتمع زحف ليحتل مكاناً له إلى جانب هدف التدريس والبحث العلمي إلا أن تعبير خدمة الجامعة للمجتمع مازال غير محدد المعالم شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم المحورية التي يكثر حولها الجدل ومع ذلك يصعب تعريفها تعريفاً جامعاً مانعاً، لذا نجد أكثر من تعريف وشرح لهذا المفهوم.

"فينظر بعض الباحثين إلى مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع نظرة عامة واسعة تتضمن مساعدة أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي المتكامل عن طريق التعليم المستمر، والتدريب أثناء الخدمة لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين في مؤسسات المجتمع، ودراسة مشكلات المجتمع والبيئة المحلية وتعميق الصلة والوعي الثقافي للمواطنين .

"كما تعرفه Patricia H. (1983) في إطار أهداف الجامعة ونشاطاتها بأنه كل ما ليس من أمور التدريس والبحث العلمي وله علاقة بالجماعات الخارجية" .

وبالنظر إلى التعريفين السابقين نجد أنهما متسعين إلى جانب أنهما لا يحددان أبعاد نشاط خدمة الجامعة للمجتمع وحدوده، كما أن بعض جوانب خدمة الجامعة للمجتمع تستدعي تدريساً، وبعضها الآخر يستدعي بحثاً تطبيقياً لعلاج مشكلات المجتمع، ومن ثم لا يمكن عزل التدريس والبحث العلمي في الجامعة بما يتطلبه المجتمع من أنشطة ومهام يجب على الجامعة القيام بها.

"في حين ينظر البعض إلى مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع على أنها جملة النشاطات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والتي تكون مدعومة كلياً أو جزئياً من هيئات أو مؤسسات اجتماعية أو إنتاجية" ٠ وهذا التعريف يقصر خدمة المجتمع على البحوث التطبيقية التي تقدمها الجامعة للمجتمع، ولكن مفهوم خدمة المجتمع أوسع من خدمات مؤسسات المجتمع، كما أن مفهوم المجتمع أوسع من كونه تجميعاً لمؤسساته.

فالمجتمع يمكن تعريفه بطرق عديدة من بينها أنه "مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة جغرافية واحدة يشتركون في الخبرات ويتبعون نمط حضاري موحد، ونتيجة لوجود اهتمامات مشتركة عديدة بين أفراد المجتمع فإن هناك العديد من الهيئات والمؤسسات والوحدات التي تعمل على حماية هذه الروابط المشتركة" ٠ وهناك درجة كبيرة من الوعي لابد أن توفرها الجامعة في إطار خدمتها للمجتمع حتى يمكن لهذا المجتمع أن يحقق أهدافه.

"أما محمد عطوه مجاهد (١٩٨٦) فيعرف خدمة الجامعة للمجتمع "بأنه نشاط تعليمي موجه لغير طلاب الجامعة النظاميين وعن طريقه يمكن نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة بوحداتها الإنتاجية المختلفة والاستفادة من جميع الطاقات المتاحة في الجامعة بشكل يخلو من التعقيدات المختلفة التي تعرقل النظام التعليمي"

وهذا التعريف يقصر خدمة الجامعة للمجتمع على النشاط التعليمي الموجه لأفراد المجتمع من غير طلاب الجامعة النظاميين، وهذا التعريف من شأنه تقسيم المعرفة على جزئين وعزل الوظيفة التدريسية عن وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع، حيث أنه لا يمكن الفصل بين وظائف ومهام الجامعة. فالوظيفة التعليمية مرتبطة ومكملة للوظيفة البحثية وهذه بدورها ترتبط بوظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، فالبحث العلمي يقوم بإنتاج المعرفة والتي يتم نقلها للطلاب من خلال التعليم ويتم تطبيقها في المجتمع من خلال وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة في إطار من التكامل والتوازن بين الوظائف الثلاث للجامعة.

وتعرف الرابطة الأمريكية للجامعات والكليات مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع بأنها "أي برنامج منظم تجند فيه الجامعة مصادرها المادية والبشرية أو هما معاً في فهم وتشخيص المشكلات العامة والعمل على حلها"

وفي هذا الإطار الأخير - العمل على حل مشكلات المجتمع -يمكن تعريف خدمة الجامعة للمجتمع بأنه "أي برنامج منظم تقوم به الجامعة لفهم وتشخيص المشكلات العامة والعمل على حلها، مستخدمة في ذلك إمكاناتها المادية والبشرية ويعني المفهوم أيضاً تطبيق المعرفة في حل ما يواجه المجتمع من مشكلات من خلال البرامج والبحوث التطبيقية التي تقوم بها الجامعة لمؤسسات المجتمع

كما يعرفه جون واجنر "**Jon Wagner**" بأنه إنتاج الجامعات الذي يتمثل في أنشطة محددة يكون المجتمع هو المستهلك لهذا الإنتاج، وتشمل خدمة المجتمع ما نطلق عليه "خدمات الأنشطة"، وتشمل الاستشارات وعقد المؤتمرات والندوات والتخطيط والإعداد لتطوير البرامج والتدريب على التدريس، وخدمة المجتمع هي في جوهرها التزام اجتماعي من الجامعة تجاه المجتمع .

ويؤكد تعريف جون واجنر "**Jon Wagner**" على العلاقة التفاعلية والتبادلية بين الجامعة والمجتمع، حيث لا يقتصر دور الجامعة في ضوء هذا التعريف على تقديم خدمات خارجية للمجتمع بعيداً عن التدريس والبحث العلمي، بل أكد على تكامل الأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، كما أكد على الالتزام الاجتماعي من الجامعة تجاه المجتمع.

ويمكن تعريف خدمة الجامعة للمجتمع في ضوء الدراسة الحالية بأنه أي نشاط تقوم به الجامعة يهدف إلى تنمية المجتمع وترقيته في شتى المجالات، ويتضمن ذلك النشاط تقديم النصح وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات، وإجراء البحوث التطبيقية لحل ما يواجه المجتمع المحلي من مشكلات، وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التدريب للعاملين في أجهزة الدولة ومؤسساتها ولبناء المجتمع المحلي عامة، وذلك من خلال الاستفادة من البحوث النظرية والتطبيقية التي تجريها كليات الجامعة لهذا الغرض، وتعتمد الجامعة في قيامها بخدمة المجتمع وتنميته على إمكاناتها المادية والبشرية وقد تستفيد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

أما مفهوم تنمية المجتمع **Society Development** "فهي العملية التي يتم بمقتضاها إحداث تغيرات في بيئة المجتمع ووظائفه بما يحقق تبدلاً في حجم وتباين وتعقد وتكامل وقدرة وكفاية المجتمع ويربط ذلك بعملية التعليم المستمر سواء كانت هذه العملية مخططة (منظمة) أو غير ذلك ويعمل هذا التعليم على إجراء تحول كمي ونوعي في مخرجاته" .

كما تعرف تنمية المجتمع بأنها "عملية مجتمعية ذاتية موجهة لإدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع، وتحسين نوعية الحياة فيه" .

ويتبين من التعريفين السابقين لتنمية المجتمع بعض النقاط أهمها:

١- إن تنمية المجتمع تعني تلك التغيرات التي تحدث في كافة نظم المجتمع الفرعية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتربوية، أي أنها عملية شاملة.

٢- إن تنمية المجتمع تتم بطريقة مقصودة نتيجة لتدخل المجتمع فيها.

٣- إن تنمية المجتمع تتطلب التعاون بين الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

٤- إن تنمية المجتمع تتطلب ضرورة التحرر من القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها مثل: الروتين، البيروقراطية، .... .

أما مفهوم تنمية المجتمع المحلي Community Development فهو مصطلح يستخدم "لوصف سلوك أعضاء مجتمع محلي معين حينما ينظمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع للتعرف على حاجاتهم ومشكلاتهم الجمعية والفردية ويصنعون برامج محددة لحل هذه المشكلات حيث يعتمدون في التنفيذ على موارد المجتمع المحلي وقد يعتمدون في التنفيذ على موارد المجتمع المحلي وقد يحصلون على تدعيم للجهود الذاتية من هيئات حكومية أو غير حكومية خارج نطاق المجتمع المحلي .

وفي ضوء التعريفات السابقة لمفهوم التنمية في المجتمع نجد أن مفهوم التنمية بدأ يحتل أهمية كبيرة في العصر الحالي لأنها تعد السبيل الأساسي لمواجهة تحديات العصر، فالتنمية عملية تغيير وتطوير لأوضاع المجتمع من الحالة التي هو عليها إلى حالة أخرى أكثر تقدماً وذلك بتعديل وتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، باستخدام الأساليب العلمية، والتطبيقات التكنولوجية بحيث يستفيد منها أكبر عدد من أفراد المجتمع، حيث أصبح كيان المجتمع يقاس بمدى قدرتها على تنمية مواردها العلمية والفنية وحسن استخدامها والاستفادة القصوى من ثروتها البشرية ومواردها الطبيعية على أسس علمية وربط التعليم بالمجتمع والبيئة المحلية. دفعاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى إنجازات ومنجزات جامعات الدول المتقدمة تثبت إسهاماتها في خدمة المجتمع، "فسلسلة الأبحاث في جامعات باريس وبرلين ولندن توضح كيف أتت نظريات الجاذبية الأرضية والحركة والقوى بنتائج تخدم المجتمع في مجال النقل والمواصلات والعمارة، ولقد ارتبطت الثورة الصناعية بجملة البحوث النظرية التي قدمتها الجامعات وأصبحت منذ ذلك الوقت وظيفة الجامعة أن تقدم للمجتمع احتياجاته من الكوادر البشرية المدربة، وقامت الجامعة بدراسة نتائج الثورة الصناعية في المجتمعات الأوروبية، فظهرت للوجود علوم الإحصاء والسكان، والمجتمع، والتخطيط والإدارة "

وقد خطت بعض الدول خطوات محسوسة في توثيق الصلة بين الجامعة والمجتمع لتحقيق هدف خدمة المجتمع، ففي اليابان تقدم الكليات المتوسطة union college برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وفي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات في كل من المدن والريف بتقديم محاضرات في علم نفس الطفل، وفي اللغات، وكيفية الحفاظ على الصحة العامة وعن الجينات، وتقدم هذه الكليات المحاضرات لأولياء الأمور الملتحقين بمدارس الآباء .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقدم كليات المجتمع Community colleges من خلال مكتب خاص بخدمة المجتمع ندوات ولقاءات وبرامج تدريبية ومحاضرات، كما تقدم أنشطة لشغل الفراغ.

كما قامت الدول المتقدمة بتبني استراتيجيات للربط بين البحوث العلمية في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدركة أن كلاً منهما يتكامل مع الآخر في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، "حيث قامت الجامعات في هذه الدول بإجراء أبحاث ودراسات ذات أهداف اقتصادية خالصة، ويتحقق من وراء تطبيق هذه الأبحاث والدراسات الاقتصادية نتائج ثقافية وتعليمية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجامعات في هذه الدول تلعب دوراً في تحديد ملامح المستقبل وتحقيق التكامل الاقتصادي"

ونظراً لما طرأ على المجتمع المصري من تغيرات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فقد صدر القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ والذي نص على أن تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها وعلى الأخص تقدم العلوم والفنون لخدمة المجتمع والأغراض القومية .

وبتحليل هذا القانون نلاحظ أن وظيفة خدمة المجتمع جاءت كهدف لوظيفتي التعليم والبحث الذي تقوم به الكليات والمعاهد، كما يؤكد القانون على أن الجامعة لم تكن بمعزل عن الكيان الاجتماعي، فهي تتأثر بالظروف المتغيرة التي يمر بها المجتمع المصري، وتعبر عن العصر.

ومع بداية السبعينات صدر القانون رقم " ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ووضع التعليم الجامعي والبحث العلمي في خدمة المجتمع وتنمية أهم ثرواته، وهي الثورة البشرية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع .

يلاحظ من هذا القانون أن اهتمام الجامعات المصرية بوظيفة خدمة المجتمع قد وضح بصورة صريحة، حيث أكد القانون على أن تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي وذلك في سبيل خدمة المجتمع.

ومن ثم كان نشر التعليم الجامعي والبحث العلمي في الأقاليم وإنشاء الجامعات بها وربطها بمواقع العمل فيها ووضع النظم التي تكفل لها أن تعين مشاكل تلك الأقاليم وتشارك في حلها بالأساليب العلمية هو أحد الركائز الأساسية للنهوض بتلك الأقاليم وبناء الحضارة بين ربوعها.

"وبناء على ذلك انتشرت الجامعات الإقليمية في كل أنحاء مصر للانتفاع بها في كل إقليم، في مختلف المشروعات وتوفير احتياجات المحليات عن طريق التعاون بينها وبين بيئاتها، حيث تقدم الجامعات الإقليمية لمجتمعاتها المحلية خدمات عديدة منها تكوين لجان فنية أو مجالس محلية يناط بها دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفنية في البيئة، فعلى أكتافها يمكن أن يرتفع مستوى الحياة في البيئات التي توجد بها لأن هذه البيئات مليئة بالإمكانات التي تنتظر من يكتشفها وينميها" .

وظهر اهتمام الدولة بوظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة في الجامعات المصرية من خلال القرار الجمهوري رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٤م حيث كان ضمن ما نص عليه "تشكيل مجلس أعلى لشئون التعليم والطلاب، ومجلس أعلى للدراسات العليا والبحوث، ومجلس أعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة لمعاونة المجلس الأعلى للجامعات في ممارسة اختصاصاته، ويشكل كل مجلس برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالي أو من ينوب عنه، وعضوية نواب رؤساء الجامعات المختصين وأمين المجلس الأعلى للجامعات، ويحدد المجلس الأعلى للجامعات المسائل التي تدخل في اختصاص كل هذه المجالس وتعرض قراراتها عيه لتقرير ما يراه من شأنها"

وتتفق الجامعات العربية مع الجامعات المصرية من حيث تأكيدها على وظيفة خدمة المجتمع، وقد ظهر ذلك من خلال ما تنص عليه الوثائق الرسمية في جامعات دول الخليج، ومن هذه الوثائق ما يلي :

* تنص أهداف جامعة الإمارات العربية المتحدة على تنمية الثروة البشرية وتطوير المجتمع والمساهمة في تقدم الأمة العربية.

* ينص نظام الترقيات في جامعة الكويت على أنه "يتم ترقية أعضاء هيئة التدريس وفق ثلاثة معايير هي: الإنتاج العلمي، مستوى التدريس، المساهمة في خدمة المجتمع.

* تنص أهداف جامعة الملك سعود على "إيجاد تفاعل دائم ومستمر مع المجتمع السعودي وذلك عن طريق الندوات والاجتماعات والزيارات.

يتضح مما سبق أن هناك اهتماماً واضحاً من الجامعات بوظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة سواء على المستوى العالمي أو العربي وذلك نتيجة لتزايد طموحات كافة المجتمعات- المتقدم منها والنامي- في تحقيق التقدم والرقي.

ولكن من الملاحظ أن هذا الاهتمام في الدول العربية قد اقتصر على سن القوانين واللوائح ولم يرصد ما تقوم به هذه الجامعات بالفعل في الواقع العملي؛ في الوقت الذي بدأت فيه الدول المتقدمة في تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ثالثاً : أهداف الجامعة لخدمة المجتمع :

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية :

- أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .
- أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده

بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

- أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي :

١- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن .
٢- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية ، الإدمان ، نشر الوعي الصحي وغيرها .
٣- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة .
٤- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .
٥- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلى .
٦- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .

٧-   إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

وهكذا يبدوأن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم .

رابعاً: أبعاد الجامعة لخدمة المجتمع :

يوجد ثلاث أبعاد لقيام الجامعة لخدمة المجتمع وهذه الأبعاد وهى كالتالي :

أولا :البعد الجغرافي.

ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة ، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدى إلى الحصول على درجات
جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة ، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أوعن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتليفزيون.

ثانيا : البعد الزمني.

ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر ، وفى مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار .

ثالثا : البعد الوظيفي والخدمي.

ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطويرالموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار ، وبغض النظر عن السن أوالجنس أو الخبرات التعليمية السابقة ، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .

خامساً : الوظائف الرئيسية للتعليم الجامعي:

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلي خدمة المجتمع.

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخري هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

وأن العصرالحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعيه وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة ، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع.

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهى وظيفة خدمة المجتمع فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب ، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها ، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل الجامعة من المجتمع وتتخلى عن الموقف الفاقد والوعى بما حولها وبمن حولها تصير معارفها متكدسة لاترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ويمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة (خدمة المجتمع) .

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، كما تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، كما تنمى لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها ، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها ، هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة ، لأهداف معينة ، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع ، وينقلونها إلى الجامعات ، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة ، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

تعد الجامعة نظاماً من أنظمة المجتمع. تمثل جزءاً هاماً من المجتمع الذي تعيش فيه تتأثر به مستجيبة للمطالب التي تفرضها قيم المجتمع عليها، وتعد شخصيات الأفراد أو تشكلها للمعيشة في المجتمع والمساهمة في تقدمه، "لهذا فإن شخصية الجامعة تتحدد أبعادها بأبعاد المجتمع الذي تخدمه بل أنها تعد الأفراد أيضاً للمساهمة في تحديد الحياة والعمل على استمرارها وتطويرها، فعمل الجامعة ليس قاصراً على نقل المعلومات والمعارف إلى الطالب ولكن عليها أيضاً أن تستجيب للتغير الاجتماعي السريع بل أن تكون الرائدة لهذا التغير والتطور، والمبشرة به"

كما تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها، واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، على أنه يمكن التوصل إلى تصنيف عام لوظائف وأهداف الجامعة في أي مجتمع أيا كان شكل هذا المجتمع، ومن هذه الوظائف والأهداف ما هو فكري وعملي ومنها ما هو تطبيقي أواجتماعي، فهي تقوم بمهمة إعداد الطالب لحياه مهنية، وتقوم بالبحث العلمي، وتعد باحثي المستقبل.

"ولقد تطورت وظائف الجامعة تبعاً لتطور نشأتها، حيث ارتبط البحث العلمي بالجامعة وأصبح وظيفة من وظائفها الأساسية، ثم أضيف إلى هذه الوظائف وظيفة أخرى هي خدمة المجتمع والعمل على تطوره .

(أ) التعليم أو التدريس:

يعد التعليم أو التدريس من أهم وظائف الجامعة في إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة العالية، وهي كفاءة تقوم في أساسها على التخصص المعرفي وبهذا، "فهي تمد الفرد بمعرفة متخصصة تحددها طبيعة المهنة على أن يصل في مستوى إلمامه إلى الحد الذي يساعده على أن يشق طريقه نحو اكتشاف أسرار مهنته، وعلى أن يكون ذا بصيرة واعية بما يواجهه من مشكلات أثناء ممارسته لهذه المهنة" ، كما يمكنه أيضاً من إعادة التدريب والتأهيل كلما طرأ على المهنة من مستجدات ومستحدثات، كما يمكنه من مواجهة التحديات التي تواجه المهنة.

كما أن التدريس وإعداد القوى البشرية وظيفة مهمة من وظائف الجامعات في عصر زاد فيه الطلب الاجتماعي على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة في شتى دول العالم النامي منها والمتقدم على حد سواء. وعلى قدر جودة الجهد التعليمي في الجامعة تكون جودة مخرجاتها وما زودوا به من معلومات وخبرات ومهارات.

وهكذا فإن الجامعة هي إحدى المؤسسات التي عن طريقها يتم إمداد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن هذه المسئولية واضحة في وقت من الأوقات قدر وضوحها هذه الأيام، حيث تزداد الحاجة إلى قوى عاملة مدربة في مختلف المجالات والتخصصات.

وفي ضوء ذلك يلعب التعليم الجامعي أدواراً متعددة في مجال التنمية، "فهو يعد الطاقة البشرية العاملة المؤهلة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة كالقطاع الزراعي والقطاع التجاري ونحو ذلك... من ناحية أخرى للتعليم الجامعي السليم في أهدافه وبنيته وتخطيطه وبرامجه ومناهجه دور بارز في تطوير المعرفة بشقيها النظري والتطبيقي، واستيعاب التقنية الحديثة في إطار ما تحتاجه متطلبات التنمية الشاملة المتوازنة، كما يسهم التعليم الجامعي

الجيد في رفع مستوى الوعي الجماهيري لدى الطلاب عن قضايا الطاقة والبيئة وكيفية المحافظة عليها، والمصادر الطبيعية وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى ذلك نجد أنه في ظل النمو الاقتصادي السريع والتقدم التقني الهائل والتغيرات الاجتماعية المتسارعة، يصبح للتعليم الجامعي دور مهم في تمكين الأفراد من فهم أنفسهم وقدراتهم،ومعرفة الفرص المتاحة أمامهم كي يتمكنوا من القيام بأدوار إيجابية في المجتمع".

ولكي يحقق التعليم الجامعي متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع لابد للجامعة القيام بالآتي:

١- "تنمية الاتجاه الصحيح لدى طلابها نحو التخصص بصفة عامة، وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم، ويمكن أن ينظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المدربة على أنها مؤسسة إنتاجية لأنها تنتج هذه الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسئولية" .

لذا يقع على عاتق الجامعات عبء القيام بربط التعليم وطرق التدريس بالمجتمع وخطط البلاد الاجتماعية والاقتصادية والتخلص من النظم الجامعية التقليدية واختيار أساليب جديدة ترتبط بتطلعات المجتمع وآماله، فالجامعة مسئولة عن إعداد المستويات الرفيعة من المتخصصين والمهنيين في كافة المجالات مما يمكنهم من توجيه الخدمات والإنتاج ورفع مستوى هذين المجالين، وتؤهل هؤلاء أن يكونوا القادة الذين يعملون على تطوير المجتمع.

٢- "يجب أن تؤكد الجامعة على ربط مناهجها وتخصصاتها بالاحتياجات التي تفرضها طبيعة التنمية والظروف الواقعية المتغيرة في المجتمع، فالتعليم الجامعي لكي يسهم في تحقيق أهداف التنمية لابد أن يلائم ما تعلمه خريجو هذا التعليم لنهضة ذاتية منها مقومات الاستمرارية وخصائص التطور والإبداع وأن يكون لهم دور بارز في مساعدة مجتمعهم على التخلص من الجهل والفقر والمرض والتخلف. وفي هذا الإطار يجب على الجامعة أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وذلك بغرض التعرف على أهدافها وترجمة تلك الأهداف إلى مناهج ومقررات تعليمية تعمل على تحقيق مثل هذه الأهداف.

٣- "يجب أن تقوم الجامعة بنشر السلوك العلمي والتفكير المنطقي بين الطلاب كما يجب أن تزودهم على اختلاف تخصصاتهم بقدر مناسب من الثقافة والوعي السياسي والفكر على النطاقين القومي والعالمي، كما ينبغي عليها أن تلعب دوراً بارزاً في نشر هذا النوع من الثقافة لكافة أبناء المجتمع بصفة عامة وطلاب الجامعة بصفة خاصة بحيث يتم ذلك من خلال التنسيق بين الجامعات والأجهزة المختلفة في المجتمع بما يمكنها من مواجهة التحديات والتي من أهمها انخفاض معدل مشاركة الشباب في شئون مجتمعهم بكافة صورها".

حيث يجب على الجامعة ألا تقتصر على تقديم المعرفة المرتبطة بمجال تخصص الطالب، بل لابد أن يمتد دورها في هذا المجال ليشمل تزويد الطلاب بمختلف تخصصاتهم بقدر مشترك من الثقافة والوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتبصيرهم بما يدور حولهم من تغيرات ومستجدات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، والجامعة في قيامها بهذا الدور لا تقتصر على ما تقدمه داخل جدرانها، بل لابد أن تنسق الجهود مع المؤسسات التثقيفية في المجتمع حتى لا يقتصر دورها على طلاب الجامعة فقط بل يمتد ليشمل كافة قطاعات المجتمع.

٤- "إيجاد نظم امتحانيه تعمل على تقويم الطالب الخريج من الجامعة في إطار القياس العقلي للذكاء وتقويم قدراته على الاستيعاب العلمي وكفاءة أدائه للعمل التطبيقي والاستخدام التكنولوجي في مجال التخصص الدقيق، خاصة وأن كثير من الجامعات تستخدم نظماً امتحانيه غالباً ما تعتمد على الذاكرة أكثر من اعتمادها على أبعاد رئيسية في قياس أثر التعلم الجامعي كالبعد المعرفي وبعد القيم والاتجاهات ثم البعد المهاري" ، حيث يمكن من خلال تلك الأبعاد الربط بين مستوى الذكاء والمهارة من ناحية وتوزيع خريجي الجامعات للعمل في تنمية المجتمع في إطار خطط التنمية القومية من ناحية أخرى.

في ضوء ما سبق نجد أن الوظيفة التدريسية للجامعة لم تعد تقتصر على تلقين الأفراد مجموعة من المعارف والمعلومات النظرية وإنما أصبح التعليم الجامعي وسيلة لتنمية الاتجاه الذاتي لدى الأفراد لاكتساب المعرفة المتجددة المتصلة بميدان التخصص، ومساعدة الأفراد على اختيار مجال الدراسة الذي يتلاءم ومتطلبات سوق العمل من ناحية وتتناسب مع ميول واتجاهات الأفراد من ناحية أخرى.

ويلعب التعليم الجامعي دوراً مهماً في عملية التنمية في المجتمع وذلك من حيث إمداده بالطاقة الإنتاجية البشرية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة، كما أنه في ظل النمو الاقتصادي السريع والتقدم التقني الهائل والتغيرات المتسارعة يصبح لهذا النوع من التعليم دور في تمكين الأفراد من فهم قدراتهم، وبالتالي معرفة طرق مساهمة الأفراد بأدوار إيجابية في تنمية المجتمع والعمل على تطوره.

(ب) البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي عنصراً مهماً من عناصر التقدم في أي مجتمع، حيث يعد البحث العلمي حداً فاصلاً بين تقدم المجتمعات وتأخرها، فالمجتمعات المتقدمة أو الآخذة في التقدم دائماً ما تستخدم البحث العلمي في التعرف على مشكلاتها، والوقوف على حلها، أما المجتمعات التي لا تزال بعيدة عن استخدام البحوث العلمية ووضع الخطط اللازمة لتنميتها أصبحت مهددة بالتخلف على كافة المستويات في عصر أصبح يقاس فيه التقدم بقدر المعرفة وليس بقدر الثروات المادية.

كما يعد البحث العلمي من حيث الأهمية في درجة متساوية لعملية التدريس في الجامعة، فإذا كان الهدف من العملية التدريسية الاهتمام بقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، فالبحث العلمي يعد الأداة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطبيقها في المجتمع، وفيما يلي بعض تعريفات البحث العلمي:

يقصد بالبحث العلمي "التحرك الفكري أو التجريبي في أفق المعرفة أو هو النشاط العلمي الذي يهدف إلى زيادة المعرفة وإثراء العلم".

"ويعرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج الدراسة) بغية الوصول إلى حلول ملاءمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث)"

أما مفهوم البحث التربوي في كليات التربية فيقصد به "تلك الجهود التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والخبراء بغية الوصول إلى حلول علمية لبعض المشكلات التربوية والتعليمية أو اكتشاف حقائق علمية، وكذلك تلك الجهود التي يقوم بها طلاب الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه بكليات التربية".

ومما سبق يتبين لنا أن التعريفات السابقة تتفق في بعض النقاط من أهمها:

١- أن البحث العلمي ليس ضرباً من ضروب الخيال ولكنه محاولة منظمة وتحليل منهجي لا يعتمد عل الطرق غير العلمية.

٢- يعد البحث العلمي سبباً للتقدم التكنولوجي، فكلاهما يعتمد على الآخر؛ فالعلم مسئول عن تطوير المجتمع، والتكنولوجيا مسئولة عن تطبيق المعرفة العلمية لخدمة المجتمع، ومن ثم يعد البحث العلمي شرطاً مهماً لتقدم المجتمع.

٣- يشمل البحث العلمي كافة مناحي الحياة العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

وتتنوع الأبحاث العلمية فمنها:

(أ) "البحوث الأساسية (الأكاديمية): وتستهدف الجامعة من خلالها تطوير المعارف النظرية وعملية البحث العلمي عموماً وتعميق تخصصات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم الترقية العلمية إلى مراتب علمية متقدمة، ويمكن الإفادة من البحوث النظرية وتحويلها إلى بحوث تطبيقية قابلة للتطبيق بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

(ب) البحوث التطبيقية: "وهو من الوسائل التي تمكن الجامعة من التفاعل مع المجتمع ومؤسساته، بما يضمن إنجاز الأبحاث ذات الطابع التطبيقي أو القيام بتطوير بعض التقنيات القائمة بما يتناسب ومؤسسات المجتمع، كما أن هذا التوجه يساعد على تطوير تقنيات جديدة أو إنتاج مواد جديدة من خلال الاستفادة من الأبحاث التي يعدها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وبهذه الطريقة تزيد الجامعة من ارتباطها بحركة المجتمع الحلول المناسبة لكثير من المشكلات التي تواجهها مؤسساته المختلفة" .

"لقد زادت الجامعات الإقليمية من اهتمامها بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية وتعالج مشكلات المجتمع، وبدأت هذه البحوث تحتل مكاناً بارزاً في ميادين البحث العلمي بالجامعات حيث زاد حجم التعاون بين مواقع العمل والإنتاج وبين الجامعات في مجال تحقيق التنمية والتطور"

"كما أن الأبحاث -الأساسية منها التطبيقية التي تقوم بها الجامعة- أصبحت عنصراً مهماً لمرحلتي ما قبل التنمية وما بعدها، حيث أن نشاطات الأبحاث في ميادينها المختلفة تؤدي إلى توفير المعلومات الدقيقة التي يمكن أن تبنى على أساسها خطط التنمية بالإضافة إلى أن نشاطات الأبحاث لمرحلة ما بعد التنمية تتجه عادة نحو حل المشكلات التي قد تظهر بعد تنفيذ خطط التنمية.

ورغم أن الأبحاث العلمية -الأساسية منها والتطبيقية -تمثل الجزء الخلاق في العمل الجامعي، لما لها من دور مهم في تنمية المعرفة، وإثراء الفنون الإنتاجية، والمساهمة في عملية التطور والتقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن المدقق في طبيعة سير البحث العلمي في الجامعة يجد أنه تعترضه العديد من العقبات والمعوقات، والتي يتمثل بعضها فيما يلي:

١- "إن معظم هذه البحوث يمثل "تمارين بحثية" يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه.

٢- إن بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها لا تمثل بحوث متكاملة، أي أنها ليست منبثقة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين. تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن تصميم البحث ووسائله ونتائجه محددة في منبعها ومجراها ومصبها، كما أن معظم البحوث التكاملية لخدمة "موضوع أو مشكلة" هي بحوث تعاونية يقوم عليها فريق من الباحثين ينتهي إلى نتائج معينة قد تحتاج إلى متابعة فريق آخر وصولاً إلى النتائج المطلوبة" .

٣- "النقص في إمكانات البحث العلمي بالجامعات، فالتعليم الجامعي يواجه الكثير من المشكلات من أبرزها قلة الإمكانات المادية والبشرية التي يتطلبها عمل الباحث، ومنها ضآلة نشر أبحاثه.

٤- نقص الموارد الاقتصادية المتاحة للجامعة وللبحث العلمي خاصة مما أدى إلى ندرة فرص البحث العلمي الجيد بالجامعات، وازدياد الأعباء الملقاة على كواهل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات" .

ولكي تزيد الجامعة من فعالية البحث العلمي كأداة لتحقيق متطلبات التنمية في المجتمع يجب على الجامعة أن تضم أكثر عناصر المجتمع كفاءة كما تحرص على ألا يلتحق بها إلا الطلاب المؤهلون حقاً للدراسة فيها، ثم تستبقي منهم أكثرهم تميزاً عن طريق نظم سليمة للتقويم، والاختيار الدقيق لمن تتجلى قدرتهم على الاضطلاع بالمهام الأكاديمية والبحثية. كما يجب على الجامعة أن تخطط لمشروعاتها البحثية على أسس تسمح بالنقد الذاتي. وبالملائمة بين القائمين بالبحث وما تتطلبه تلك المشروعات .

لقد أصبح البحث العلمي من أهم السبل التي تتبعها الجامعات المختلفة للنهوض بمجتمعاتها، وهذا ما يميز التعليم الجامعي عن غيره من أنواع التعليم الأخرى، كما يسهم البحث العلمي في دعم عملية التنمية في المجتمع في مختلف المجالات، حيث أصبحت الأبحاث بنوعيها الأساسي والتطبيقي عنصراً مهماً لمرحلتي ما قبل التنمية وما بعدها، حيث أنها توفر المعلومات الدقيقة التي تبنى عليها خطط التنمية.

ولكي يحقق البحث العلمي متطلبات التنمية في المجتمع لابد أن تخطط الجامعة للمشروعات البحثية التي يقوم بها الباحثون والملائمة بين القائمين بالبحث وما تتطلبه تلك المشروعات، كما عليها أن توفر عدد كاف من الباحثين في مختلف التخصصات التي تتطلبها احتياجات التنمية، وتوفر الإمكانات المادية من أجهزة ومختبرات مع التخلي عن الروتين والبيروقراطية الإدارية واتباع النظم الإدارية المشجعة على البحث العلمي.

(ج) خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تعد وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع وظيفة مستحدثة وأن كان هناك من الآراء ما يشير إلى أن الأصل في نشأة التعليم الجامعي إنما هو لحاجات اجتماعية وتنموية، كما أن هناك تفاعل دائم بين الجامعة والمجتمع الذي تعمل فيه، ولم يسبق أن عرفت الجامعة أو أفصحت عن ذاتها كاملة دون أي رجوع إلى مجتمعها.

"كما أن طبيعة مؤسسات التعليم العالي توجب عليها الالتزام بخدمة المجتمع، فالجامعة هي المكان الذي تلقي فيه القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاهتمام الكافي والمستمر، كما أنها المكان الذي يمكن أن تلقي فيه هذه القضايا أفضل ما يمكن أن تلقاه من استجابة" .

ومن ثم فإن الجامعة لا يمكن أن تعزل نفسها عن المجتمع الذي تعيش فيه وعما يواجهه من قضايا ومشكلات وحاجات، وألا تقتصر مسئوليتها ووظائفها على التعليم والبحث العلمي فقط.

سادساً: دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع:

برز هذا الدور مع انتشار التعليم الجامعي في أمريكا متأثراً بالفلسفة البرجماتية، تلك الفلسفة التي تبلورت نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع. ولقد أقيمت العديد من الجامعات وفق هذه الفلسفة، وأصبحت الجامعات تقوم بعدة أنشطة فرعية إلى جانب أدوارها الأساسية في إنتاج ونقل المعرفة وتطبيقها. ومن ثم أصبحت الجامعات التنظيم الأم الذي يمثل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث، مما يعني أن الجامعة حدث لها تحول تنظيمي ويتضح هذا التحول التنظيمي فيما نراه من تطوير لهيكلها الإداري، حتى تستطيع التواصل بمرونة مع المجتمع المحلي، كما يتضح أيضاً فيما أنشأته الجامعات من مراكز داخلها وخارجها لتسويق التعليم الجامعي وفي تعدد مصادر تمويلها .

كما أن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع المحلي، ساعدها في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في إنتاج المعرفة وتطبيقها، فبدلاً من توليد المعرفة في المعمل والبحث بعد ذلك عن طرق لتطبيقها أواستخدامها، كان من الضروري أن ينظم الأكاديميون الاستقصاء حول المشكلات نفسها، ويلاحظونها بشكل مباشر ويشاركون في تحديدها، وبالتأكيد فإن رؤية المشكلات في الواقع حيث تتفاعل كافة العوامل المؤثرة فيها، تختلف عن رؤيتها داخل المعمل حيث يتم التركيز على بعض التغيرات، وفضلاً عن أهمية ذلك في إمكانية تقديم البحوث الجامعية لحلول واقعية ومتكاملة لما تتناوله من مشكلات، فإن ارتباط الجامعة بالواقع الاجتماعي يساعد على تكوين منظور اجتماعي وسياسي لها يوجهها في أدائها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع، ويتطلب رؤية المشكلة في الواقع والميدان ترابط بعض التخصصات وظهور ما يسمى بالتخصصات البينية **Inter disciplinary**، وتفكيك بعض التخصصات والأقسام الأكاديمية التقليدية ونشأت أقسام بينية **Inter department** وتجمع عدة تخصصات كانت في السابق متباعدة إلى حد كبير .

ومن ثم أصبح التعليم الجامعي الذي يخدم المجتمع هو التعليم الفعال الذي لا غنى عنه ولا بديل له، ولم يعد التعليم الجامعي مجرد شهادة دراسية أو درجة علمية كما يتصور البعض، وإنما أصبح ضرورة حياة وبقاء للمجتمع يمكن من خلاله إطلاق طاقات الإنسان وطاقات المجتمع على السواء وكل ذلك من خلال خدمة التعليم الجامعي للمجتمع

ويمكن تقييم أنماط دورالتعليم الجامعي في التنمية في الخطوط العريضة التالية:

١- خدمات لتحقيق رسالة الأمة وتوجهاتها، والعمل على نشر العلم والمعرفة بين أفراد المجتمع، ليس فقط بين طلابها العاديين ولكن بين أعضاء المجتمع عامة.

٢- خدمات تعليم الكبار والتعليم المستمر، ويمكن أن يقع هذا النمط في جزئين أولهما التعليم المستمر داخل أسوارالجامعة، أو التعليم من بعد من خلال الشبكات التليفزيونية المحدودة وغير المحدودة والراديو والصحف اليومية وغير اليومية ونشرات الجامعة.

٣- إجراء البحوث التطبيقية، دون إهمال الدور الأكاديمي في إجراء البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية يمكن أن تتم من خلال تمويل المشروعات البحثية والتي حددت أهدافها مسبقاً لحل مشكلات البيئة والتفاعل مع المجتمع.

٤- النقد الاجتماعي البناء. ويعد هذا النمط مهماً جداً في عالم اليوم الذي تتصارع وتتسارع فيه الأفكار والاتجاهات والقيم. وهذا النمط حرج جداً ويحتاج إلى كثير من الفن والحيطة في إنمائه وتطبيقه، حيث أن النقد البناء قد ينزلق في تيارات فكرية تحرك من قوى الدفع فيه لتجعله انتقاداً ليس الهدف منه خدمة المجتمع.

٥- الخدمة الاجتماعية. ويعد هذا النمط من أعمق أنماط دور الجامعة في الخدمة العامة، إذ قد يتعدى أسلوب الخدمة العامة التقليدي من خلال حل المشاكل إلى حد مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب أنفسهم، وينعكس ذلك بالطبع على تدريب الطلاب على مواجهة المشاكل والتحديات حينما تتاح لهم فرص العمل واتخاذ القرار.

كما يمكن تقسيم الأنشطة والبرامج التي تقدمها الجامعات في مجال خدمة البيئة وتنمية المجتمع إلى نوعين هما.

١- الأنشطة التي تقدمها الجامعة لطلابها النظاميين في مرحلتي الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة بها من المتخصصين اللازمين لها للعمل في التخصصات المختلفة وحل مشكلاتها عن طريق البحث العلمي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتتمثل هذه الأنشطة في عمليتي التدريس والبحث العلمي.

٢- الأنشطة التي توجهها إلى أفراد المجتمع بغية إحداث تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية، كما تتضمن هذه الأنشطة أيضاً تقديم خدمات ثقافية واجتماعية لأفراد المجتمع لاستغلال أوقات فراغهم مثل برامج تعليم الكبار والتربية المستمرة والندوات التثقيفية وغيرها.

وفيما يلي عرض لبعض أدوار التعليم الجامعي في تنمية المجتمع.

أ- التعليم والتدريب المستمر:

فرض التقدم العلمي والتكنولوجي على العاملين في مختلف المجالات تجديد معلوماتهم من منطلق أنه نظراً للتطور السريع للعلم والتكنولوجيا ينبغي أن يجدد الفرد نفسه أو ربما يغير من تخصصه.

"وهذا فرض على مؤسسات التعليم العالي أن تفتح أبوابها لخريجيها لكي تنظم لهم دورات معلوماتية تسهم في رفع كفاءة أدائهم بما يتفق مع اتجاهات التطور العلمي والتكنولوجي، وأن تتحول هذه المؤسسات من دور لتحصيل العلم إلى مراكز لتنمية مهارات التعليم مدى الحياة لدى الإنسان. بحيث تنمي لدى المتعلم القدرة على تعليم ذاته وتنمي لديه القدرة على الاستغناء عن الخبرة التي اكتسبها من التخصص الضيق والربط بين المعارف وأجزاء العمل، واستنباط معلومات جديدة أو بعبارة أخرى "التعليم خالق المعرفة وليس مجرد المتحفظ بالمتاح منها"

حيث لم تعد وظيفة الجامعة الآن تقتصر على كونها مركزاً لتخريج القادة المفكرين وإجراء الدراسات والبحوث العلمية، بل أصبحت الجامعة مسئولة مسئولية كاملة عن وظيفة الخدمة الاجتماعية من خلال تطوير ذاتها باستمرار وتطوير الكوادر الفعالة في سوق العمل داخل البيئة المحلية التي تحيط بها، وعليه فإن التعليم المستمر يعد مفهوماً أساسياً في صياغة السياسات التعليمية لكل من الدول المتقدمة والنامية.

ويقصد بالتعليم المستمر: "مجموع البرامج المنظمة التي تقوم بها مؤسسات تربوية ولكن خارج إطار برامجها التقليدية لغرض رفع المستوى المهني والمعرفي والثقافي للمجتمع المحلي في إطار فلسفة التعليم والتعلم مدى الحياة .

ومن أهم برامج التعليم المستمر التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في إطار خدمة المجتمع ما يلي:

* دورات التعليم والتدريب المستمرين للخريجين والأجهزة المعاونة:

"يمثل خريجي الجامعات من المرحلة الجامعية الأولى الجزء الأكبر من مخرجات التعليم الجامعي ولكن لا يمكن تصور أن باستطاعتهم أن يمارسوا وظائفهم الإنتاجية أو الخدمية في المجتمع طوال سنوات حياتهم الوظيفية دون تدريب أو اطلاع على التقنيات الحديثة في مجال عملهم، ومن هنا كان من الضروري أن تهتم الجامعات بتنظيم البرامج التعليمية وتوفير سبل التعليم والتدريب المستمرين لخريجها".

من هذا المنطلق فإن الأمر يقتضي عقد العديد من الدورات التجديدية والتنشيطية الموجهة والهادفة والمتنوعة التي تقدم المعارف والمهارات التي تناسب القاعدة العريضة من الخريجين ولكي تنجح هذه البرامج لابد أن يكون هناك اتفاق كامل وتعاون شامل بين الجامعة والجهات المستفيدة، وأن تكون البرامج والدورات متفقة مع أولويات الخطط والسياسات المستهدفة لهذه الجهات كما تلبي في نفس الوقت حاجات الدارسين وتطلعاتهم.

* التعليم بالمراسلة:

"يوفر هذا النظام التعليم الجامعي لأعداد كبيرة جداً قد لا تتسع أوقاتهم للانتظام في الدراسة مما يتيح لهم العمل والدراسة في وقت واحد. ويشيع هذا النوع من الدراسة في جامعات الدول الاشتراكية كما أنه معروف في جامعات أوروبا وأمريكا واستراليا. وعادة ما يصاحب هذا النظام بحضور الطلاب إلى الجامعة خلال العطلة الصيفية لفترة وجيزة يحضرون فيها برنامجاً دراسياً مركزاً ".

* التعليم عن بعد:

نشاط تربوي قائم بذاته يختلف عن التعليم النظامي ويمتاز بفعاليته وقلة تكاليفه، إذ يمكن ممارسته من خلال النص المكتوب والمراسلة البريدية والبث الإذاعي والتليفزيوني وأقراص الكمبيوتر والإنترنت وغيرها.

كما أن اللجوء إلى طرائق التعليم عن بعد قد أتاح الفرصة للجامعات لتعليم عدد من الطلاب يفوق بكثير العدد الذي كانت تستطيع استيعابه. فالدروس بعد الانتهاء من إعدادها، يمكن أن تستخدم من قبل عشرات الآلاف من الطلاب خلال سنوات عديدة. وهكذا فتحت طرائق التعليم عن بعد إمكانات جديدة واسعة للجامعة.

(ب) البحوث التطبيقية:

إن البحوث التطبيقية التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي لها أهدافها الخاصة التي تدور حول مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية، وأن هذا النمط من البحوث يمكن تصنيفه على أنه خدمات خارجية بخلاف الجهود البحثية التي يقصد بها خدمة العلم، ويمكن تكليف جامعة أو كلية ببحث مشكلات موقع معين من مواقع الإنتاج التي تدخل في دائرة اختصاصاتها، كما تؤدي تجاربها بشأن تطوير الإنتاج وتحقيق التنمية المنشودة من خلال هذا الموقع، وهكذا تكون الجامعة بمثابة مركز بحوث لهذه المواقع

(جـ) الاستشارات والخدمات العامة:

تقوم الجامعة بتقديم المشورة في جميع التخصصات المطلوبة لجميع المؤسسات والشركات الرسمية والأهلية. كما أن معامل الجامعة تقوم بفحص وتحليل العديد من العينات التي تقدم إليها. وذلك للوقوف على مدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات الأساسية والضرورية.

د- الاهتمام بنشر المعرفة والثقافة:

تقوم الجامعة بدور نشط في مجال نشر المعرفة والثقافة بين أفراد المجتمع وذلك بنشر البحوث وتعميمها. وتأليف الكتب المختلفة أو ترجمتها، وتيسير تداولها واقتنائها. كذلك تعمد إلى عقد الندوات والمؤتمرات وإقامة المعارض والمتاحف، وتنظيم المناظرات والمحاضرات في الإذاعة والتليفزيون.

وبصفة عامة يتمثل دور الجامعة في خدمة المجتمع في الآتي:

١- القيام بالبحوث والمؤتمرات العلمية والندوات التي تسهم في ترقية البيئة وحل مشكلاتها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات وهناك جامعات الآن ترتبط برامجها بالبيئة ويدرس طلابها مشكلات هذه البيئة وينزلون إليها ليقدموا خدماتهم لأهلها ويعملون على رفع مستواهم، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الآهلة بالسكان.

٢- نشر الوعي البيئي، مثل التعرف على الأماكن السياحية والمستزرعة في سيناء مثلاً وغيرها وتوجيه الأنظار إليها وحث الناس على الذهاب إليها وتعميرها والمعيشة فيها، وذلك من خلال معسكرات الخدمة الاجتماعية وغيرها.

٣- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة كماً وكيفاً لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر وتلبية حاجة مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من المهارات والاختصاصات التي تتطلبها خطط التنمية وتنميته تنمية شاملة ومتكاملة وقادرة على المساهمة في بناء وتدعيم المجتمع وصنع المستقبل وتجدر الإشارة إلى أن اكتشاف الإمكانات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطوير التكنولوجيا وإنتاج البضائع والسلع والقيام بالأعمال التجارية.....الخ، مما يؤدي إلى حدوث التنمية يتطلب موارد بشرية بكيف وكم معين، والجامعة لديها القدرة على إعداد هذا العنصر البشري القادر على تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي خاصة في الدول النامية كما تشير إلى ذلك تقارير اليونسكو.

كما تقوم الجامعة بوصفها من أهم المؤسسات التربوية الاجتماعية بالآتي:

١- العناية بإعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع في التخصصات المختلفة وتطوير إمكاناته وتحقيق أهدافه التنموية في مجالات العمل والإنتاج والخدمات حسب احتياجاته.

٢- القيام بالبحث والتشخيص العلمي لمشكلات المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها وتطوير المعرفة الإنسانية والإضافة إليها وتطويعها لخدمة المجتمع، كما تعنى بالجوانب التطبيقية للمعلم بما يخدم حاجات الأمة الإنسانية وكذا التعاون مع الجهات الأخرى لتقديم الاستشارات العلمية والفنية اللازمة وذلك بما لديها من خبرات متخصصة ومؤهلة تأهيلاً عالياً.

٣- المشاركة في خدمة المجتمع من خلال تقديم المعرفة وغرس القيم والمبادئ الأخلاقية، والنهوض بأفراد المجتمع وذلك بالعناية بنشر المعرفة والثقافة بين أفراد المجتمع، وتوفير كافة السبل المحققة لذلك عن طريق التثقيف الشعبي وتبسيط المعارف والمحافظة عليها بكافة الأساليب من شرح ومحاضرات وندوات ومؤتمرات، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن الجامعة تعمل في مجال المعرفة: تنتجها وتنشرها وتطبقها، وعندما تقوم بذلك فإنها تخدم المجتمع.

سابعاً: دورالكليات في خدمة البيئة وتنمية المجتمع:

تقوم كليات الجامعة بدورها في تنمية المجتمع وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية، وهذه الخدمات التي تقدمها كليات الجامعة ليست قاصرة على مجال واحد من مجالات خدمة المجتمع، وإنما تمتد لتتناول مختلف القطاعات.

وتعرض الدراسة الحالية لجهود بعض الجامعات في مجال خدمة المجتمع، ويتناول هذا العرض دور كليات بعض الجامعات الإقليمية في مختلف القطاعات:

(أ) المجال الطبي:

تقوم كلية الطب بخدمة البيئة في مجالات عديدة يقع أولها في تخريج الأطباء الشبان الذين يقضون جزءاً من حياتهم الوظيفية في خدمة قرى مصر والصعيد على وجه الخصوص.

"ويعد وجود مستشفى في الجامعة مرهون كلية أو كليات للعلوم الطبية وهذه المستشفى تهتم بالدرجة الأولى بأغراض التدريس والتدريب والبحث العلمي، إلا أنها تعد مركزاً للطب المجتمعي تقدم الخدمة العيادية لأفراد المجتمع وهي نموذج في مستوى الخدمة التي تقدمها لأنها ترتكز على أحدث المعلومات الطبية، وعلى نتائج البحوث التي يقوم بها ويضطلع بها أساتذة وطلبة كلية الطب كما أنها تستخدم أحدث الأجهزة والمعدات الطبية المتطورة، وخاصة في المناطق التي تتوفر فيها خدمات طبية على مستوى جيد" .

وفيما يلي جهود بعض الجامعات الإقليمية في خدمة المجتمع في القطاع الطبي:

"١- قامت كلية الطب جامعة أسيوط بدور متميز في التعرف على المشاكل الصحية ودراستها بالطرق العلمية وتقديم الحلول المناسبة لها، من أمثلتها الدراسة التي تمت حول انتشار مرض البلهارسيا في المناطق الريفية، ومعدلات الإصابة بها، وإجراء التجارب البحثية كمكافحة القواقع التي تنقل العدوى.

٢- قامت كلية الطب بعمل مسح بيئي للتعرف على احتياجات النجوع والعذب من المياه الصالحة للشرب كعامل أساسي لمكافحة الأمراض وذلك بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)".

كما قام قسم الصحة العامة بكلية الطب بتنظيم معسكرات تقوم بعمل مسح شامل للعديد من قرى محافظة أسيوط وتهدف هذه المعسكرات إلى:

١-تقديم الخدمة الطبية والصحية للقرية التي يعقد بها المعسكر، والمعالجة المباشرة للحالات الخفيفة والمتوسطة، وتحويل الحالات التي تحتاج للتحاليل والمتابعة إلى المستشفيات.

٢-التدريب الميداني والتطبيقي لطلاب السنة النهائية لكلية الطب جامعة الأزهر.

٣-الحصول على بيانات ونتائج بحثية هامة تفيد في مدى التقدم في الحالة الصحية بالقرية المصرية، وتشخيص بعض المشاكل المنتشرة في هذه المواقع لبحثها تفصيلياً في المستقبل مع الجهات المسئولة تمهيداً لتخطيط البرامج الوقائية لهذه المشاكل.

كما تتبنى كلية الطب برنامج التعليم الطبي المستمر لرفع مستوى أطباء الريف وأطباء الصحة والتأمين الصحي والاشتراك مع كثير من الهيئات لتطوير الخدمة الصحية في المدارس.

وفي إطار التعليم الطبي المستمر تقوم كلية الطب بتنظيم محاضرات شهرية لأطباء القطاع الصحي الريفي وتنظيم دورات تدريبية لهم على أحدث النظم وتقدم الخدمات في مجال الرعاية الصحية الأولية في الريف والتي تعتبر المدخل الأساسي في تنمية القرية.

وتقدم كلية الطب البيطري خدماتها للمجتمع من خلال ثلاث أنواع من القوافل البيطرية:

(١) القوافل التدريبية والعلاجية:

والتي تؤدي خدمة مزدوجة أولها تدريب الطلاب ميدانياً مما يكسبهم الخبرة اللازمة عند بداية التحاقهم بالعمل، وثانيها تقديم الخدمات البيطرية الجيدة بصورة مستمرة في متناول الجميع من الفلاحين والمربين.

(٢) القوافل العلاجية:

وهذه القوافل متعددة، وتقوم بها الكلية في الفترة الصيفية مساهمة منها مع الجهات المحلية التي تريد أن تقدم خدمات ذات قيمة عالية للمواطنين.

(٣)كما تنظم الكلية نوعاً آخر من القوافل تحت رعاية مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث تقوم الجامعة بعمل قوافل مجمعة تساهم فيها جميع الكليات لتأدية خدمات متميزة على أن تقدم هذه الكليات خدماتها للقرى المحرومة من هذا النوع من الخدمة.

وقامت جامعة المنصورة بعدة قوافل طبية للقرى التي لا توجد بها خدمات طبية، وقامت هذه القوافل بالآتي:

(١) التنسيق مع أقسام كليات الطب لتكوين الفريق الطبي وتجهيز هذا الفريق بالأجهزة اللازمة لتشخيص وإجراء بعض التحاليل الطبية.

(٢) الحصول على الأدوية من بعض شركات الدواء مساهمة منها في دعم هذه القوافل بالإضافة إلى الأدوية التي تم الحصول عليها من مديرية الصحة بالدقهلية.

"كما قامت جامعة المنيا من خلال القوافل الطبية بعمل مسح طبي شامل للمواطنين بالقرى والنجوع للوقوف على مدى انتشار بعض الأمراض الموطنة، وتقديم وسائل العلاج والأدوية اللازمة وتحويل الحالات التي تلزم إحالتها إلى المستشفيات المتخصصة"

وينبع اهتمام الجامعة بتنمية المجتمع بما يختص بالقطاع الطبي من منطلق العلاقة بين التنمية والصحة، حيث تؤدي الصحة الجيدة بالفرد إلى إسهامه بإيجابية في مشروعات التنمية في مجالاتها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة وارتفاع معدلات التنمية، وعلى العكس فإن انخفاض مستوى الرعاية الصحية وتفش الأمراض والأوبئة بين الطاقة البشرية العاملة تؤدي إلى انخفاض قدرتهم على المساهمة في عمليات التنمية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التنمية.

(ب) المجال الزراعي:

"تولي الجامعات أهمية كبيرة لخدمة قطاع الزراعة، فيمكن من خلال البحث العلمي الكشف عن مصادر المياه وسبل توصيلها إلى الأراضي الزراعية واستصلاح التربة وتحسين الإنتاج باستخدام الآلات الزراعية الحديثة في استصلاح الأرض، بالإضافة إلى جهود الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها في تنمية الثروة الحيوانية وزيادة الإنتاج الحيواني، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في فحص الحيوانات ورعايتها"

وفيما يلي جهود بعض الجامعات الإقليمية في خدمة قطاع الزراعة:

قامت كلية الزراعة جامعة أسيوط بالعديد من الأمور في مجال التنمية الزراعية منها:

١- العناية بالتربة ورفع مستوى الخصوبة، حيث أنشأت الجامعة معملاً متخصصاً بقسم الأمراض لخدمة الزراعة والمزارعين كباراً وصغاراً، ويقدم لهم التحليلات الفنية الخاصة بالتربة والنبات والأسمدة.

٢- إنتاج نوعيات جديدة من المحاصيل مثل الفول الذي يتميز بغزارة المحصول ومقاومته للآفات ورفع إنتاجية العديد من المحاصيل وفي مقدمتها محصولي القطن والقصب.

٣- المشاركة في البرنامج القومي للنهوض بمحصول الموالح بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وشارك في تنفيذه أساتذة متخصصين من كلية الزراعة للإشراف بدقة على تنفيذ برنامج متكامل للعناية ببساتين الموالح وقد نتج عن هذا المشروع زيادة وصلت إلى (١٠%) من إجمالي إنتاج الموالح بالمحافظة.

٤- دراسة أثر المياه الجوفية في ري الأرض القديمة والحديثة الإنتاج الزراعي وخواص التربة في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والمشروع القومي للإنتاج الزراعي ووزارة التعاون الدولي.

٥- الاشتراك في الحملات القومية في قرى الصعيد للنهوض بإنتاجية القمح والذرة الشامية والنباتات الطبية والعطرية ونخيل البلح والموالح والموز ومتابعة تنفيذ التوصيات واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه الإنتاج.

كما قامت جامعة المنصورة بإعداد برنامج التنمية الزراعية بالاشتراك مع مؤسسة فريدنومان الألمانية، وهدف هذا البرنامج إلى:

(١) توصيف الوضع الحالي للأنشطة التنموية الزراعية والمشكلات والمعوقات الراهنة واقتراح الحلول والتوصيات.

(٢) عقد ندوات وحلقات نقاشية للأنشطة النوعية الرئيسية التي بدأت في الجامعة ثم انتقلت إلى بعض القرى والمراكز وفق القطاعات الجغرافية.

يشمل البرنامج أنشطة الإنتاج الحيواني والدواجن والسمكي والمحاصيل البستانية واستصلاح الأراضي وخدمة التنمية الزراعية في المجتمع.

"وقامت جامعة المنصورة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي الأهلية بإجراء دراسات وبحوث مشتركة في مجالات مقاومة الآفات الزراعية، تربية الدواجن، تربية المواشي وصناعة الألبان واستصلاح الأراضي"

"كما قامت جامعة المنيا بدور مهم في تنمية القطاع الزراعي والحيواني من خلال مشروع القوافل المتكاملة لكلية الزراعة لتقديم النوعية اللازمة في مجال الإرشاد الزراعي، وتحسين الإنتاج الحيواني"

ويأتي اهتمام الجامعة بالقطاع الزراعي من منطلق أن التنمية الزراعية تعد من الدعائم الأساسية لمجالات التنمية الأخرى سواء التنمية الصناعية أو التجارية، حيث تلبي احتياجات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية، كما تؤثر أيضاً على القطاع التجاري سواء داخل أو خارج السوق المحلي.

(جـ) المجال الهندسي:

تنظم كلية الهندسة بجامعة أسيوط دورات تدريبية مكثفة يتم من خلالها تدريس ثلاث مقررات مرتبطة بالتخصص، تهدف هذه الدورات إلى:

١- رفع الكفاية العلمية للدارسين وذلك بتمكينهم من متابعة التطور العلمي كل في مجال تخصصه.

٢- اختيارالعناصر الصالحة للالتحاق بالدراسات العليا ليكونوا نواة لمراكز الأبحاث.

٣- ربط الكلية بالصناعة عن طريق التعرف على المشاكل على الطبيعة واختيارها كنقاط بحث فيما بعد.

كما اشتركت كلية الهندسة مع شركة مصر للألمنيوم في إعداد المهندس الكفء المثقف الذي يعتبر أساس العامل البشري في مجال الصناعة الحديثة، وصارت بهذه التجربة نافذة لإطلاع المهندس على أحدث ما وصل إليه التقدم العلمي في مجال تخصصه سواء عن طريق ندوات التعليم المستمر المتواصل أو الدبلومات التخصصية.

وتبلور هذا التعاون بين الشركة والجامعة، فتكونت نواة قسم البحوث والتطوير بالشركة.

(د) في مجال الدراسات الإنسانية (التربية – الحقوق – التجارة – الخدمة الاجتماعية).

يمكن أن تلعب كليات الدراسات الإنسانية دور كبير في تنمية المجتمع والذي يمكن اختصاره في الآتي:

"* التنمية الاجتماعية التي لا غنى عن التنمية بشكل عام عنها.
* التنمية البشرية وتنمية الفرد الواعي وإعداده من كافة النواحي.
* التنمية التعليمية والتربوية وما تحتاجه هذه المجتمعات من متطلبات.
* عمل دراسات الجدوى والدراسات التجارية والقانونية لمشروعات المنطقة.
* عمل الدراسات الاجتماعية العلمية المتكاملة للمساعدة في البناء العمراني لهذه المجتمعات على أفضل الأسس والمقومات الاجتماعية.

كما تؤكد العديد من الدراسات الأجنبية أن للكليات دور هام في إحداث التطور الاقتصادي وزيادة حجم العمل، كما أن أنظار أصحاب أعمال تتجه دائماً صوب الكليات باعتبارها المصدر الأساسي الذي يوفر الأيدي العاملة المدربة من خلال برامجها التربوية والمهنية التي تدرب طربها على الحرف المختلفة، غير أن دور الكليات في إحداث التطور الاقتصادي لا يتوقف فقط على توفير البرامج التربوية والمهنية وتدريب طلابها على العمل بالوظائف بل يتضمن أيضاً التدريب على الأمور الإدارية والفنية والاتصال بالمصانع المختلفة لتوفير فرص التدريب بها.

كما تقدم كلية التجارة بولاية (ماسوشيتس) برامج التدريب على التسويق والشروط التي ينبغي توافرها حتى تحقق النجاح، وعن طريق هذه البرامج تساعد الكليات على إحداث التطور الاقتصادي، وتقوم هذه البرامج بالتدريب على تسويق الأعمال والتجارة، وكيفية حساب الضرائب المترتبة عليها ومن أهم هذه البرامج برنامج **Bay state Skills Corporation** .

كما شاركت كلية **Merco County Community** بولاية نيوجرسي بوضع الأسس اللازمة لتطوير رؤوس الأموال وزيادة عائدها وفي ولاية (ماريلاند) قامت كلية **Montgomery Community** بتوفير المعلومات اللازمة عن الضرائب من خلال العديد من البرامج منها برنامج التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة.

كما ساعدت الكليات الموجودة في ولاية نورث كارولينا وزارة التجارة على تطوير البرامج الاقتصادية المختلفة والبرامج التدريبية التي تتم في وقت قصير، وفي ولاية كاليفورنيا أنشئت شبكة للتطور الاقتصادي وهذه الشبكة أسهمت في ظهور برامج اقتصادية عديدة بعد الاستعانة بالأبحاث التي أجرتها الكليات الجامعية والمراكز التكنولوجية ومراكز التدريب على علم الإدارة، كما قدمت هذه الشبكة معلومات كثيرة تتعلق بمناهجها بعد أن أسهمت الكليات الجامعية في ذلك.

وفي إطار الالتزام الاجتماعي من الجامعة تجاه المجتمع قامت كلية **uc Davis** بتدعيم البحوث العلمية وبرامج الخدمة العامة في مجال الزراعة وهذه البرامج تهدف إلى جذب أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالكلية إلى الاهتمام بتقديم

الخدمات العامة، كما أكدت أن برامج الخدمة العامة في مجال الزراعة يمكنها أن تقدم نموذجاً يفيد في إعادة تنظيم وتدعيم البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية، وهذه النظرة لبرامج الخدمات تفيد في توفير الدعم المالي للكلية على المستوى الجامعي وعلى مستوى الولاية.

كما تقوم كلية التجارة بجامعة أسيوط في إطار دورها في تنمية المجتمع بالعديد من الأدوار منها:

١- تحديث المقررات الدراسية بكليات التجارة لتتضمن الأساليب العملية الملائمة للممارسة ونتائج التطبيق.

٢- تدريب الطلاب خلال العطلة الصيفية بمواقع الإنتاج والخدمات.

٣- تدريب العاملين بالمنشآت وأجهزة الدولة بالجامعات.

(هـ) دور الوحدات ذات الطابع الخاص في تنمية المجتمع:

تقوم مراكز الأبحاث والوحدات البحثية ذات الطابع الخاص بدور فعال في تنمية المجتمع وحل مشكلاته التي يعاني منها.

الوحدات ذات الطابع الخاص هي مراكز أو وحدات تنشئها الجامعة للارتقاء بمستوى البحث العلمي كماً ونوعاً نظراً لما تقوم به من دور فعال في نشر الوعي الثقافي والعلمي من خلال القيام بإجراء البحوث العلمية ودعمها وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات وغيرها.

وتقوم هذه الوحدات بما لديها من أجهزة علمية متقدمة وأساتذة متخصصين في كافة التخصصات بإجراء العديد من البحوث العلمية والتطبيقية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والبيئية والهندسية والطبية وغيرها.

كما تسعى هذه الوحدات إلى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات التي تساهم في حل مشكلات المجتمع، وتقديم الاستشارات الفنية لكافة القطاعات الإنتاجية

"ويرجع تاريخ إنشاء هذه الوحدات إلى القرار الجمهوري رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩م وطبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م، واعتبارها وحدات ذات طابع خاص لها استقلالها الإداري والمالي والفني

وطبقاً للمادة ٣٠٨ من اللائحة تهدف هذه الوحدات إلى:

١- إجراء البحوث العلمية الهادفة إلى حل المشكلات الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع.

٢- معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها زيادة الإنتاج وتعدده وتحسنه.

٣- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية على الصعيد العربي والعالمي.

٤- الإسهام في تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفايتهم الإنتاجية في شتى المجالات.

٥- المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة ولكلياتها ومعاهدها وتزويدها باحتياجاتها المختلفة.

وفي ضوء أهمية دور الوحدات ذات الطابع الخاص في التنمية، فإنه من الواجب الاهتمام بها وتوجيه مسارها، بما يحقق أهدافها نحو التنمية وخدمة المجتمع، وبحيث تحظى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية.

"وذلك لأنه يمكن للجامعة من خلال هذه الوحدات أن تمول نفسها ذاتياً، بالاعتماد على نفسها، وذلك من خلال الربط الحقيقي بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج في المجالات المختلفة. وهذا هو أفضل استثمار يضمن أكبر دعم للجامعة، بالإضافة إلى الفائدة التي تعود على المجتمع وفي هذا استفادة متبادلة بين الجامعة والمجتمع"

ثامناً: الاتجاهات الحديثة لدورالجامعة لخدمة المجتمع :

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا ، وأيضا مع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي خدمتها وسائل الاتصال الحديثة .

وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلى ، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة ، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل ، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الأباء.

وفى التعليم العالي الأمريكي تعتبر وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسية للتعليم العالي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي وكذلك الوضع في معظم الجامعات الأجنبية فجامعة كوستاريكا

The universtiy of costarica تحدد وظيفتها الأساسية في تقديم المعرفة والاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع حيث ينص ميثاق الجامعة الصادر في عام ١٩٤٠ على أن وظائفها تتمثل فيما يلي :

١-التعليم . ٢- البحث .

٣- الخدمة العامة . ٤- الإبداع الفني .

٥- نشر المعرفة . ٦- التنمية المهنية والروحية (٢).

وفى اليابان تقدم الكليات المتوسطة junior colleges حوالي ٥٠٠ كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته ، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام ، والتربية في رياض الأطفال والتصور.

فقد جاء في أحد التقارير الصادرة عن دور الجامعات اليابانية في المجتمع المحلى أن القدر المتحقق في الإسهام في أنشطة المجتمع بين كل من الجامعات العامة والخاصة محدود وضئيل للغاية وذلك على الرغم من ضخامة أبحاثها التقليدية.

كما قامت جامعة ولاية ميتشجان Michigan state university بتقديم خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي لأنها تسمى كليات منح الأراضي وبدأت تقديم مقررات خاصة في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى العشرينات تم إلحاق هذه المقررات بوحدة جديدة للتعليم المستمر ، ثم تطورت هذه الوحدة لتشمل مجالات عديدة استجابة للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات والمجتمع الأكبر بصفة عامة.
كما تقوم الجامعات الروسية بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي ، وتشمل هذه الخدمات ما يلي : الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة ، ومهارات الاتصال ، ومهارات الخطاب العام ، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية.
ولقد عملت بعض الدول على إنشاء كليات خاصة ،ن بخدمة المجتمع تسمى بكليات المجتمع كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الكليات المتوسطة كما في اليابان ، وتشكل تلك الكليات قوة رئيسية في خدمة المجتمع .
وفى مصرينص قانون تنظيم الجامعات على هدف خدمة المجتمع، ويحدد وظيفة الجامعة بأنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا. وبذلك استحدثت الجامعات وظيفة نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وخدمة المجتمع ، وكذلك وكيل الكلية لنفس الفرص يدل على مدى أهمية تحقيق هدف خدمة المجتمع على مستوى الجامعات المصرية .
أما جامعة الأزهر ينص القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في مادته الثانية على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته ونشره ، كما تهتم بإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية .

مراجع الفصل الثاني :

- أحمد أمين حمزة : افتتاحية، مجلة جامعة المنصورة للبيئة، مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ٣ - ٨.
- أحمد ربيع عبد الحميد: دور الجامعة في خدمة المجتمع: دراسة مطبقة على جامعة المنصورة مرجع سابق، ص ٢٢٣.
- أمين محمد شعبان وآخرون: تطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل، available at http://www.almishkat.org/arbdoc98/highed/highedol-html
- أحمد الخطيب: التعليم الجامعي في الوطن العربي: التحديات والبدائل المستقبلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، تصدرها أمانة اتحاد الجامعات العربية،عمان: الأردن، العدد ٢٧، يناير ١٩٩٠، ص١٣.
- ألهام أحمد خليل: التخطيط التكاملي للتعليم بجناحيه النظامي وغير النظامي في إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منظمة ايسسكو، ١٩٩٨، ص ١٢١.
- برنس ميخائيل عطاس، البحوث العلمية في خدمة المجتمع -الواقع والمستهدف (مع التطبيق في مجال الدراسات التجارية)، ندوة الدراسات العليا والبحوث لخدمة التنمية في جنوب الوادي،في الفترة من ٢-٣ مارس ١٩٩٧، ٢٠٦.
- بادما مالمبالى:" المؤسسات عبر القومية وتنمية الموارد البشرية "، مجلة مستقبليات، العدد(١٠١)، المجلد (٣٠)، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة، مارس ، ١٩٩٧، ص ص ٦٦- ٦٧ .
- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧، ص ١٥٦.
- راشد القصبي: الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد الرابع، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع ١٩٩٥، ص١٩٣.
- سامى محمد نصار ، قضايا تربوية فى عصر العولمة وما بعد الحداثة ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .
- سعيد التل وآخرون: قواعد التدريس في الجامعة: دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي،عمان(الأردن): دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٥٨٧.
- سميرة أحمد السيد: علم اجتماع التربية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٩٨، ص ص ١٦٢- ١٦٣.
- سالم توفيق النجفي: الجامعة والمجتمع "دراسة للدور المنتظر للجامعة في المجتمعات النامية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، يوليو ١٩٨٨، ص٤٥١.
- سليمان بن محمد الجبر، دور كلية التربية جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع، مؤتمر دور كليات التربية في تنمية المجتمع، كلية التربية جامعة المنيا، المجلد الثالث، ١٩٩٣، ص٢٨.
- صبري الأنصاري: بعض معوقات الاستفادة من البحوث التربوية بكليات التربية في مصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بأسيوط، العدد التاسع، المجلد الثاني، يونيه ١٩٩٣، ص٣٢٩.
- عطاء عمر محمد: دور الجامعات الإقليمية في مواجهة المشكلات البيئية المحلية: دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر السنوي الثاني (الأداء الجامعي -الكفاءة والفاعلية)، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية جامعة عين شمس، في الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٥، ص٥٤٨.
- على مدكور:التعليم العالى فى الوطن العربى – الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١١.
- عبد الكريم ناس: العولمة - طبيعتها وسائلها تحدياتها والتعامل معها، الطبعة الثانية ،دار الإعلام للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠١م، ص٧٧ .
- عبد الله السيد عبد الجواد: البحث العلمي إلى أين، مجلة كلية التربية بأسيوط، العدد الأول، ١٩٨٥،ص٢٨٨.
- عبد الودود مكروم، "التعليم العالي في مواجهة تحديات المستقبل في القرن الحادي والعشرين"، مجلة كلية التربية ـ دمياط، العدد ٢٧، الجزء الأول، مارس ١٩٩٦، ص١٥.
- عابدين محمد شريف، "الجامعة بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع"، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة: القاهرة، العدد السابع، يونيو ١٩٩٣، ص ص ٩١ - ١٠٤.
- علي صالح جوهر، "الجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بحث مقدم لدورة إعداد المعلم الجامعي، كلية التربية جامعة المنصورة، ١٩٨٩، ص ٤.
-عادل الشرقاوي، دراسة مقارنة لدور كليات التربية في تنمية المجتمعات المحلية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣.

- عبدالله محمد عبد الرحمن: سو سيولوجيا التعليم الجامعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١، ص ١١٢.
- علي بن سعد القرني: مليحان بن معيض الثبيتي، الوظائف المستقبلية لكليات التربية في الجامعات السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، السنة ١٣، العدد ٤٤، ١٩٩٢، ص٣٤.
- عبد المعين هندي: اتجاهات طلب التعليم العالي الأزهري نحو أهدافه ورسالته: دراسة ميدانية، دار محسن للطباعة: سوهاج، ١٩٨٩، ص ٢٣.
- علي الكاشف، محمد عبد السميع عثمان: التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية في ضوء الاتجاهات النظرية التكاملية (مصفوفة إمبريقية)، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد الثامن عشر، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣، ص١٢٧.
- عادل عبد الفتاح سلامه: دراسة مقارنة للاتجاه البيئي في بعض الجامعات بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤، ص ١٦٩.
- علي حسين زرزور: دور قسم طب المجتمع في تنمية محافظة أسيوط، سلسلة ندوات نحو تفاعل أفضل بين الجامعة والبيئة، مركز الدراسات والبحوث البيئية -مؤتمر التنمية بمحافظة أسيوط -كلية الزراعة من ٧- ٨ أبريل ١٩٩٧، ص٥٤.
- فيديركو ماريورثا راجوثا: نظرة في مستقبل البشرية - قضايا لا تتحمل الانتظار، ترجمة محمود على مكي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (د.ت)، ص ص ٣٨٢- ٣٨٣.
ماهر أحمد حسن، فعالية البحث العلمي بجامعة أسيوط في ضوء متطلبات التنمية، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية التربية، ٢٠٠٠، ص ص ١١٩- ١٢٠.
- محمد على عزب: " تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر" ، مجلة كلية التربية ، العدد ٣٢ ، كلية التربية بالزقازيق ، جامعة الزقازيق، مايو، ١٩٩٩، ص ٨٨
- محسن أحمد الخضيرى: العولمة : مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ،مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٧ .
- محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر، ١٩٩٨، ص ٥٥.
-محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٩، ص ٧٤.
- محمود رأفت قنديل: دور كلية الطب في تطوير الخدمة الصحية لمجتمع صعيد مصر، سلسلة ندوات نحو تفاعل أفضل بين الجامعة والبيئة، مركز الدراسات والبحوث البيئية -مؤتمر التنمية بمحافظة أسيوط -كلية الزراعة من ٧- ٨ أبريل ٩٧- ص ٠
موسى محمد الصفدي، أبو بكر عبد الله القرني: دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، يوليو ١٩٨٨، ص٤٢٤.
- محمد طه لطفي: بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية -دراسة مقارنة بين مصر والسودان والعراق، رسالة ماجستير، كلية التربية، عين شمس، ١٩٩١، ص ٧
- موسى محمد الصدفي، وأبو بكر عبد الله التربي: "دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي"، المؤتمر العلمي السادس للجامعات العربية: التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام ٢٠٠٠، جامعة صنعاء، في الفترة من ١٦-١٨ فبراير ١٩٩٨، ص ٤٩.
- محمد شمس الدين: "تحليل وتقويم بعض جوانب نظم القبول بالجامعات المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنيا، ١٩٨١، ص ١٧١.
- محمد عطوه مجاهد: دور الجامعة في خدمة البيئة -دراسة حالة جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨٦، ص ٥٣.
- محمد علي نصر: "نماذج لدور جامعة المنيا وكلية التربية في تنمية المجتمع"، مؤتمر دور كليات التربية في تنمية المجتمع المحلي، كلية التربية، جامعة المنيا، في الفترة من ١٧-١٨ مايو ١٩٩٣، ص ١٦.
- مجذاب بدر العناد: الجامعة المنتجة: مبرراتها وسبل تطبيقها في التعليم العالي في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٧، ص١٤٨.
- مهدي حسن زويلف، منصور العايده: المعوقات التي تواجه الباحث الجامعي في الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٢، يناير ١٩٩٧، ص٢٥٠.
- مديحه محمد العزبي: "مكانة الدراسات التربوية والدور الذي يجب أن تقوم به كليات التربية في تطوير التعليم العالي"، حولية كلية التربية الفيوم ـ العدد الثاني، الجزء الأول ـ ١٩٨٥، ص ١٤٧.
- محمد أبو مندور: الجامعة وتنمية المجتمع مع التركيز على أهمية التنمية الريفية: الدور المفقود والأسباب والنتائج والمستقبل، مؤتمر الجامعة والمجتمع، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٥-١٧ مايو، ١٩٩٠، ص٤٤.

- محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى المبررات والمحاذير " ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر التربوى الثانى ، خصخصة التعليم العالى والجامعى، المجلد الأول ، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، فى الفترة من (٢٣ – ٢٥) أكتوبر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣ .
- محمد مسعد ياقوت: " البحث العلمى العربى معوقات وتحديات " ، مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٤، السنة الثالثة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .
- محمد محمد سكران : " نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة على ضوء تحديات المستقبل " ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى: رؤية لجامعة المستقبل ، جامعة القاهرة ، فى الفترة من(٢٢ – ٢٤)مايو، ، ١٩٩٩ ، ص ٦٢
ناديه جمال الدين: التعليم كقوة منتجة للقوة، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الثامن والعشرون، السنة العاشرة سبتمبر ١٩٩٣، ص١٧٨.
- نوال أحمد نصر: البحث العلمي بالجامعة وإمكانية إسهامه في تطوير قطاع الإنتاج، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد ١٦، الجزء الأول، ١٩٩١، ص١٧٣.
- وفيق مدبولى:" تطوير التعليم الجامعى لمواجهة اتفاقية الجات وشهادة الأيزو فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة" ، المؤتمر العلمى الخامس : التعليم من أجل مستقبل عربى أفضل ، جامعة حلوان ، فى الفترة من (٢٩-٣٠) إبريل ، المجلد٢ ، ١٩٩٧، ص ٢٦٤ .

-Patricia, H., "Public service in higher education: practiccies and prbrities", *op. cit*, p.2.

Chaube, S. P. & Chaube, A., *Foundation of education*, , New Delhi House PVT 1994, P. 249.

Atta A., "Continuing education center", available at: *http://www.alazhar-gaza.edu/continui-html,2002,P3.*

Jon Wagner, "Social contrast and university public service", *Journal of higher education*, vol. 64, n. 6, (Nov.-Dec. 1993), P. 697.

"الفصل الثالث"

بعض مشكلات الجامعات المصرية وكيفية مواجهتها"

تعتبر الجامعات والمعاهد العليا هى المسئولة بالدرجة الأولى عن تكوين جيل من الخريجين يخدم المجتمع، وكلما ارتفعت نسبة خريجى الجامعات الكفء إلى إجمالى السكان يدل ذلك على تقدم الأمة، فكلما استطاع التعليم الجامعى تخريج أفراد ذوى مهارة وخبرات يحتاجها سوق العمل كلما استطاع إشباع متطلبات التنمية فإن رسالة الجامعات تشمل الآتى:

تكوين جيل من المواطنين الجامعيين لخدمة المجتمع.

زيادة البحث العلمى لتقدم العلم والمعرفة.

القيادة الفكرية على المستويين الوطنى والعالمى.

- الجامعات فى مصر:

إن عدد الجامعات الحكومية المصرية تصل إلى ١٧ جامعة شاملة (جامعة الأزهر) وذلك فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وبلغ عدد الجامعات الخاصة فى مصر ١٠ جامعات، ووصل عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والجامعى (شامل الأزهر) إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون طالب وطالبة موزعين بين المعاهد والجامعات فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

بعض البيانات الخاصة بالتعليم الجامعى	
البيان	العدد/النسبة
عدد الجامعات الحكومية(شاملة الأزهر)١	١٧ جامعة
عدد الجامعات الخاصة١	١٠ جامعة
عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والجامعى (شامل الأزهر)٢	٢,٥ مليون طالب
عدد خريجى الجامعات الحكومية١	٢٢٨ ألف خريج

ورد فى بيان الحكومة الأخير الانجازات التى قامت بها الحكومة فى الفترة من يوليو ٢٠٠٤ إلى ديسمبر٢٠٠٦ وهى:

- التوسع فى التعليم الجامعى:

تم تحويل فروع بنها وبنى سويف والفيوم إلى جامعات مستقلة اعتباراً من العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وتم أيضاً استقلال فرعى سوهاج وكفر الشيخ اعتبارا من العام الدراسى الحالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

إنشاء ثلاث جامعات خاصة تبدأ الدراسة بها فى العام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وهى جامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية فى مصر، والجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

تمت الموافقة النهائية على إنشاء ست جامعات خاصة جديدة فى مناطق الإسكندرية وبنى سويف وشمال سيناء والتجمع الخامس بالقاهرة ومدينة ٦ أكتوبر ومدينة بدر.

إنشاء ١٢ معهد عالى خاص تبدأ الدراسة بها فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

تقييم الأداء وضمان الجودة:

تمت الموافقة على إنشاء عدد ٢١ مركزاً لتقييم الأداء وضمان الجودة داخل الجامعات المصرية.

تم إصدار أول دليل ارشادى لإعداد التقارير الخاصة بتقييم الأداء وضمان الجودة والدراسات الذاتية.

تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات الأكاديمية والإدارية فى مؤسسات التعليم العالى:

تم إنشاء وتجهيز عدد ١٢ مركز تدريب بالجامعات المصرية.

تم تدريب ١٧٥٠٠من القيادات وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الجوانب التعليمية والتربوية والتكنولوجية والقانونية الإدارية.

تم تنفيذ ١٥٠ مشروعاً لتطوير التعليم العالى فى ٩٠ كلية جامعية وكلية تكنولوجية بإجمالى تمويل ٧٥ مليون جنيه.

- المشكلات التى تواجه التعليم الجامعى:

تعانى الجامعات فى مصر من العديد من المشكلات التى تحول دون تحقيق أهدافها ومن أهم هذه المشكلات ما يلى:

١ استراتيجيات التدريس:

بالرغم من الزيادة الرهيبة فى أعداد الطلاب الذين التحقوا بالجامعة، فإن الجامعة ظلت على إستراتيجيتها فى التدريس، فاستخدمت الطرق غير مناسبة للتدريس للأعداد الكبيرة ولم تحاول لضعف إمكانيتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة والأدوات والأجهزة الحديثة التى تمكنها من العمل.

ولا تكتمل منظومة المناهج إلا إذا أعدنا النظر فى الطرق التقليدية للامتحانات المتبعة فى معظم كليات الجامعات التى تعتمد فى أساسها على قدرة الطالب على استرجاع المعلومات أكثر من قدرته على الاستيعاب وإعمال الفكر والتحليل والنقد والاستنتاج وحل المشاكل.

٢ زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات:

بسبب رغبة الحكومة فى توفير مكان لكل طالب ناجح فى الثانوية العامة فى الكليات والمعاهد أصبح هناك كم كبير من المعاهد والكليات التى تقبل آلاف الطلاب كل عام، فضلاً عن إهدار طاقات شباب كان من الممكن أن يبدءوا حياتهم العملية ولكن من أجل أن يحصل فقط على مؤهل عالى أمضى٤ سنوات أو أكثر وفى النهاية يحصل على شهادة ليس لها قيمة فى سوق العمل.

كما أنه لا يوجد ارتباط فيما بين الشركات الصناعية والجامعة وبالتالى فإن البحث العلمى لا يوجه لخدمة الاقتصاد القومى.

فى الوقت الذى تتزايد فيه أعداد خريجى الجامعات، والتى قد تصل إلى ما يقرب من ٣٥٠ ألف طالب فى عام ٢٠٠٣، يتزايد أيضاً معدل البطالة ليصل إلى ١١,٢% فى عام ٢٠٠٥، فى حين من المفترض أن العلاقة تكون طردية أى كلما زاد عدد خريجى الجامعات أن يقل معدل البطالة والحكومة تقوم باستيعاب أعداد الخريجين.

٣ انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية:

عندما تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعات المصرية يصبح هناك خلل فى العملية التعليمية وذلك من خلال الآتى:

يقل الحضور ويقل تعامل الطالب مع أستاذه.تهتز ثقة الطالب فى أستاذه لأنه يعلم أن زميلاً لهذا الأستاذ أو الأستاذ نفسه يقوم بإعطاء دروس خصوصية بمقابل مادى.

تتحول العملية التعليمية فى مجملها إلى علاقة بين أستاذ يسرد كلاماً نظرياً ملخصاً وطالب متلقى سلبى يحفظ هذا الكلام الملخص الذى أحسن تنظيمه لهدف واحد هو الامتحان.

٤ سوء حالة المكتبات:

يعتبر سوء حالة المكتبات من الأسباب الهامة فى تدهور الأداء الجامعى، حيث تعد المكتبة من أهم الأساسيات التى تتكون من الجامعة، لذلك فإن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يصبح عقبة فى طريق الجامعة عن تأدية وظيفتها.

كما إن عدم امتداد مواعيد العمل بالمكتبات إلى ما بعد اليوم الدراسى فى الكليات يؤدى إلى عدم إعطاء فرصة للطالب للبحث والمعرفة.

٥ ضعف التمويل:

يعتبر ضعف التمويل المخصص للأبحاث والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل الجامعات فى تحقيق أهدافها، ولقد أدى ضعف التمويل أيضاً إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدى لتدهور نوعية التدريس فأصبح دخل المدرس الأساسى من الدروس الخصوصية وليس من المرتب الذى يأخذه من الجامعة.

كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم الجامعى مخصصة للإنفاق على أشياء غير خاصة بالتعليم، مثال ذلك دعم المنح الطلابية ودعم الكتاب الجامعى وتقديم المعونات المالية............ إلخ. وكذلك أدى ضعف التمويل لعدم قدرة الطلبة على تكملة دراساتهم وذلك لغياب البرامج الحديثة للاتصال بمراكز البحوث العلمية لتبادل الأساتذة والخبرات.

ترجع المعوقات التي تحد من دور التعليم الجامعي في تنمية المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية إلى العديد من الأسباب منها:

١- وجود فجوة بين الحاجات العاجلة للمشرعين من جهة والمنفذين من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف العلاقة بين الدراسات والبحوث العلمية والحلول التطبيقية، وتركيز الجامعات على البحوث الأساسية بينما تكون حاجة المؤسسات المختلفة إلى بحوث تطبيقية.

٢- شعور موظفي الدولة الرسميين بأن الجامعات غير قادرة على أن تقدم مساعدات ذات قيمة وشعور أعضاء هيئة التدريس بأن إنجازاتهم خارج أسوار جامعتهم محدودة القيمة.

٣- عدم توافر شبكة من المعلومات الفعالة التي يمكن في ضوئها تحديد وتشخيص المجالات التي يمكن للجامعات أن تكون مساعدتها فعالة فيها، وفتور رغبة الجامعات في تشغيل فريق من أفراد مؤهلين يكون جاهزاً في الوقت المناسب لطلب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

٤- طبيعة العمل والتنظيم الجامعي وتفرعاته إلى وحدات محدودة العلاقات فيما بينها على المستوى الأفقي، الأمر الذي يشكل صعوبات في تنسيق الجهود لإنجاز أبحاث متداخلة الاختصاصات.

٥- عدم الاتفاق حول طبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس لصالح المجتمع المحلي، عما إذا كان هذا العمل يعد خدمة ورسالة يقوم بها عضو هيئة التدريس أم أنه وسيلة للحصول على مردود مالي يزيد من دخله.

٦- نقص فهم موظفي الدولة وطبيعة إجراء الجامعة.

٧- خشية موظفي الدولة من أن يحتل أعضاء هيئة التدريس مواقعهم.

٨- "افتقار المناهج الدراسية بالجامعة للبعد البيئي، حيث أن المناخ السائد في الجامعة يخلو من وجود البعد البيئي الذي يساعد على وجود نوع من الثقافة البيئية لدى الطلاب مما يمكنهم من معرفة أهمية البيئة التي يعيشون فيها وما بها من مصادر طبيعية تحتاج إلى حمايتها والمحافظة عليها والحفاظ على مستوى معيشتهم فيها بذلك يكتسبون اتجاهاً موجباً نحوها"

٩- "الحداثة في إنشاء بعض الجامعات، فقد ترتب على ظاهرة الحداثة أن هذه الجامعات مازالت في طور التجريب فإنها لم تترسخ فيها بعض التقاليد الجامعية العريقة ولم تتحدد هويتها المميزة لها من حيث اضطلاعها ببرامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة والتخطيط والتنسيق لهذه البرامج"

١٠- "تحتاج العديد من الأجهزة في الجامعات ومراكز البحوث المتابعة لها إلى إصلاح لرفع كفاءتها في خدمة المجتمع وحل مشكلات البيئة، بالإضافة إلى ذلك فهناك عجز واضح في الأجهزة الحديثة التي تستخدم لحل مشكلات مستحدثة في البيئة يقابل ذلك قلة الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج ونشاطات الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال البحوث التطبيقية

١١- "مازال الجدل والنقاش يدور حول هذه الوظيفة خاصة فيما يتعلق بما تقوم به من أدوار ومدى أهميتها بالنسبة للجامعات، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة لم تحظ بمكانتها في الجامعة إلا أن الجامعات لا تجد ذريعة تتذرع بها للمطالبة بمزيد من الدعم المالي أفضل في هذا المجال"

كما قد ترجع بعض المعوقات إلى:

١- أسباب نفسية: منها على سبيل المثال أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم غير مؤهلين مهيئين تماماً من الناحية النفسية للتحرك خارج الإطار التقليدي لمهام الجامعة وعدم شعورهم بالراحة للانغماس في أعمال تبدو في ظاهرة غير أكاديمية.

٢- أسباب اجتماعية: مازال بعض أعضاء هيئة التدريس يؤمنون بعزلة الجامعة عن المجتمع وذلك للحفاظ على كيان واستقلال وقيم الجامعة، لذا فإن التخلي عن هذه المفاهيم والأفكار يلقي مقاومة لدى هؤلاء الذين يتصورون أن خروج الجامعة للمجتمع تدني عن أبراجهم العاجية.

٣- أسباب تقنية وتتضمن:

(أ) رغم أن العديد من أعضاء هيئة التدريس يعرفون أبعاد تخصصاتهم وما يستجد فيها من معلومات ونظريات بالإضافة إلى قدرتهم العالية في الجمع بين البحث والتدريس إلا أن تطبيق هذه المعلومات والمعارف والنظريات يتطلب مهارات أخرى قد لا تكون متوفرة في الغالب لديهم.

(ب) القصور في وسائل للاتصالات والذي يسبب في كثير من الأحيان عدم مقدرة أعضاء هيئة التدريس الحصول على آخر ما توصل إليه العلم الكشفي.

٤- أسباب اقتصادية: هناك كثير من الأسباب الاقتصادية التي تعوق مساهمة الجامعة في الخدمة العامة بمفهومها غير المحدود. والقصور في التمويل البحثي وضعف الحوافز والمكافآت التي تعود على المشاركين في الخدمة العامة قد تكون من المعوقات التي تقف عقبة في طريق الوصول بالجامعة إلى دور أمثل في مجالات الخدمة العامة وتنمية المجتمع.

وفي ضوء الأسباب السابقة نجد أن القلة من أعضاء هيئة التدريس هم الذين يشاركون في أعمال الخدمة العامة وتنمية المجتمع، والذين يشاركون يقضون نسبة ضئيلة من وقتهم في هذا المجال الحيوي.

ولما كانت الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامى هى فجوة اقتصادية ، فقد أوجب هذا على الجامعات أن تكون دوماً هى النافذة التى تطل منها مؤسسات المجتمع على التقدم وتستشرف من خلالها المستقبل ، وعليه تتحمل الجامعات مسئولية التكيف والتفاعل مع التوجهات الاقتصادية التى تشكل وجه الحياة فى العالم الذى نعيشه اليوم، وهذه التوجهات بمثابة تحولات كبرى لها انعكاساتها على التعليم الجامعى، ويمكن توضيح هذه الانعكاسات فى النقاط التالية:

1. **مراجعة فلسفة وأهداف التعليم الجامعى ، حيث فرضت تلك التوجهات على المؤسسات الجامعية ضرورة تسليمها بفلسفة جديدة تختلف عن تلك التى كانت سائدة من قبل بحيث" تعتمد على منهجية التعلم الذاتى لتنمى قدرة المتعلم على تعليم ذاته، ومن ثم الربط بين معارفه وبين توجهات ومتطلبات العمل" ، كما تقوم هذه الفلسفة على عدة أسس أهمها الاقتصاد المعرفى الذى له العديد من الخصائص مثل التعلم المستمر ، وخلق الوظيفة بدلاً من عرض الوظيفة . ومن هذا المنطلق يصبح هدف التعليم الجامعى فى ظل التوجهات الاقتصادية هو ربط السياسة التربوية بالسياسة الاقتصادية والسياسة التكنولوجية، ومن ثم تهيئة الأفراد لعالم سيصبح فيه العمل سلعة نادرة ،مع إكسابهم أقصى درجات المرونة وقابلية التنقل، فضلاً عن إعداد جيل قادر على الاستفادة من التوجهات الاقتصادية فى تعزيز البنى الاقتصادية للجامعة، وتعزيز علاقاتها مع غيرها من مؤسسات المجتمع .**
2. **إعادة النظر فى الوظيفة الثلاثية للجامعة المصرية : حيث فرضت التوجهات الاقتصادية العالمية الحديثة، ضرورة إعادة النظر فى الوظيفة الثلاثية للجامعة المصرية بحيث تكون أكثر استجابةً لتلك التوجهات .ومن ثم تحول التعليم الجامعى المصرى من نظام يقوم على نقل المعلومات واختزانها واسترجاعها، إلى نظام يستند إلى التفكير والبحث والإبداع . من ناحية أخرى بات للبحث العلمى فى ظل التوجهات الاقتصادية العالمية أهمية كبيرة، وذلك باعتباره الأداة الرئيسة لتحقيق التغير والتقدم، وبناء الكوادر الفنية اللازمة للدخول فى مضمار المنافسة العالمية ، كما أدت هذه التوجهات إلى جعل العلاقة بين الجامعة والمجتمع أقوى مما كانت عليه فى الماضى، حتى لقد أصبح التعاون بينهم جميعاً ضرورة حتمية، ومطلباً ملحاً.**
3. **استحداث تخصصات جامعية جديدة : فمع بداية ظهور التوجهات الاقتصادية حدث انهيار لتخصصات ومهن تقليدية، وظهرت تخصصات ومهن جديدة لم تكن موجودة من قبل، " حيث أن الإنتاج العالمى وما يرتبط به من**

مفاهيم كالجودة والمنافسة تتطلب توافر الخبرات المتعددة، والقدرة على التعامل مع المتغيرات السريعة "

٤. . أيضاً أدت التوجهات الاقتصادية الراهنة إلى ظهور تخصصات بينية تجمع بين أكثر من تخصص علمى، حيث أخذت الحواجز بين الأقسام العلمية الجامعية فى الانهيار ، ليحل محلها أنماط من العلاقات تتيح التكامل بين المعارف المختلفة " ، وهذا فرض على الجامعات ضرورة الاهتمام بالعمل العلمى المشترك الذى يقوم على وحدة تكامل المعرفة الإنسانية.

٥. حدوث تغير نوعى فى مخرجات التعليم الجامعى استجابة لحاجات السوق المتجددة : حيث تشير التوقعات إلى أن الفرد قد يغير وظيفته من ثلاث إلى أربع مرات طوال حياته ، بما يستجيب لحاجات السوق المتجددة ، ومن ثم أدت التوجهات الاقتصادية الراهنة إلى زيادة الطلب على الخريج الجامعى الذى يمتلك مهارات علمية وبحثية تؤهله للمنافسة العالمية، وتلبية متطلبات سوق العمل الدولية . يضاف إلى ذلك أيضاً أن التوجهات الاقتصادية تسعى إلى تحريم تقليد أى منتج أو سرقة تصميمه ، وهذا يفرض على التعليم الجامعى ضرورة إعادة النظر فى المناهج والمقررات الجامعية وتطويرها بما يتناسب مع المنافسة الشرسة التى بدأت فى المجالات التجارية والصناعية .

٦. التوجه نحو جعل التعليم سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى : ويتمثل هذا الانعكاس فى الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية المتمثلة فى المنافسة، وكفاءة الأداء ، وتعظيم العائد، وتأكيد الربحية، والجدوى الاقتصادية ، وتوفير فرص العمل للخريجين ذوى المهارات العالية فى مجالات العلوم والهندسة وفى مجال الصناعات ذات التقنية الكثيفة من قبل التكتلات الاقتصادية. وهو ما يعنى أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى، وهو ما يفرض ضرورة البحث عن نماذج جديدة ومتطورة من التعليم الجامعى تستطيع المنافسة على الصعيد الدولى .

٧. تقليص مسئولية الدولة المالية فى الإنفاق على التعليم الجامعى : حيث أدى إتباع سياسة التحرر الاقتصادى فى كافة المجالات إلى تقليص مسئوليات الدول فى الإنفاق على السلع والخدمات التى تقدمها الدول لأفرادها، مما كان له أكبر الأثر فى تخفيض الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم . وقد ترتب على ذلك تقليص مصادر التمويل الحكومى الخاصة بالتعليم الجامعى، " وبخاصة مع الاتجاه الجديد الذى يطالب بضرورة تخفيف الدول من أعباء مسئوليتها من التعليم الجامعى؛استجابةً لتوجهات وقرارات صندوق النقد والبنك الدوليين والتى تنص على ضرورة إعادة توزيع الإنفاق على التعليم خلال فترة الإصلاح الاقتصادى لصالح التعليم الأساسى على حساب التعليم الجامعى"

٨. الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعى : حيث ساهم في هذا التحول ضعف الأداء الاقتصادي وبروز الاختلالات المالية وتفاقمها ولقد تأثرت مصر بهذه السياسة وباتت الدعوة لإنشاء جامعات خاصة تزداد أهمية ؛ استجابة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم،" ويرى البعض أن الصيحات المؤيدة للخصخصة فى مجال التعليم الجامعى إنما هى صيحات الرأسمالية التجارية المهيمنة على النشاط الاقتصادى فى مصر. ومن استقراء الواقع الحقيقى لمنظومة الجامعات الخاصة نجد أنها تفتقر إلى سياسة علمّية محدّدة المعالم، ولا توجد بها صناديق لتمويل الأبحاث والتطوير. وهى المشكلات نفسها التي أوجدتها الجامعات الحكومية.

٩. الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعى: حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني .وهذا واضح من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية العملاقة، التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير في عمليات إنتاج وتوزيع الدخل العالمي. ولقد أدى تحرير التجارة الخارجية وظهور التكتلات الاقتصادية إلى ظهور اتجاه متنام لتدويل التعليم الجامعى عبر العالم، كى يعطى للطلاب دافعاً قوياً للتنافس العالمى ليصبحوا مواطنين عالميين بشكل كفء وفعال فى ظل التوجهات الاقتصادية العالمية المعاصرة.

وتجدرالإشارة إلى أن هناك عدد من الجامعات عمدت إلى تدويل أعمالها بتأثير من الشركات المتعددة الجنسيات، فأنشأت مرافق خاصة عبر البحار، وعقدت تحالفات إستراتيجية تعليمية دولية ، وأبرمت اتفاقيات علمية لتبادل المعرفة. ومن أمثلة ذلك الجامعة الدولية لآسيا ، والجامعات الأمريكية الكبرى مثل "هارفارد "وتحالفاتها مع أمريكا اللاتينية . ولهذه المبادرة وغيرها أهميتها للشركات المتعددة الجنسيات من حيث تحسين مستوى الخريج، وتزويده بالمهارات اللازمة للتفاعل مع التوجهات الاقتصادية العالمية الحديثة.

١٠. إنشاء وحدات جامعية صغيرة ذات طابع خاص للقيام بمهام علمية وتعليمية محددة: فلقد أصبح الاتجاه اليوم تحت تأثير التكنولوجيا وثورة الاتصالات يميل نحو تفكيك المؤسسات الصناعية الكبرى، مما أتاح الفرصة للشركات والمنظمات الصغيرة أن تتنافس مع الشركات والمنظمات الكبرى ، وأن تفوقها فى مجال الكفاءة وتحقيق الأرباح . وقد تسللت هذه الظاهرة إلى مجال التعليم الجامعى، وبدأت الجامعات الكبيرة فى إنشاء وحدات صغيرة ذات طابع خاص للقيام بمهمة

علمية وتعليمية محددة ، وقد أدى ذلك إلى البحث عن مصادر بديلة ومتنوعة تضاف إلى المصادر الحكومية التى تتقلص يوماً بعد يوم ، وتشجع الحكومات على إعادة تنظيم التعليم الجامعى على المستويات المحلية والقومية لكى يرتبط بأولويات الاقتصاد القومى .وقد صاحب ذلك ضغوطاً متزايدة من أجل إيجاد صيغ جديدة يمكن من خلالها تطوير التعليم الجامعى وتقويمه .

١١. ظهور أنماط وبدائل جديدة للتعليم الجامعى : حيث نتج عن التوجهات الاقتصادية ما يعرف بالاتصال المتبادل والذى يعنى تبادل الاتصال الاليكتروني والفيزيقى بين الناس والجماعات والشركات التجارية،ومثل هذا الاتصال يحتمل أن يؤدى عبر العقود المقبلة إلى الإسراع بعملية التلاحم الثقاق والاقتصادى ، بل قد يجعل الاقتصادات والثقافات تختلط ببعضها البعض . ويمكن القول بأن هذا التوجه قد شجع على ظهور أنماط من التعليم الجامعى تتجاوز حدود الزمان والمكان مستخدمة الإمكانات التى تتيحها المعلومات والاتصالات العالمية والأقمار الفضائية والتليفزيون التفاعلى، حيث ظهرت أشكال جديدة من التعليم العالى والجامعى تتوافق مع روح العصر من سرعة بث للمعلومات، وسهولة فى الحصول عليها، بصرف النظر عن الزمان والمكان، مثل الجامعات المفتوحة والتعليم المباشر .ولعل جمهور هذه المؤسسات متنوع الأهداف والثقافات والاهتمامات ، ولا يحده مجتمع ، بل يتوزع على قارات العالم جميعاً لأنه جمهور عالمى جديد .

١٢. تسويق الخدمات التعليمية الجامعية عبر الحدود بين الدول وبعضها البعض : حيث شهدت الألفيّة الثالثة إضافة مهمة تربط التوجهات الاقتصادية بالتعليم الجامعي، وتتمثل في انتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود دون الحاجة إلى انتقال المستهلك -الطالب، مثل التعليم عن بُعد، والتعليم الإلكتروني باستخدام شبكة الإنترنت، والجامعات الافتراضيّة.ويمكن حصر أهم الفئات الرئيسة للتجارة في التعلم عبر الحدود من خلال اتفاقيّة الجات وهي : استهلاك الخدمة عبر الحدود؛ أي انتقال الطالب إلى البلد المقدِّمة للخدمة لاستكمال الدراسة فيها، و انتقال المؤسسة التعليميّة المنتجة للخدمة أو أحد فروعها لتقديم خدمة التعليم العالي عبر الحدود وبشكلٍ مباشرٍ، وتكون إمّا بإنشاء فرع محلي للجامعة، أو الحصول على توكيل للمنتج المحلي بتسويق خدمات تعليميّة لجامعاتٍ أجنبيّة، و انتقال الأفراد أي أستاذ الجامعة إلى دولة أخرى لتقديم الخدمة عبر الحدود.

١٣. زيادة القدرة التنافسية بين الجامعات من خلال الاندماجات والتحالفات مع بعضها: حيث بات ينظر إلى التعليم الجامعى على أنه قوة إنتاجية مؤثرة فى الحياة الاقتصادية ، وهذا أدى إلى تزايد التحالف بين المؤسسات الجامعية ومواقع العمل والإنتاج . الأمر الذى ترتب عليه تحقيق فائض في عدة نواح وذلك في عدة جوانب أهمها التوفير المالي والتكنولوجي والبشري والإداري في الجامعة ، والدخول لأسواق جديدة، والحصول على المكانة والسمعة المتوافرة لدى الشركاء مجتمعين، والالتزام بمواصفات الجودة في كافة الخدمات، واستقطاب أفضل الكفاءات المنتجة، وأيضاً توحيد المناهج والبرامج التدريبية ومتطلبات التخصص المهنى، ومن ثم تصديرها عبر الحدود .

١٤. من ناحية أخرى بدأت فكرة التحالفات بين الجامعات من أجل الصمود أمام التحديات المالية والبقاء، فهناك أكثر من (١٧٢) تجمعاً لجامعات عالمية ، وهناك أمثلة لهذه التحالفات؛ مثل تحالف جامعة جوادا لاجارا **Guadalajara University** ومؤسسة مونتيرى للتكنولوجيا بالمكسيك **The Monterrey Institute of Technology**،واستمر هذا التحالف عشر سنوات قدمت فيها الجامعة العديد من الاستشارات،كما قامت بتوظيف نتائج التغذية الراجعة فى إعادة تصميم برامجها. كما سعت جامعة نيو أورلينز **The University Of New Orleans**لإقامة تحالف بينها وبين مجموعة مؤسسات صناعية قائمة فى المجتمع المحلى ؛ بهدف تزويد مؤسسات المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة بالتكنولوجيا المتقدمة التى يحتاجها ، وقد تميز هذا التحالف بمساهمته فى تطوير العديد من التحالفات القائمة.

تسريع استجابة التعليم الجامعى لمطالب سوق العمل واحتياجاته : حيث بات مؤكداً أن التغير فى أسواق العمل يتطلب تغيراً مقابلاً فى مخرجات التعليم الجامعى ، الأمر الذى " يفرض ضرورة الأخذ بمفهوم الاختصاص الذى يؤهل الطالب لأن يملك من أساسيات العلوم ما يسمح له بأن يغير وجهة اختصاصاته فى المستقبل ،وأن يعاد تأهيله فى أسواق العمل للقيام بالاختصاصات الأخرى، من ناحية أخرى تبرز عددًا من الآثار التي تفرضها آلية مواءمة الجامعة مع سوق العمل ومنها الحاجة لتأسيس إجراءات الاعتراف بالمهارات والخبرة المهنية التي يتم اكتسابها في الحياة، وزيادة الدقة والتزامن بين العرض والطلب ، مما يوفر حظوظًا أفضل لخريجيه .

ثانياً : مقترحات تطوير التعليم الجامعى فى مصر:

للتعرف علي مقترحات تطوير التعليم العالي والجامعي، للابد للإجابة علي التساؤلات التالية :

- هل خريج التعليم العالي والجامعي قادراً علي إنتاج المعرفة ؟ .
- هل هذة العناصر البشرية (الخريجين) قادرة على النمو الذاتي والتنمية المهنية؟
- هل المؤسسات الاجتماعية تقبل على الخريجين وتشغيلهم في الأماكن المناسبة؟

تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده . وتعكس مخرجات التعليم العالي والجامعي مدى متانة النظام التعليمي ومدى تطورأو تأخر المجتمع. وفي ظل الأحداث الذى يعيشها المجتمع المصري، وفي ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع بسبب الثورة التكنولوجية أو ثورة فيسبوك أو ثورة ٢٥ يناير، وتطورات أصابت مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية وثقافية، نتج عنها شيوع فكرة الديمقراطية، وبروز الحاجة إلى نظام تعليمي جديد يمكن المجتمعات من التغلب على جوانب الضغف والقصورفي التعليم، فكان البحث التربوي خيروسيلة لتحقيق هذا الغرض، وتحول البحث التربوي من مجرد ترف يناله الراغبون أو القادرون إلى حق من حقوق الإنسان الطبيعية.

أولاً- انتاج المعرفة :

يعيش العالم اليوم في حالة سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تقود إلى التقدم؛ ذلك لأن المعرفة العلمية تمثل مفتاحاً للنجاح والتطورنحو الأفضل. وقد طرحت مناقشات مستفيضة حول موضوع إنتاج المعرفة خلال السنوات الأخيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية بشكل واسع، ألا أن طبيعة العملية التي يتم بها إنتاج المعرفة وخصائصها بالدول النامية لم تحدد بشكل واضح .

ويحتل البحث العلمي في الوضع الراهن، مكاناً بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين - ذكورا وإناثا - بإضافاتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية؛ حيث تعد المؤسسات الأكاديمية مراكز محورية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه، وإثارة الحوافز العلمية لدى الباحثين حتى يتمكنوا من القيام بهذه المهمة.

وقد أكد(Metcalfe, 2009) على أن الجامعات – بما تضمه من باحثين ذكورا وإناثا - مؤسسات رئسيه في إنتاج المعرفة العلمية الوطنية واستدامة إبداعها. ونظراً لكون البحث العلمي أهم وأعقد أوجه النشاط الفكري، فإن الجامعات تبذل جهوداً مستمرة في تدريب وتأهيل الباحثين أثناء دراستهم الجامعية لتمكُّنِهم من اكتساب المهارات البحثية، وتجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكرالإنساني، كما تسعى الجامعات إلى إظهار قدرة الطلبة في البحث العلمي عن طريق جمع وتقويم المعلومات وعرضها بطريقة علمية سليمة في إطارواضح المعالم، يبرهن على قدرتهم على إتباع الأساليب الصحيحة للبحث وإصدارالأحكام النقدية التي تكشف عن مستواهم العلمي ونضجهم الفكري كمحدد أساسي لإنتاج المعرفة المتجددة.

وتتزايد التنافسية داخل قطاع التعليم على مستوى العالم حيال عملية تأهيل وإعداد الكوادرالبحثية من أجل إنتاج المعرفة وامتلاكها في ظل تصاعد التنافس حول بناء مجتمعات المعرفة، وقد أكد دل وآخرون((Dell): إلى أن التنافسية سوف تتضح على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، متضمنة كل من: الرؤية والرسالة والهدف، والبرامج، ومستويات الترقي الأكاديمي، وغيرها وفقا للقياسات الدولية.

وأشاربلس(Bliss): إلى أن سياسات وبرامج البحث العلمي تشكل سياق إنتاج المعرفة داخل مؤسسات التعليم العالي، كما تعد وحدات تحليل فعالة لفهم التأثيرات الخارجية التي تؤثر على جيل المعرفة بشكل أفضل.

وعلى مستوى الدول النامية، هناك اهتمام متزايد في إنتاج المعرفة ببلدان شرق أسيا خلال السنوات الأخيرة، وزادت العلاقة بين العلم والتكنولوجيا في مجتمعات أسيا، حيث أوضح دليل التوثيق العلمي أن إنتاج المعرفة العلمية بكوريا مثلا يتزايد بقوة، حيث احتل الرتبة الأولى في العشر سنوات الماضية في إنتاج المعرفة، وأن الجامعات سيطرت على إنتاج المعرفة..

ويرى (Choung et al: 2003) : أن تزايد الإنتاجية المعرفية بالدول النامية، أغلبه في قطاع البحوث الأساسية، وتمثل النساء فيه أقلية من حيث الإسهام، مؤكدا على أن فهم إنتاج المعرفة بالدول النامية مازال بعيدا عن المستوى المنشود؛ بسبب الأداء الضعيف لنشاط البحث العلمي بتلك البلدان. وبناء على ذلك، لابد من وجود فهم نقدي لأنظمة إنتاج المعرفة المعاصرة وبرامجها وبيئتها، وأنظمة التعليم المؤهلة للوصول إلى مجتمع المعرفة.

١- دور الطالب في إنتاج المعرفة :

في إطارالتوجه النقدي، أوضح "رايت ميلز" في كتابه الخيال السوسيولوجي المسئوليات والالتزامات التي تقع على عاتق الباحث العلمي؛ مؤكدا على أن دورالباحث العلمي يختلف باختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي، وما يفرزانه من ضغوط وتحديات على النسق الأكاديمي، ومن ثم الباحثين والعلماء. ويؤكد ميلزعلى مبدأ الالتزام الاجتماعي لدى الباحث العلمي كمحترف في إنتاج المعرفة، وعدم توجيه بحوثه نحو أهداف خاصة، وأن يتجنب الانحراف في العلم قدراستطاعته ، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الآليات هي: أن يبتعد عن الجدل السوسيولوجى العقيم، وأن يحدد مفاهيمه بوضوح، وأن يستخدم الأسلوب المقارن في شرح البناء الاجتماعي، وأن يدرس الأبنية الاجتماعية العامة التي تنظم الأوساط الصغيرة وألا يدرس كل وسط على حدة، وأن يضع صورة الإنسان تاريخيا نصب عينيه، وألا ينعزل عن التراث العلمي، وألا يفهم المشكلات العامة بالطريقة التي يدركها الفرد وألا يؤثر ذلك على اختياره وتحديده للمشكلات.

هناك نموذجان أساسيان لاكتساب المعرفة وإنتاجها هما :

الأول : النموذج التكويني الاستهلاكي (التمركز حول نقل المعرفة)

ويقوم هذا النظام التكويني بتغطية كمية من المعارف والحقائق على حساب التأمل والتفكير، ويتجلى ذلك في تضخيم الكتب الدراسية وحشدها بالمعلومات والمعارف، وصرف جهد الطالب ووقته في حفظها دون فهم عميق لها، والاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة والمتمثلة في حشد المعلومات والمهارات، دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية، مثل نظام التكوين القائم على تزويد الفرد بالمعارف والحقائق الجاهزة دون تدريبهم على سبل اكتساب المعرفة وبنائها .

الثاني: النموذج التكويني الإنتاجي، ويتمركز حول إنتاج المعرفة :

يتميز هذا النظام في كونه يتجه في تنظيم التكوين إلى إحداث تغييرات في سلوك الدارسين، ويتطلب ذلك عملية تخطيط وبرمجة تمكن من تحديد السلوكيات المراد تغييرها لدى المتعلم. إن الأساس الرئيس في هذا النموذج يجعل المتعلم عنصرا فاعلا، ويؤدي إلى تقليص أي هيمنة خارجية، وبذلك يهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الاستقلالية والحرية والمبادرة والتواصل التربوي والاجتماعي .

وبناء على هذه المنطلقات، تنتظم مكونات النظام التكويني المتمركز حول تعديل السلوك على: أهداف تربوية : تهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الحرية والمبادرة والتواصل الاجتماعي والاعتماد على الذات (الاستقلالية)، وتدعيم قيم الإنتاجية والمردودية لدى الأفراد، وتأهيل الأفراد للتمكن من الحقول المعرفية المختصة في التحكم في التكنولوجيا. ويصمم محتوى المناهج في هذا النموذج على أساس احترام الإيقاع الخاص بالمتكون في العملية التكوينية، والتدخل لتصحيح مساره. ويستخدم في ذلك طرائق تدريسية يلعب فيها المتعلم دورا فعالا، مثل المناقشة وعمل المجموعات وطريقة التعيينات أو المشكلات والتعلم الذاتي. وتتنوع الوسائل التعليمية في ظل النظام الإنتاجي، ويصبح الكتاب أحد الوسائل المعتمدة في تحصيل المعرفة وليس الوسيلة الوحيدة، إضافة إلى التجربة (الخبرة) واللعب والاحتكاك والتفاعل مع الواقع. ويتمركز التقويم حول تعديل السلوك، ومن ثم الاهتمام بتصحيح الفارق بين الهدف المنشود والهدف المتوصل إليه، والتدخل المستمر للدعم والتقوية قصد تقلص ذلك الفارق عن طريق أساليب تقويمية مثل تربية التحكم، ومختلف أنواع التقويم: المبدئي، والتكويني، والتغذية الراجعة.

٢- دور الأستاذ في إنتاج المعرفة :

وتبنى العلاقة بين الأستاذ والمتعلم على مبدأ التعاقد التربوي، فالأستاذ يخطط وينظم الفعل التكويني ثم يطالب المتعلمين بالأهداف، ويشركهم في العمل على تحقيقها، والكل يعمل على تنفيذ وبلوغ الأهداف المتوقعة، وبذلك يمكن القول أن دور الأستاذ يقتصر على التوجيه والمساعدة والتنشيط، وعدم التسلط في تسييره. ويتسم التنظيم الإداري للمؤسسة التعليمية في ظل هذا النموذج التكويني بالمرونة، حيث يسمح باتخاذ القرارات، وسيولة المعلومات من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل بصورة تفاعلية، والمشاركة الجماعية في الخبرة .

"المعرفة أشبه بالنورالكهربائى؛ فهي بلاوزن، ولاملمس، ولكنها تستطيع الانتقال بسرعة وسهولة لتضيء حياة الشعوب. وهكذا لم تعد الآلات والمواد الخام، والمداخن والصناعات الثقيلة، والعقارات والأسهم تمثل أساس التنمية كما كان الأمر قبل عدة عقود من الزمان"

إن الفكرة الأساسية وراء تطورالبرامج ونظم المعلومات، هي إدراك الفروق الجوهرية بين البيانات، والمعلومات،والمعرفة، والحكمة.فالبيانات مواد خام :أخبار، أرقام، إحصاءات...إلخ من هذه البيانات، تستخلص المعلومات الإجمالية لدعم القرارات، وإجلاء التوجهات.أما المعرفة فهي تشمل بجانب المعلومات على الخبرات، والاستنتاجات، والتوقعات المحتملة للواقع الافتراضي، والسيناريوهات الممكنة لحل المشكلات المتوقعة في الواقع الافتراضي"وتوليد المعارف الجديدة والمعاني الجديدة والأفكارالجديدة من قلب ضوضاء الفيضان المعرفي...وهكذا خرج إلى الوجود مفهوم "هندسة المعرفة".

ونتج عن هذه الزيادة الهائلة فى المعرفة إلى زيادة وتعدد الدوريات العلمية في شتى المجالات، والكتب والمطبوعات، والنظريات العلمية، والاكتشافات العلمية والمخترعات الحديثة، وزيادة أنواع العلوم وفروعها مما أدى إلى صعوبة اللحاق بالمستجدات والمستحدثات العلمية.

" تهدف ثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات إلى رفاهية وسعادة البشرية، ولكنها ثورة مخيفة، وتشكل تهديدًا خطيراً لشعوب الدول النامية في ظل غياب البحث العلمي، وفي ظل وجود الفجوه المعلوماتية الشاسعة بين تلك الدول والدول المتقدمة، فالمعلومات في العصرالقادم ستكون من أقوى أسلحة الدمارالتي تستخدمها الدول المتقدمة."

٣- طبيعة العلاقة بين إنتاج المعرفة والبحث العلمي التربوي:

يمثل الإنتاج المعرفي أهم مخرجات منظومة البحث العلمي التربوي في مصر، وذلك لأن المعرفة العلمية تمثل مفتاحاً للتقدم العلمى والأزدهار والأخذ بتوجهات المستقبل، فالعنصر البشري يعد من أهم الأسباب الرئيسية التي حققت ثورة ٢٥ يناير من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية والتي تتمثل في (الحرية - الكرامة الأنسانية - العيش - العدالة الإجتماعية)، وبالتالي حتي نستطيع مواجهة تلك التحديات التي مرت بها مصر خلال الاعوام الماضية، والتي أثرت على البحث العلمي التربوي في مصر بصفة خاصة، وبالتالي لن تحدث نهضة حقيقية في البحث العلمي التربوي بدون ثورة حقيقية تؤثرعلى أهم المنظومات وهي المنظومة التربوية، والتى تسعي إلى تحقيق أهدافها، وخاصة خريجي هذه المنظومة التربوية ، وما تمتلكه من إنتاج معرفي متضمناً المعرفة العلمية ، حتي يستطيع مسايرة تلك الأهداف الثورية ، والتي سعت من أجلها ثورة ٢٥ يناير ، ولتحقيق الكرامة الأنسانية كأحد أهم أهداف ثورة ٢٥ يناير، كان على الباحثين التربويين الاهتمام أولاً بمعرفة الوصول إلى المعرفة العلمية السليمة والصحيحة حتي يستطيع ابداء الرأى بطريقة علمية في ظل مجتمع يمثل مجتمع المعرفة ، وفي ظل التغيرات التى تحدث بمجتمعنا الحالى من ثورات علمية وتكنولوجية .

- هناك إشكالية في علاقة التربية بمجتمع المعلومات والمعرفة. ومصدرالإشكالية هوالإيقاع السريع والمتزايد السرعة لمجتمع المعلومات والمعرفة، مقارنة بالإيقاع البطئ نسبيا الذي تتسم به عمليات التطورالتربوي، المحكوم بدوره بقوانين التغيرالاجتماعي، الأمرالذي يؤدي إلى حدوث فجوة زمنية بين مطالب التغيرالاجتماعي المحكوم بالتفق المعرفي، وبين أداء المؤسسات التربوية واستجابتها لتلك المطالب. ويمكن التغلب على ذلك بأن تهتم التربية بالدراسات المستقبلية، ودراسة الواقع الافتراضي للمستقبل، ودراسة سيناريوهاته المحتملة، ومشكلاته المتوقعة، ومنهجيات التعامل معها، والبدائل المطروحة في كل حال."

التدفيق المعرفي، والتزايد المستمر في المعلومات، والتقدم الحضارى السريع نتيجة الاكتشاف والاختراعات العملية المختلفة، والثورة الإلكترونية، والتحيز في العلاقات الاجتماعية. فكان لابد من وجود صيغ جديدة للبحث التربوي لتنمية قدرات ومهارات الباحثين كوسيلة لحياة أفضل فى المجتمع، ومواكبة العصرالراهن والتكيف مع مقتضياته.

- بناء الاقتدارالمعرفي هو الشرط الحاكم لبناء القدرة الذاتية التي تستند إليها القوة والمكانة.

إن البرء من مجاعتى الغذاء والمعرفة في عالمنا العربي لن يحدث عن طريق تكنولوجيا الكمبيوترالتعليمي فحسب، بل عن طريق تطويرنظمنا التربوية في إطارخطة متكاملة للتنمية الاجتماعية، التي تأخذ في الاعتبار ضرورة الانطلاق مما هو قائم بالفعل، وضرورة التوفيق بين ثوابت التراث وضرورات المستقبل.

- عصر المعلومات والمعارف يتطلب إدارة علمية قادرة على حسن استغلال الموارد المحدودة، وبعث الحوافز لدى القائمين على عملية التطويرالتربوي. ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات توفر فرصا هائلة لتدريب الكوادرالإدارية وزيادة فاعليتها الإدارية والحد من المركزية والبيروقراطية المقيتتين.

- يقول "مدكور" "إن التربية هي المشكلة، وهي الحل. إن التقدم الهائل الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثيرمن أقطار العالم الغربي والشرقي، ما هو في جوهره إلا تقدم تربوي في المقام الأول. فقد استطاعت النظم التربوية في هذه البلاد أن تخرج شرائح متزايدة من البشر المبدعين القادرين على قيادة التغييروتوجيهه على النحوالذي يحقق لهم مطالبهم، ويحفظ لهم توازنهم الداخلي والخارجي".

"فإذا عجزت التربية عن أن تبني بشرا قادرين على الاختيار والانتقاء، وعلى إنتاج المعرفة وتوظيفها، وعلى مواجهة التحديات، وتصورالاحتمالات، ورسم السيناريوهات للمستقبل المنظورمنه وغيرالمنظور، فمآل كل جهود التنمية إلى الفشل المحتوم، مهما توافرت الموارد الطبيعية من أرض وبشروخامات وصناعات".

- إن التحليل العلمي للانطلاقة الثورية، التي اندلعت في الخامس والعشرين من شهر يناير عام ٢٠١١ والتي تم تسجيلها ونشر أفكارها علي نطاق واسع إلكترونياً من قبل مجموعات واعية من الشباب "المتعطش إلي الحرية" رافعا شعارات مثل: الكرامة والعزة والسلام والديمقراطية، والعدالة والحرية، سيظل موضع اهتمام الباحثين والعلماء ورجال الفكر والساسة في العالم أجمع ، حيث غيرت تلك الثورة من مقولات شاعت في الأطر النظرية التراثية تمسك بها أصحاب الفكر "الثوري التقليدي" حول طبيعة الفعل الثوري ومقومات تشكيله.

- لذلك كانت العدالة الاجتماعية المطلب الأهم والأكثر إلحاحا من مطالب الثورة المصرية ، نظرا لسياسات نظام مبارك وحاشيته الرأسمالية الاحتكارية التي اقتادت أكثر من (٤٠٪) من أفراد الشعب إلى العيش في ظلام الأمية، ومعاناة أكثر من سبعة ملايين شاب من البطالة ، وأصبح أكثر من ٤٠% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يزيد دخل الفرد فيهم علي دولار واحد في اليوم ، في حين تتركز السلطة و الثروة في أيدي حفنة قليلة من رجال الأعمال وكبار رجال الدولة ، لتلك الأسباب كلها ؛ كان تحقيق العدالة الاجتماعية المطلب الأهم للجماهير خلال ثورة يناير..

- لن نستطيع مواجهة هذا الطوفان المعرفى إلا بإجراء تعديلات جذرية فى البحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي بصفة خاصة، بحيث يكون البحث التربوي قادرا على مواجهة تحديات ومتطلبات الفرد والمجتمع، ولا يمكن أن تحدث نهضة حقيقة فى البحث العلمي التربوي بدون ثورة في أنظمة التربية فى أهدافها ومضامينها، وطرائقها وأساليبها، ولابد أن تعمل التربية على إعداد الإنسان للمستقبل، وتعليمه كيف يتعلم؟ وكيف يبقى متعلما. ؟

- أن يكون البحث التربوي مختلفا في أهدافه ومضامينه، وفى طرائقه وأساليبه بحيث يكون متجهًا لتنمية القدرات الإنسانية فى أرقى مستوياتها ليكون الإنسان مبدعًا ومنتجًا ومتكيفًا مع هذا التدفق المعرفى المتسارع يوما بعد يوم، وقد قدم تقريرالتعليم ذلك الكنزالمكنون **Learning the treasure within** أربعة أعمدة ينهض عليها تعليم القرن الحادى والعشرين تعلم لتكون **Learn To be**، تعلم لتعيش **Learn To live**، تعلم كيف تعرف **Learn To know** ، تعلم كيف

تعمل ، Learn To Do

- لا أمل في نهضة عربية حقيقة دون ثورة تربوية شاملة لا تقل عن ثورة ٢٥ يناير، يقبل ثوارها التحدي المزدوج لتنشئة الأجيال القادمة على أسس تربوية جديدة، وعلاج الإنتاج الردئ للأجيال الراهنة.

- كما يقول " مدكور " التحول من أساليب التفكيرالخطي إلى أساليب التفكيرالمنظومي وخرائط المعرفة؛ ومن تعلم المعلومات والمهارات مرة واحدة إلى منهجيات التعليم الذاتي وتعلم كيف نتعلم، والتعلم المستمر، والتعلم مدى الحياة. فالتدفق المعلوماتي المتزايد والتغيرات المتسارعة في الخريطة المهنية تتطلب ذلك. أما إذا استمرالوضع القائم لعقد آخر، فإن الخسارة الجسيمة التي ستتكبدها بلد مثل مصر ستتمثل في تدمير رأسمالها البشري، وفي تدهورمواردها الطبيعية التى لايمكن تعويضها".

-" في ظل وجود الكرامة الإنسانية التي نادى بها الثوار لابد من الاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية. لقد كانت الثقافة دائمًا المرجع الأساسي لفهم سلوكيات الشعوب حاضرًا ومستقبلاً.إن الثقافة العربية الإسلامية بكل ما تحمله من فرص إثراء غيرمسبوقة في التاريخ البشري، تمثل جهدًا متكاملاً لبناء الناشئة والشباب، وتنميطهم كونيًا من خلال توحيد المرجعيات، والرموز، والأبطال، وتشكيل الأذواق، وبناء الرؤى الشاملة للكون والإنسان والحياة".

-" إن إشاعة المدارس والجامعات الأجنبية، والتقصير في حسن تعليم أبنائنا للغة العربية، واللجوء إلى التعليم باللغات الأجنبية يعطل مفاتيح الفكر، ويغلق أبواب الإبداع، ويعرّض مشاعرالارتباط القومي للوهن، ويغلق أمام أبناء الأمة باب التفاعل الحي الأصيل مع العلوم والتقانة، وكثيراً ما يوقع في تبعية ذميمة، وفي انسلاخ أبناء الأمة عن جلدتهم، وتعرضهم لشتى أنواع النهب التكنولوجي والاغتيال الثقافي، والعدوان السياسي والعسكري".

-" تجاوز الاقتصارعلى التذكروالاسترجاع والاستيعاب إلى العمليات العقلية العليا؛ كالتفكيرالمنطقي، والتفكيرالنقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وبناء العقلية العلمية القادرة على المقاربة العقلانية والمنهجية لقضايا العلم، والعمل والحياة".

-" التحول من أساليب العزل والفصل، وتفتيت المعلومات، وإقامة الحدود بين المعارف، إلى التكامل، وتنظيم المعلومات في نظم معرفية دينامية مفترحة ونامية. إن الغاية الكبرى للتعلم في القرن الواحد والعشرين هي تكامل وإدراك علاقة كل شئ بكل شئ؛ علاقة العلوم الطبيعية بالعلوم الإنسانية، وبالعلوم الأدبية والفنية".

-" التحول من مجرد كوننا رواة لتاريخ العلم وإنجازاته إلى صناعة العلم والابتكار والإبداع فيه. وهذا يتطلب التحول النوعي من تربية التبعية والتلقين، وعقلية التكرار وإعادة الإنتاج، إلى تربية الإبداع، ومحو الأمية الإبداعية كشرط لازم لولوج حلبة التنافس الإبداعي في الحال والاستقبال، فالمبدعون وحدهم هم الذين يصنعون الحاضروالمستقبل".

-" هدم الحواجزالمصطنعة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ فهذه الحواجزتحول دون تواصل المعرفة وتكاملها، كما تحول دون الأخذ بمنهجية الدراسات البينية التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية".

- تدريب الطلاب على حسن قراءة التاريخ قراءة واعية، وتدريبهم على التخيل وتصورالواقع الافتراضي للمستقبل، والاجتهاد في صنع معرفة جديدة عن المستقبل والاستعداد له.

-" التحول من التدريس باللغة الإنجليزية والفرنسية في المدارس والجامعات، إلى تعريب العلوم والتدريس باللغة العربية. فما يزال كثيرمن الأساتذة في الجامعات العربية يعترضون على التدريس في الكليات العملية كالطب والهندسة والعلوم باللغة العربية.!!!"

فمن المنظورالمعلوماتى " يصعب تصورإمكان لحاقنا، بعصرالمعلومات، عصر اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، دون ترسيخ العلم في وجدان الإنسان العربي وعقله بلغته الأم وهو هدف حال دون تحقيقه تقاعسنا في تعريب العلوم . إن الحجة القائلة أن تعريب العلوم سيقطع صلتنا بالمراجع الأصلية، لهذه العلوم تتعارض مع تعدد مصادرالمعرفة في عصرالمعلومات، مما لن يجد الطالب معه مفرا من اللجوء إلى هذه المصادر، بالإضافة إلى ذلك ما تتيحه حاليا، وستتيحه مستقبلا تكنولوجيا المعلومات من وسائل عملية لدعم جهود العمل المصطلحي وترجمة النصوص العملية آليا ".

- "المعرفة بدون حكمة قد حولت من يملكون المعرفة إلى غيلان، وحولت العالم إلى غابة، يستبد فيها القوي بالضعيف، وتستخدم فيها المعرفة في القتل والهدم والتآمر، وإشاعة الحروب، والاستيلاء على الأوطان والأموال، وخراب الديار، والاعتداء على النساء والأطفال، وكل كائن حي! لذلك لن يسود السلام في العالم بمجرد الحصول على المعرفة، بل لابد من سياسة المعرفة بالحكمة ... الحكمة التى قال الله فيها : (يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ (٢٦٩) (البقرة).الحكمة التي هى أمل المستقبل، وعلمه الشامل. الحكمة التي هي أصفى رحيق يقطره عقل الإنسان".

ثانياً : عناصر بشرية قادرة على النمو الذاتي والتنمية المهنية :

إن الجامعات تعد مركز إشعاع حضاري لآي مجتمع من المجتمعات، وهي بمثابة محورالارتكاز الذي تدورحوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها ، والجامعات تؤدي دوراً مهماً ومميزاً وشاملاً في ممارسة البحث العلمي؛ لأن البحث العلمي الآن يعتبرمن أهم أركان الجامعات، وهو مقياس ومعيار مستواها العلمي والأكاديمي، والجامعة في الوقت نفسه المكان الأول والطبيعي لإجراء البحوث وذلك لأسباب كثيرة أهمها: وجود عدد من مساعدي البحث والتدريس وطلبة الدراسات العليا، وتوفرمستلزمات عديدة للبحث مثل المختبرات والإمكانيات والأجهزة والأدوات لإجراء القياسات الموضوعية والدقيقة، وتوفرمصادرجمع البيانات اللازمة للبحث العلمي.

إن رأس المال الفكري يعد المفتاح التربوي الإستراتيجي المحدد للتنمية، وعندما تحدث الفجوة بين رأس المال الفكري وباقي رؤوس الأموال فلابد أن ينصب الاهتمام على البشرإعداداً أو تدريباً وتعميقاً للخبرة ودعماً للقدرة الإستراتيجية، وحين يكتمل الإعداد البشري يصبح من السهل زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام، لذا فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفاً إستراتيجياً هو تطوير كفايات رأس المال الفكري، فقد يؤدى تقويم رأس المال الفكري دوراً هاماً في جعل الأصول غيرالمادية ميزة تنافسية من خلال تدعيم الإمكانيات والطاقات البشرية، ومساعدتهم على اكتشاف وتدفق إمكانياتهم المحتملة، وحتى يمكن تقويم رأس المال الفكري للمساهمة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للمنظمة يجب أن تقوم بإعداد برامجها المختلفة في إطارإستراتيجية المنظمة من جهة ووفق متطلبات عمل المنظمة من جهة أخرى.

١- مفهوم رأس المال الفكري :

رأس المال الفكري بأنه "مجموعة الأصول المعرفية المنفردة والمعتمدة على العقول البشرية المبدعة ومتطلبات ونظم العمل والعلاقة مع العملاء، والتي تؤدى إلى الإنتاج المستمرللأفكار والأساليب الجديدة التى تحقق قيمة مضافة وتدعم قدرتها التنافسية."

ويمكن تعريفه أيضا "مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في أداء المنظمات التي يعملون بها وبالتالي الإسهام في تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره،" وتبعاً لذلك يمكن التعبيرعن رأس المال الفكري بأنه :

- جزء من رأس المال البشري للمنظمة.
- يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
- يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطويرأفكار قديمة.
- يسعى إلى تعزيزالقدرة التنافسية للمنظمة.
- لا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.

واختلاف الباحثين حول مكونات رأس المال الفكري، فهناك من يرى أنه يتكون من عنصرين أساسين هما رأس المال البشري ورأس المال البنيوي، وهناك من يرى أنه يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي رأس المال البشري، والهيكلي، ورأس المال من العملاء، وهناك من يتعامل معه على أنه محصلة التفاعل بين أربعة عناصرهي رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي ، والعملاء، ورأس المال من الموردين.

٢- أهمية رأس المال الفكري :

أن رأس المال الفكري هو أساس الأصول، وأن الأصول الأخرى، مثل الأصول المادية، والمواد الخام والمخزون، تعد من قبيل الأصول المكملة، وهذا لايعكس أهمية رأس المال الفكري فحسب ، بل يعكس أيضاً التغييرفي طريقة التفكير في الأصول وفيما هو جوهري بالنسبة لشركات الأعمال المعاصرة.

- يسهم رأس المال الفكري في بناء وتشيد العقول البشرية عالية التميز، وتعظيم القيمة البشرية للعاملين في المنظمة، بالإضافة إلى تنمية وإدارة وزيادة القدرة على توليد الأفكار ذات القيمة العالية.

- يعد رأس المال الفكري المصدرالأساسي للميزة التنافسية، والعامل المؤثر في نجاح العديد من الصناعات، منها صناعة البرمجيات والخدمات المالية.

- يسهم في الحفاظ على التميز التنافسي لمنظمات الأعمال ، وتعظيم التفكير الابتكاري في تفسير والاستفادة واستخدام المعرفة في حل المشكلات التنظيمية.

٣- تنمية رأس المال البشري بالجامعات :

١- الجذب والحصول على أفضل المواهب البشرية :

حيث أنه لابد وأن تكون الجامعات ذات كفاءة وقدرة عالية عن طريق الإختباروإستخدام العاملين الجدد وتوفير أسس التعلم ونقل الخبرة بين الأجيال المتوارثة من العاملين.

٢- إغناء رأس المال البشري :

ويتسني ذلك للجامعات عن طريق تشجيع العاملين وتحفيزهم على الإنضمام لبرامج التدريب وتشارك المعرفة وإكسابها وتوزيعها داخل الجامعات.

٣- المحافظة على العاملين المتميزين: وذلك عن طريق الاستمرار في تشجيعهم .

٤- إيجاد بيئة التعلم : تتميزالمؤسسات المعرفية بأن رأسمالها في عقول العاملين الذين يغادرون في نهاية اليوم، والذين يمكن أن تستقطبهم مؤسسات منافسة أخرى ولذلك لابد من إيجاد أسس لتقوية وترسيخ قواعد الولاء المنظمي .

ونجد أن عدم إيمان الإدارة العليا في العديد من الجامعات بأن القيمة الحقيقية للجامعة تكمن في رأسمالها الفكري أو أصولها المعنوية ، وليس فيما تملكه من أصول مادية فحسب.لذلك نجد أنها تعاني معظم المؤسسات من عدم القدرة على فهم كيفية الاستثمار في رأس المال الفكري وكيفية قياس العائد من هذا الاستثمار.

- أن قياس وتنمية رأس المال الفكري يستغرق وقتاً طويلا، ويحتاج إلى متابعة مستمرة ، لإدراك النتائج المترتبة عليه، وهو ما قد يؤدي إلى عدم إيمان الإدارة العيا لمعظم الجامعات بجدوى الجهود المبذولة بشأنها.

- تحتاج معظم الطرق المقيمة في قياس رأس المال الفكري إلى مزيد من الجهد والتكلفة العالية، وقد لاتساعد على التوصل إلى النتائج المنشودة.

- غياب المنافسة بين الجامعة وغيرها من الجامعات يجعلها في مأمن، ولا يدعوها للتفكير بجدية لتحديد مستقبلها طالما هي في مأمن من المقارنة والمساءلة.

- التركيز على الوسائل والإجراءات وليس على النتائج والإنجاز.

- تدني مستوى أنشطة البحوث والتطوير، وانخفاض مستوى الدراسات في مجالات قياس وإدارة وتطوير رأس المال الفكري في الجامعة.

٤- رأس المال الفكري في ضوء أهداف الثورة :

يمكن للجامعة كمؤسسة أن تكون بيئة عمل ملائمة للإبداع ورعاية المبدعين، وأن تحافظ على حصيلتها من رأس المال الفكري وتنميته، وأن تمنح إدارة رأس المال الفكري الأولوية، وذلك عبرسلسلة من السياسات والإجراءات الملائمة في ظل السياسة العامة للبحث العلمي التربوي: التوجيه العلني لدعم ورعاية الفئة المتميزة التي تشكل رأس مال فكري، بما لديها من قدرات ومهارات وإبداعات، ومعرفة ضمنية يمكن تحويلها إلى معرفة تنظيمية لصالح الجامعة كمؤسسة .

تطويرآلية الاكتشاف الفئة المتميزة، والتي لديها استعدادات وقدرات نوعية يمكن الاستفادة منها مستقبلاً، وهو ما يعرف في مجال تنمية الموارد البشرية، بإدارة الموارد المحتملة.

- إيجاد مناخ من التنافس الشريف، يسمح من جانب بظهور رأس المال الفكري، ويحقق الميزة النسبية من جانب آخر.

- إيجاد شبكة داخلية لتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الناجحة، وتعميمها مع المحافظة على حقوق الملكية الفكرية لصاحبها الأساسي.

- إيجاد آلية لاستقطاب المتميزين، ليعملوا ضمن أعضاء هيئة التدريس .

- نشرالوعي والمعرفة بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والعاملين بأهمية قياس وتنمية رأس المال الفكري للجامعة والفوائد التي يمكن أن تعود على كل من الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين نتيجة ذلك.

- ابتكارالنظم والأساليب والحوافزالمادية والمعنوية التي تحث الباحثين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم وتشجيعهم على التطويروالابتكار.

- إتباع أساليب موضوعية في تقييم الأداء والاهتمام بالحاجات النفسية والشخصية للباحثين.

ثالثاً : إقبال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية على الخريجين وتشغيلهم في الأماكن المناسبة :

العلاقة بين التربية والمجتمع علاقة متبادلة يمتزج كل منهما بالآخر، ويدعمه ويؤثرفيه ويتأثربه، فالتربية تعد الفرد ليكون عضواً بناء في مجتمعه بتأهيله وإعداده بالصورة التي تكفل له تلبية كافة حاجاته بشكل متكامل، وفي نفس الوقت فإن المجتمع مسئول عن توفيرمتطلبات نفيذ الخطط والبرامج التربوية وفق نظرة مستقبلية، ووفقا للتغيرات المجتمعية المحيطة والمتوقعة.فالدورالتربوي في المجتمع هام وأساسي، حيث تسهم التربية في بناء الفرد والمجتمع من خلال عدة مجالات وظيفية متنوعة ، يمكن أن نذكر منها :

- توفيرالحاجات البشرية اللازمة للمجتمع بالمستوى اللائق.

- تلبية الحاجات الاجتماعية بإعداد المواطن وتأهيله نفسياً وسلوكياً للحياة وسط مجموعة متجانسة من الناس تعيش في مجتمع واحد.

- سد الحاجات الثقافية فالتربية بمناهجها ومعلميها وإداريها تقوم بتأهيل الفرد شخصياً وعلميا ووظيفيا للقيام بدوره المتسق مع رغباته وقدراته، فتمكنه من فهم ثقافته المحلية والمشاركة النشطة مع أبناء بيئته في رعايتها وتحسينها.

- تلبية الحاجات النفسية للفرد التربية بمناهجها وخدماتها المساعدة هي نتاج المجتمع ووسيلته للاستمرار والاستقرار والتقدم.

- سد الحاجات الاقتصادية التربية تعد الأفراد مهنياً لوظيفة أو عمل يرضاه لنفسه ويرضاه المجتمع له، مما يسهم في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للفرد.

- تلبية الحاجات الوطنية والقومية فالتربية تسهم في تنمية روح الوطنية لدى الناشئة ، وتكوين شعورهم بالانتماء الأصيل لأهليهم ومجتمعهم وثقافتهم ، والدفاع عنها وحمايتها .

- تلبية الحاجات الإنسانية التربية هي وسيلة الفرد لاستمرارإنسانيته ونموها، وتسهم في تكوين شخصية الإنسانية السوية وذلك باتساق أهدافها وتضامن الوسائط التربوية.

- والتربية سواء كانت رسمية، أوغيررسمية، فهي عملية اجتماعية تربط الفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه.

أشار" محمد إبراهيم "(١٩٩٨): على أن وظيفة النظام التربوي في المجتمع تتجسد في مدى قدرته على مقابلة احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية من أفراد مزودين بمعارف ومهارات مرتفعة وعلى الربط بينها وبين التطور الاقتصادي، لإن ذلك يرجع إلى ارتباط زيادة الانتاجية بمدى الاستفادة من القوى البشرية ذات المستوى المهاري والفني المرتفع، والتي تعتبرالمحك الأساسي لتحقيق التطورالمنشود. والتربية بصفة أساسية لابد أن تستجيب لاحتياجات المجتمع وتطلعاته ومطالبه، وأن تتفاعل معه أخذاً وعطاءاً.

والبحوث التربوية هي التي تحدد لنا المتطلبات التربوية التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات المجتمع، وهي ترتبط بإدراك أهداف التربية في المجتمع، وتهدف للتعرف على اتجاهات توجيه الثروة البشرية، وبالتالي فالبحث التربوي يسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وتوفرالحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وتسهم في تقدمه الاجتماعي.

وعلى ذلك فالبحوث التربوية ينبغي أن تخضع لاحتياجات المجتمع، وتعمل على تلبيتها في تكامل وتناسق .. فالبحث التطبيقي يحتاج لأساس نظري راسخ يوفره البحث الأساسي (البحت) الذي يحتاج هوالآخرللاستفادة منه - خاصة في المجال التربوي في التجريب والتطبيق التجريبي للتأكد من ملاءمته لمن سيطبق عليهم نتائجه. " فمشروع البحث لايكتمل لمجرد التوصل لنتائج نظرية، وإنما لابد لكي يكتمل البحث من تطبيق هذه النتائج في الميدان التربوي".

فالمجتمع يكون في حاجة إلى بحوث تربوية لتحديد إطارنظري محدد، وهذا يعطي الأولوية لهذا النوع، (الأساسي) على أن يلحق به النوع الآخرالتطبيقي، بخلاف مجتمع آخريكون لديه الإطار النظري، ولايحتاج إلا للتطبيق، وبالتالي تتجه اهتماماته نحو البحث التطبيقي مباشرة.

وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية.

١. توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
٢. وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.

٣. إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
٤. توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
٥. توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

١ - وجود برامج لتنمية الطلب الاجتماعي على البحث التربوي :

ما من مجتمع إلا ولديه طلب اجتماعي على التربية والتعليم، وثمة عوامل مؤثرة في الطلب الاجتماعي على التربية والتعليم على رأسها معدل النمو السكاني، والتركيب السكاني، ومعدلات الهجرة واتجاهاتها، والتوزيع الديمغرافي للسكان، وحركة النمو العمراني وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، والنشاط الاقتصادي للسكان، والبناء الاجتماعي القائم ونسق القيم السائد، والطلب الاجتماعي على البحث التربوي طلب مشتق من الطلب الاجتماعي على التربية والتعليم فكلما زادت الحاجة إلى التربية والتعليم كمياً وكيفياً ونوعياً زاد الطلب على البحث التربوي على الأقل من ناحية الافتراض النظري.

والتحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع صناعي متقدم ثم إلى مجتمع معلوماتي يحمل بين طياته تفعيل للطلب الاجتماعي على البحث التربوي من خلال الحاجات التربوية والتعليمية التى سوف تنشئها مراحل التحول والاستقرار، ويعد أسلوب إدارة المجتمع خلال هذه المراحل من العوامل التي تقع في أعلى قائمة العوامل المفعله للطلب الاجتماعى على البحث التربوي، إذ تميل الإدارة ذات الخصائص الديمقراطية إلى استخدام البحث العلمي في مراحل صناعة واتخاذ القرارات، وتعمل جاهدة على توفير نظم المعلومات والاتصالات التى تعد من أهم النظم المساندة لها وفي ذات الوقت ميسرة للبحث العلمي،كما تقع على عاتق هذه الإداره عمليات الإعلام وتكوين الوعى والرأي العام والاتجاهات الإيجابية نحو البحث العلمي ومن ثم تصبح أداة لتكوين وترسيخ ثقافة علمية.

عندما تضطلع الجامعات بدورها في خدمة البيئة، وتنمية السكان يؤدى ذلك إلى ترسيخ الثقافة العلمية حيث يلمس المجتمع المحلى للجامعة الأثار المباشرة للتطبيقات العلمية، ويولد ذلك الشعور بقيمة العلم في حياتهم،ومن ثم تنشيط الطلب على البحث العلمي سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات المجتمعية .

إن نظام البحث التربوى عندما يتسم بالعملية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً يصبح من أهم العوامل المفعله للطلب الاجتماعي على البحث، فالمسوح الاجتماعية الهادفة إلى تحديد المشكلات الحقيقية للواقع الاجتماعي والتربوي والتعليمي، والحلول العلمية المؤسسة على التعرف الحقيقي على الإمكانات المتاحة ومراعاة الظهيرالاجتماعي والثقافي القائم ومستوى الآمال والطموحات السائدة كلها من الأمورالتى تعمل على أن يكون هناك ثقة لدى العامة تولد رغبة لديهم في التعامل مع البحث العلمي.

إن وسائل الإعلام، وما تقدمه من مواد تتناسب مع المستويات العمرية والمهنية والثقافية يمكن أن تسهم في تفعيل الطلب الاجتماعي على البحث التربوي في إطارتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية الساعية إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة درجات الرفاهية لديهم .

٢- المؤسسات الاجتماعية :

- ضرورة التوعية والإعلام للشرائح والأطراف المعنية بالبحث التربوي، وأن يبدأ ذلك مبكراً بتكوين وعى لدى الطلاب والتلاميذ وأسرهم وبخاصة فى المستويات الاقتصادية الاجتماعية الأقل، لتكوين ثقافة علمية، وأن تكون المشكلات التربوية التى يتم بحثها واقعية وتمس حياة الناس، ويتم بحثها بجدية، وتكوين رأى عام حولها، وتكون النتائج والتوصيات لها دورملموس ومؤثرفى حل تلك المشكلات، وبذلك يصبح البحث وظيفياً أى يعمل على حل مشكلات واقعية مما يجعل هناك تفاعلاً بين الناس وبين البحوث لأنها تمس احتياجاتهم .

- التواصل بين المناطق التعليمية، والجامعات الإقليمية ومراكزالبحث للتعرف على احتياجات سوق العمل فهو الفيصل فى تحديد الاحتياجات، وإلزام الجهات الاجتماعية المختلفة بالتعامل مع مؤسسات البحث التربوي لمحاصرة المشكلات التى تواجهها.

- العمل على نشرمراكز البحث جغرافياً لتغطية جميع بيئات الجمهورية، مع وجود نظام حوافز ملائم للمجهودات في البحوث التربوية.

- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه :

تتنوع الجهات التي تقوم بالبحث التربوي في كليات التربية باختلاف مسمياتها، ومراكز البحوث التربوية على اختلاف أنواعها وتبعيتها، والبحوث التي تتم في هذه الجهات قد تكون لنيل درجات علمية أو لغرض الترقية بالدرجة الأولى، أو قد تكون من أجل التطوير التربوى ومعالجة قضايا التربية والتعليم، وأحيانا كثيرة تجد أن كليات التربية تبحث في واد ومراكز البحث تبحث في واد آخر ، وقد نجد تكراراً للبحوث التربوية فيما بين كليات التربية ومراكزالبحوث، وفيما بين كليات التربية نفسها، والسبب في ذلك عدم وجود قنوات اتصال بين الجهات البحثية هذا من ناحية، والافتقارإلى سياسة مخططة للبحث التربوي بين هذه الكليات من ناحية أخرى.

وتعتبر الجهات القائمة على البحث هي أول المستفيدين منه، أو هكذا يجب أن تكون ، فكليات التربية ومراكز البحوث هي المستفيد الأول من البحوث التي تجريها في تطويرمناهجها وبرامجها وإدارتها وممارساتها التربوية المختلفة داخلياً وخارجياً ، والمستفيد الثاني من البحوث التربوية هو المجتمع بكل فئاته ومؤسساته الإجتماعية، وأكثر فئات المستفيدين المدارس التي تقع في دائرة مدريات التربية والتعليم لأنها هي حقل التجريب التربوي والممارسة التربوية للنظريات والمعارف والأفكار التربوية القابلة للتنفيذ.

أن عقد أواصرالتعاون في العمل والتفكيربين الباحثين التربويين ومواقع العمل التربوي وبؤر الاهتمام بقضاياه، مثل النوادي والمدارس والآباء والأمهات، يساعد على أن يمد الباحثين التربويين بالمشكلات والقضايا التي يجب أن يتصدوا لها، ويمد هذه الميادن العلمية بالرأي العلمي والتوجيه المهني، وعندما يتلاقح النظر والتطبيق يزداد الوعي وتتسع المعرفة لأصحاب كل طرف، ويكسب الجميع .

- توظيف نتائج البحث التربوي : يتم ذلك من خلال وضع خطة واضحة ومحددة ، للبحث التربوي بكليات التربية ومراكزالبحوث التربوية، تقوم على أساس الدراسة العلمية الهادفة لفهم الواقع الاجتماعي والتربوي والمشكلات القائمة، وتحقيق التلاحم بين متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ومتطلبات تطوير منظومة التعليم بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية ، والخروج برؤية شاملة تتجلى فيها الظروف والأوضاع القائمة، ودور البحث التربوي وأهدافه وأولوياته ، وترجمتها في إطار خطة زمنية واضحة ومحددة، تتحدد فيها متطلبات التنفيذ وآلياته وخطواته وإجراءاته ووسائله.

- قبول المؤسسات الاقتصادية على نتائج البحث العلمي التربوي المتميز: شهد الربع الأخيرمن القرن العشرين تغيرات اقتصادية عالمية سريعة كان لها أثرها على معظم اقتصاديات الدول، فقد أصبح الاقتصاد العالمى أكثر ارتباطاً بالسوق نتيجة لإزالة الحواجزالجمركية في أغلب الدول. أدت هذه التغيرات إلى وجود اقتصاد عالمي جديد يتسم بالعالمية والسرعة العالية.

اقتصاد قائم على المنافسة ومحكوم بالمعرفة والانضباط، كما أدت هذه التغيرات إلى زيادة الطلب على الخريج الجامعى الجيد الكفء المتعدد المهارات الذي يمتلك مهارات علمية وبحثية عالية المستوى، تجعله قادراً على المنافسة العالمية، وتربية متطلبات السوق العالمية، وفهم التطورات العالمية والتكيف معها.

مما سبق نجد أن التغيرات الاقتصادية العالمية تدعو إلى إذكاء الروح التنافسية والجودة والتميز ليس فقط على مستوى السلع المادية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى المنتج البشري، وهذا ما يهدف إليه نظام الجودة بشكل رئيسي، وهوأن يصبح للمؤسسة الجامعية بوجه عام والدراسات العليا التربوية بوجه خاص مكانة علمية متميزة، وأن لها ولخريجها ولأساتذتها قيمة حقيقية معترفا بها على الصعيدين المحلي والعالمي .

وكل ذلك له أثره الواضح على الجامعة والمؤسسات العلمية والبحثية، حيث تقع عليهم مسؤلية توفيرتخصصات عديدة ومتنوعة وتخريج متخصصين على مستوى دولي، قادرين على تفهم التقدم العلمي الهائل، والإنجازات التقنية، وقد يكون أحد أسباب هذه التكتلات الاقتصادية هو أن التسابق في التكنولوجيا يحتاج إلى استثمار في مجال التعليم والبحث العلمي، مما يتطلب سوقاً كبيرة ومستقرة، وكوادر بشرية لم تعد تتوافر بالحد المطلوب لكثيرمن الدول إذا ظلت منفردة في النظام العالمي الجديد.

والخلاصة أن هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية والمنافسة العالمية تفرض على مؤسسات البحث العلمي بعامة والبحث التربوي بصفة خاصة ضرورة الإعداد المتميز للعلماء والخبراء والمبدعين في شتى المجالات حتي يمكن التخلص من التبعية بكافة أشكالها والتي باتت تهدد استقلال الأمة وتحول دون مشاركتها الفعالة في الإنجازات العلمية والتكنولوجية والمنافسة العالمية.

لذلك نجد واقع التعليم العالي والجامعي يتمثل في الأتي :

- أصبح التعليم أداة للتميزالطبقي الجديد، بدلاً من أن يكون كما هو دوره دائماً أداة للتنشئة الاجتماعية وبناء

- النسيج الاجتماعي الملتحم والمتجانس، وأصبحت الفرصة التعليمية رهناً بالقدرة المالية والمادية، وتنوعت مستوياتها حسب تلك القدرة. فأصبح لدينا تعليمًا للفقراء وتعليمًا للأغنياء بينهما مسافات من التميز يصعب عبورها أو قبولها.

- طوال تلك الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٠) زاد التباعد بين الحق في التعليم والحق في العمل ، حتى أصبحت مشكلة بطالة المتعلمين وخاصة خريجي التعليم الرسمي قنبلة قابلة للإنفجار، فالتعليم يخرج الملايين لكن العمل الذي خصخص سوقه ، بات يختار وفق شروطه، ومن لايملك السبل، يلجأ إلى حلول تنازلية تخل وتهدرمن كرامة الشباب ومن إمكانيات الوطن ولم يعي النظام أن انكسار الأمل في الغد لدي الشباب ، يعد أولي خطوات الخطر والانهيار.

- لعل أخطرما كان مؤلماً هو ما وصل إليه التعليم العالي والجامعي من وضع مؤسف ، حيث أفتقدت الجامعة المصرية ريادتها التي كانت تتمتع بها حتى وقت قريب جداً على المستوى العالمي أو الإقليمي، وافتقادها لاستقلالها، وحريتها الأكاديمية، وتدعيم تبعيتها للسلطة السياسية وتدخل الأمن في كل أمورها .

- عزل الجامعة عن دورها الحقيقي في التنويروقيادة التطويروتدعيم التغييروالإعداد له وقيادته من خلال التقتيرعلى البحث العلمى، وعدم الالتزام بنتائجه .

- مع تتزايد أعداد الباحثين التربويين في العاصمة والمحافظات الحضرية عنها في المحافظات الحدودية والريفية والصحراوية بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من انتشاركليات التربية(٧٦ كلية) إلا أن القاهرة الكبرى تستأثر بنصف أفراد مجتمع الباحثين نتيجة وجود أكبرجامعتين ومراكز البحوث القومية بها فضلاً على بعض المراكزالبحثية الخاصة، ومقار الهيئات الدولية، مما يعني وجود اختلال في توزيع مؤسسات البحث التربوي ووجود بيئات ريفية وصحراوية(قرى ونجوع) دون رعاية بحثية، وضعف ارتباط الباحثين بتلك البيئات عند إجراء بحوث تربوية عليها وما لذلك من تأثيرات سلبية على فعالية البحث التربوي.

- عدم إيمان الإدارة العليا في العديد من الجامعات بأن القيمة الحقيقية للجامعة تكمن في رأسمالها الفكري أو أصولها المعنوية ، وليس فيما تملكه من أصول مادية فحسب.

- تعاني معظم المؤسسات من عدم القدرة على فهم كيفية الاستثمار في رأس المال الفكري وكيفية قياس العائد من هذا الاستثمار.

- أن قياس وتنمية رأس المال الفكري يستغرق وقتاً طويلا، ويحتاج إلى متابعة مستمرة ، لإدراك النتائج المترتبة عليه، وهو ما قد يؤدي إلى عدم إيمان الإدارة العيا لمعظم الجامعات بجدوى الجهود المبذولة بشأنها.

لذلك لتطوير التعليم الجامعي لابد من:

- يسهم رأس المال الفكري في بناء وتشيد العقول البشرية عالية التميز، وتعظيم القيمة البشرية للعاملين في المنظمة ، بالإضافة إلى تنمية وإدارة وزيادة القدرة على توليد الأفكار ذات القيمة العالية.

- يسهم في الحفاظ على التميز التنافسي لمنظمات الأعمال، وتعظيم التفكير الابتكاري في تفسير والاستفادة واستخدام المعرفة في حل المشكلات التنظيمية.

- نشرالوعي والمعرفة بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والعاملين بأهمية قياس وتنمية رأس المال الفكري للجامعة والفوائد التي يمكن أن تعود على كل من الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين نتيجة ذلك.

- ابتكارالنظم والأساليب والحوافزالمادية والمعنوية التي تحث الباحثين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم وتشجيعهم على التطويروالابتكار.

والخلاصة أن هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية والمنافسة العالمية تفرض على مؤسسات البحث العلمي بعامة والبحث التربوي بصفة خاصة ضرورة الإعداد المتميز للعلماء والخبراء والمبدعين في شتى المجالات حتي يمكن التخلص من التبعية بكافة أشكالها والتي باتت تهدد استقلال الأمة وتحول دون مشاركتها الفعالة في الإنجازات العلمية والتكنولوجية والمنافسة العالمية.

ثالثاً: السيناريوهات المتوقعة لدور البحث العلمي التربوي في تطوير التعليم العالي والجامعي:

والرؤية المستقبلية التي سوف تُعرض ستكون من خلال استخدام السيناريوهات المتوقعة لدورالبحث العلمي التربوي في تطوير التعليم العالي وتحسين أوضاع المجتمع في ضوء أهداف الثورة حتى عام٢٠٣٠م.

١- مفهوم السيناريوهات :

يعرف البعض السيناريو بأنه " وصف مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. "
وهي عملية مستمرة تتكرر مع كل توسع في المعرفة، ومع كل إضافة للمعلومات ؛ وهو ما يؤدي إلى تجويد وتعديل السيناريو وفق المستجدات.
ويضيف البعض أن السيناريو يمثل تسلسلاً فرضيًا للأحداث، لتوجيه أخذ القرار، وهو يمثل مخططًا مبدئياً ومؤشرًا عامًا للمواقف والرؤي الفلسفية والسلوكيات التي تمثل في مجملها صورة منسقة للمستقبل.

- أنواع السيناريوهات :

يمكن تصنيف السيناريوهات إلى:

أ- سيناريوهات استطلاعية .

ب- سيناريوهات استهدافية، أو مرغوب فيها .

ويمكن أن تتفرع عن السيناريوهات الاستطلاعية عدة سيناريوهات أخرى مثل : سيناريو استمرار الاتجاهات العامة الراهنة (السيناريو المرجعي) وقد يضاف تنويع تفاؤلي وتنويع تشاؤمى حول هذا السيناريو.

- سيناريوهات محتملة.

- سيناريوهات ممكنة.

كما يمكن أن تتعدد السيناريوهات الاستهدافية تعددًا كبيرًا ، وذلك وفق الهدف المراد تحقيقه، أوحسب البعد المرغوب في التركيز عليه من أبعاد النسق محل البحث.
وعمومًا، يتراوح العدد المناسب للسيناريوهات ما بين سيناريوهين إلى أربعة سيناريوهات، فأقل من سيناريوهين، أي السيناريو الواحد، يتضمن نفى فكرة المستقبلات البديلة؛ وهي من ضروريات الدراسات المستقبلية، وأكثر من أربعة سيناريوهات هو خيار، وإن أكد على فكرة تعدد البدائل المستقبلية.

ومن خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى ضوء آراء خبراء التعليم العالي والبحث العلمي التربوي يتضح بالفعل أنـه لا يوجد بديل إلا تطوير البحث العلمي التربوي. وبذلك يمكن رسم معالم مستقبلية للبحث التربوي . وكى نصل إلى ذلـك الرؤيـه لابد من عرض أبرز البدائل المتوقع حدوثها فى ضوء الواقع الذى نعيشه، مع العلم بأن هذه البدائل قد تتحقق وقد لا تتحقق وتتمثل هذه البدائل (الاختيارات) فيمايلى:

البديل الأول :

١- السيناريو المرجعي :

هذا السيناريو قائم على فرضية مؤداها الامتداد المنطقي للتطورات الراهنة، " وذلك فيما لو استمرالنمط الحالي لردود فعل السلطة الحاكمة والعوامل الاجتماعية الأخرى والاتجاهات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ؛ دون حدوث تغيرات جوهرية في البحث العلمي التربوي. وذلك على الرغم من احتمال تغيير قوة أو أخرى من القوى الداخلة في التحالف المسيطر أو النخبة الحاكمة عبرالزمن .

وتعتمد الفكرة الأساسية لهذا السيناريو على الإبقاء على الشكل الحالي والملامح الرئيسية للتعليم العالي وتجنب إحداث طفرة كبيرة في البحث العلمي التربوي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر.

فماذا لو استمر الوضع كما هو عليه الآن : من المتوقع حدوث ما يلى:

على المستوى الاقتصادى :

- أدت التحولات الإقتصادية وما ارتبط بها من تنمية مشوهة وغير متوازنة إلى إرتفاع معدلات الفقر، وتأكل الطبقة الوسطى، وعودة النظام الطبقي، وإنتشار العنف، وضعف وإنحلال منظومة القيم والإخلاق ، وتفشي الفساد في مختلف القطاعات الإقتصادية.
- معدل الاستثمار في مصر هو واحد من أدني معدلات الإستثمار في العالم ، وقد شهد هذا المعدل إنخفاضاً من١٩,٥ % عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ١٧,١ عام ٢٠١٠ /٢٠١١، ثم انخفض مرة أخرى إلى١, ١٦% عام ٢٠١١/ ٢٠١٢.
- سوء استخدام عوامل الانتاج (الأراضى ـ الموارد البشرية ـ رأس المال ـ الطاقة المحركة وغيرها).
- فتح السوق الاقتصادية للاستثمارات الخاصة والتى تعتمد فى أغلب الأحيان على الاقتراض مما سيؤدى إلى ضياع بلايين الجنيهات كان يمكن توجيهها إلى مشروعات استثمارية عملاقة تستطيع توفير فرص عمل حقيقية.
- تفاقم حدة المشكلة السكانية والتى تبتلع كل جهود التنمية وتؤدى لانتشار الفقر وعجز فى الخدمات العامة.

على المستوى الثقافى :

فإن عوامل ثقافتنا العربية الحاضرة لن تكون صالحة للاستقرار والبقاء فى ظل العولمة الجديدة والغزو الثقافى لنا من كل اتجاه.

- اختلال الهوية الثقافية واللغوية حيث شابها نوع من التفكك والاضطراب ، وضرب من التنافر والتناقض، فاللغة العربية - اللغة المنطوقة - تعاني من بلبلة الألسن وتعدد اللهجات والرطانات التي تحسب بالعشرات.
- تزايد النزعة نحو ممارسة العنف حيث تشير الشواهد الحياتية للمجتمع المصرى في السنوات الماضية إلى تزايد النزعة نحو ممارسة العنف والتطرف بصورة المختلفة بدءًا من عنف الحوار ومرورًا بالتشاجر والصراع اليومي وانتقالاً إلى العنف الجسدي والاغتصاب، ومن يلاحظ سلوكيات التلاميذ بالمدارس يستطيع أن يرصد مظاهر العنف السائدة في العلاقات بينهم وكذا بينهم وبين اساتذاتهم والذى يندرج من العنف اللفظي إلى العنف المعنوى إلى العنف الجسدي والمادي.
- تفاقم الغزو الثقافى والفكرى نتيجة سطوة أجهزة الإعلام وثورة الاتصالات دون مقدرات ذاتية للوقاية أو الحماية أو الدفاع.

على المستوى الاجتماعى:

مما يؤثر سلبا على التماسك الاجتماعى وعودة الطبقية الاجتماعية من جديد.

- غياب العدالة الاجتماعية، وتفشى التفاوت الطبقى بين أفراد المجتمع حيث بلغت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٤٠% من سكان البلاد الأمر الذى ترتب عليه العديد من المشكلات المجتمعية.

- تفشى الرشوة والمحسوبية فى الوظائف والتعيينات وذلك نتيجة طبيعية لسوء الأحوال الاقتصادية المجتمعية.
- أصبح التعليم أداة للتميز الطبقي الجديد، بدلاً من أن يكون كما هو دوره دائماً أداة للتنشئة الاجتماعية وبناء النسيج الاجتماعي الملتحم والمتجانس، وأصبحت الفرصة التعليمية رهناً بالقدرة المالية والمادية، وتنوعت مستوياتها حسب تلك القدرة. فأصبح لدينا تعليمًا للفقراء وتعليمًا للأغنياء بينهما مسافات من التميز يصعب عبورها أو قبولها.
- طوال تلك الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٠) زاد التباعد بين الحق في التعليم والحق في العمل، حتى أصبحت مشكلة بطالة المتعلمين وخاصة خريجي التعليم الرسمي قنبلة قابلة للإنفجار، فالتعليم يخرج الملايين لكن العمل الذي خصخص سوقه ، بات يختار وفق شروطه، ومن لايملك السبل، يلجأ إلى حلول تنازلية تخل وتهدرمن كرامة الشباب ومن إمكانيات الوطن ولم يعي النظام أن انكسار الأمل في الغد لدي الشباب، يعد أولي خطوات الخطر والانهيار.
- زيادة عدد السكان صاحبه تدهور اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الإستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة.
- زيادة بطالة المتعلمين خاصة حملة المؤهلات الجامعية وتأثير انعكاساتها السلبية على المجتمع انعدام للاستقرار السياسى والاجتماعى وانتشارالجرائم والانحرافات والتطرف الدينى والسياسى.

على المستوى التعليمي :

- تدهورمحتوى التعليم ونوعية عوائده كمحصلة لعدم التناغم وغياب التنسيق بين عناصرومكونات المنظومة التعليمية.
- التردي في أحوال المعلمين وتدنى مكانتهم الإجتماعية.
- التضليل الإعلامي من قبل وسائل الإعلام المختلفة وإرضاء النظام السياسى من خلال إبراز أنه بدون هذا النظام بأجهزته الأمنية سوف تنتشر الفوضى وتُعم المشكلات والتى من بينها الفتنة الطائفية.
- ستقل الحاجة إلى الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى بصورتها القائمة لأن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال السريع ستغير معالم الحياة وتجعل العلوم والمعارف تصل إلى الطلاب حيث هم فى أى مكان غير الجامعة.
- اتساع الفجوة بين الانتاج والتعليم حيث تظهر الحاجة إلى تخصصات ومهن لايستطيع التعليم الجامعى توفيرها.
- ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى رغم مجانيته.
- غياب فلسفة تربوية واضحة.
- سيصبح التعليم ذو قيمة شكلية كالمكانة الاجتماعية دون تنمية أنماط التفكير فى كثير من الحالات.
- انحطاط مستوى التعليم بمستوياته المختلفة العام والعالى.

تداعيات السيناريو المرجعي :

بالرجوع إلى الاتجاهات والسياسات التى اتخذها البحث العلمي التربوي فى تطوره خلال الثمانينات والتسعينات من القرن السابق وإلى خصائصه فى الوقت الحاضر والمشكلات والتحديات التى يواجهها ومواقف القائمين عليه، يمكن توقع استمرار الصورة الحالية مع زيادة التحديات وتفاقهم المشكلات. وسيصبح البحث التربوي عقبة تكبل حركتنا بدلا من أن يكون أدائنا نحو التقدم لأنه سيفقد وظيفته الرئيسية فى إعداد الكوادر المتخصصة فى المجالات المختلفة للمجتمع وتؤدى إلى تفاقم حدة ظاهرة البطالة المقنعة التى تستنزف طاقات تنميته من رصيد مجتمعنا.

فتح الباب أمام خصخصة التعليم العام أمام القطاع الخاص لإدارة وتمويل مؤسسات خاصة التعليم العالى ليكون تعليما طبقيا لفئات غنية لا تملك الكفاءة العلمية مع الابقاء على التعليم العالى الحكومى ليكون تعليما لفئات الشعب الأخرى.

وستستمر العناصر المختلفة لمنظومة البحث التربوي مثل:

١ ـ الأهداف :

إن أهداف البحث التربوي ستظل مجرد شعارات تتردد مع تغير وزراء التعليم العالي والمسئولين عنه حيث إنها لن تجد مكانها فى التنفيذ ولن تتحقق فلن تستطيع الأهداف العمل على بناء الشخصية المتكاملة ولن تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين

جميع الطلاب، أيضاً انفصال أهداف البحث التربوي عن متطلبات المجتمع ومشكلاته والتحديات التى تحيط به.
ظل المعيار الأساسي في تعيين قيادات النظم المعاونة للقيادة السياسية في مصر هو الولاء والأمن، أو أهل الثقة وليس أهل الخبرة، وذلك بالانتقاء من العسكريين والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية والقيادات النقابية والمهنية ،وأساتذة الجامعات، وقد ترتب على ذلك في الأغلب تفضيل العناصر التي لا ترتبط بأي ميول أو اتجاهات سياسية محددة بل وربما لم تكن ذات اهتمام عام على الإطلاق.

- تتسم أهداف التعليم العالي بالتقليدية، حيث تتجه تلك الأهداف نحو تكوين أفراد يتعاملون مع الأوضاع السائدة والراهنة ويحسنون التجاوب والتكيف معها.

- اهداف البحث التربوي لا تساهم في الارتقاء بمستوى أداء وكفاءة المعلم حتى يواكب التغيرات المتجددة في الفكر والمعاملات، والوقوف على جميع المشكلات التي يعاني منها.

- لن تتضمن أهداف التعليم العالي ضمن أولوياتها في إطار هذا السيناريو تنمية القدرة على الإبداع أو الابتكار أو إعداد خريجين للتعامل مع عصر المعلومات، وبصفة خاصة تنمية قدرة الطلبة على التعلم الذاتي والمستمر، حتى وإن ذكرت الوثائق الرسمية والقوانين خلاف ذلك.

- وجود فجوة قائمة بين الأهداف المعلنة في التقارير والوثائق الرسمية وبين الأهداف التي يتم تنفيذها على أرض الواقع.

- المدخلات البشرية :
من أهم مدخلات البحث التربوي والموارد البشرية المتمثلة فى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، فهما محورالعملية التعليمية وتحدد شكل العلاقة ونوع التفاعل بينهما طبيعة العملية التعليمية.
أما أعضاء هيئة التدريس سيزداد وصفهم سواء لعدم توافر الامكانات والمناخ العلمى المناسب الذى يحفزهم على العمل والانتاج بالاضافة إلى قلة رواتبهم وانخفاض مستوى معيشتهم سوف يدفعهم للهجرة خارج مصر سواء هجرة دائمة أو تعاقدات وإعارات لدول عربية أفريقية وغيرها.
سوف يشهد بدايات القرن الحادى والعشرين هجرة الكثير من الكفاءات العلمية سواء فى هجرة دائمة أو شكل تعاقدات وإعارات لدول عربية وأفريقية مما يحقق ظاهرة نزيف العقول التى ظهرت بوادرها منذ سنوات فإذا كان هناك تذمر واستياء لدى أعضاء هيئة التدريس من وضعهم منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى والذى تمثل فى عدم توافر المناخ العلمى والاجتماعى المناسب لهم فيزداد ذلك سوءا وترديا. كما أن قلة رواتب أعضاء هيئة التدريس سوف تدفعهم لترك أدوارهم العلمية والبحثية وينصرفون إلى أعمال ربحية صريحة أو مقنعة وسينخرطو فى أنشطة عشوائية لن تخدم المجتمع بل قد تزيده تدهورا. أو تتحقق العلاقة المنشودة بين الطالب وأستاذه لانشغال الأستاذ بمجالات أخرى غير تخصصه.
- من العوامل المؤثرة على الدراسات العليا التربوية نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى طلاب الدراسات العليا، فالعديد من كليات التربية في الجامعات الإقليمية، أنشئت وليس بها عضو هيئة تدريس واحد.

المدخلات المادية :

- يُعد القصور في المدخلات المادية والتعويق لإنتاج البحث التربوي من أهم العوامل المؤدية إلى تخلف وتراجع البحث التربوي وعدم مواكبة نظم العصر.

- يظل المصدر الأساسي للتمويل كما هو متمثلاً في الدولة، مع الاستعانة ببعض القروض من هيئات أجنبية واتحادات دولية، وما يترتب على ذلك من ضغوط في تشكيل القرار السياسي وصنع السياسة التعليمية .

- تعد مصر من الدول التي يقل معدل إنفاقها على البحث العلمي، حيث يصل في المتوسط إلى حوالي ٠،٥% من إجمالي الدخل القومي، في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة حوالي ٢،٥٢%.

- متوسط مايتم تخصيصة من ميزانية التعليم العالي لطالب الدراسات العليا(دبلوم، ماجستير، دكتوراه) لا يتجاوز أربعين جنيها.

في ضوء انخفاض ميزانية تمويل البحث العلمي بالنسبة لاحتياجاته الفعلية والمركزية المطلقة فى إدارة الجامعات. والروتين الشديد والبيروقراطية لن تستطيع الإدارة الجامعية مسايرة التحولات التعليمية والمعلوماتية المنتظر حددتها خلال السنوات المقبلة. وهناك احتمالات لاستخدام أساليب ادارية حديثة مثل ادارة الجامعة بالأنشطة وإدارة الجامعة بالأزمات وإدارة الجامعة بالمنظومات المتوازنة وغيرها من الأساليب الإدارية الحديثة ولكن سيتم هذا فى ضوء غياب وعى كامل بكيفية استخدامها وتوظيفها. وستظل الإدارة مكبلة بالعديد من القوانين واللوائح والتشريعات التى ستحول دون استقلالية الجامعات فى إدارة أمورها.

وقد يستجيب بعض الجامعات للتطوير وتستخدم بعض الأدبيات الحديثة والأساليب التكنولوجية إلا أنه سيكون هناك قصور فى تطبيقها وستظل جامعات أخرى تستخدم الطرق التقليدية فى غياب المعايير الآخر المرجعية لضبط الأداء الجامعى. وسيظل الاعتماد شبه كامل على التمويل الحكومى مع انخفاض ما تنفقه الدولة على البحث العلمى وسينعكس ضعف التمويل المخصص للتعليم الجامعى لما سلب على جميع عناصره مما يؤدى إلى تدهور مخرجاته.

وسيواكب ازدياد عدد الطلاب ازدياد حاجات البحث العلمي التربوي من الموارد البشرية والمادية والمالية. ومن المتوقع أن يحدث تقصير فى تلبية هذه الحاجات بسبب شح الموارد المالية والعجزعن مد التعليم الجامعى بالنفقات اللازمة، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من خفض الانفاق وترشيده وبالتالى إلى مزيد من ضعف كفاءة مدخلات التعليم العالى الادارية والتدريسية والبحثية. مما يؤدى إلى تدنى انتاجية التعليم الجامعى.

- المقررات الدراسية :

العملية التعليمية ستظل قاصرة من حيث مضمونها لاعتمادها على موضوعات ومناهج لا تتناسب مع طبيعة العصر الجديد بتحدياته وتقنياته. ستظل المناهج والمقررات الدراسية تعانى من الجمود وعدم ملاحقها للتطور السريع، وستصبح المناهج كلها نظرية وتقليدية لا تستطيع تزويد الطالب بالمهارات التى تساعده بعد تخرجه. فهى مناهج قاصرة على التخصص بمفهومه الضيق ولا يتعدى كونه مجموعة من المقررات. أما طرق التدريس ستزيد من عجز النظام التعليمى لقياسها على الطرق التقليدية. إلقاء المحاضرات والتوجيه المباشر واعتمادها على التلقين والحفظ والاستظهار.

- عدم تناول البحوث التربوية لموضوعات جديرة بالبحث والدراسة، وذات أهمية لقضايا التعليم والتدريب.

- قلة التنوع في طرق التدريس للطلاب على الرغم من توافر أعداد لا بأس بها من أجهزة الحاسب والوسائل الأخرى، وربما يرجع ذلك إلى مناهضة روح التجديد والتطوير.

- ضعف الادوات البحثية المستخدمة في جمع بيانات البحوث التربوية واقتصار أغلبها على الإستبانات، مما يحول دون الوثوق بنتائجها.

- عدم توافر النزعة النقدية في البحث التربوي: حيث لايزال النزعة إلى مجرد الرواية هي الحاكمة لحركة البحث التربوي ، فتقتصر المعالجة على الوصف والتشخيص.

- قلة التنوع فى طرق التقويم وأساليبه المتبعة مع طالب التعليم العالي بغرض تقويم الأداء وزيادة الفعالية.

بالتالى وكنتيجة مترتبة على ماسبق فإن البحث التربوي بالظروف التى عاشها فى الماضى ومازال يعيشها يصعب عليه أن تشارك فاعلية فى تخليص المجتمع المصرى من التبعية للتكنولوجيا الأجنبية، بل والأكثر من هذا أن هذا النوع من التعليم

وبهذه الظروف وبما يتم داخله من ممارسات وإجراءات يعمل على تعميق ظاهرة التبعية على اختلاف صورها وأشكالها.

وإلى جانب هذا الوجه السلبى يتوقع استمرار فى الجوانب الإيجابية كاتحاجة الفرصة المختلفة للتعليم العالى بانشاط أنماط أخرى من المؤسسات التعليمية وأن تساعد مجانية التعليم على اتاحة الفرص للفئات المحرومة والأقل حظاً فى الحصول على حقها من التعليم الجامعى ويرتفع بذلك المستوى التعليمى للسكان. وقد تعدل هذه الصورة المتدهورة للبحث التربوي إذا تحققت تنمية اقتصادية فى المجتمع لأن معظم مشكلاته ذات طبيعة اقتصادية.

البديل الثانى : السيناريو الإصلاحي :

يقوم هذا البديل على افتراض أساسى مؤداه استمرار الأحوال الاجتماعية والاقتصادية على حالها فى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وهذا الوضع سيحول دون اصلاحات كثيرة على البحث التربوي وإن كان هناك من إصلاح فسيكون جزئى ضمن استمرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسوف يعمل المجتمع على وقف تدهور الأحوال والسعى لتحقيق قدر من التنمية والازدهار. وبالطبع سيؤثر ذلك على البحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي خاصة .
ومن هذا المنطلق سيكون بإمكان البحث العلمي التربوي فى مصر أن يتجاوز الدور الذى عاشه فى الماضى ويعيشه فى الحاضر وينطلق إلى آفاق أرحب لتحقيق دور أعمق وأكثر فاعلية فى تطويرالواقع المصرى.
على المستوى الاقتصادى :

سيحدث تحسن جزئى فى بنية الاقتصاد المصرى ويتعدل أنماط الانتاج والاستهلاك ويتم تنفيذ عدد من مشروعات التنمية الشاملة التى تسعى إلى تطوير المجتمع وحل مشكلاته.

- العمل على المشاركة في البحوث التربوية من جانب رجال الاقتصاد والاجتماع .
- النهوض بالانتاج الاقتصادى والثقافى والبشرى كبداية لاسهام مصر فى السوق العالمى والاقليمى.
- سوف تقل التبعية للدول الأجنبية وخاصة التبعية الاقتصادية بحيث تصبح لنا القدرة على تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها.

على المستوى الثقافى :

تعميق البعد الثقافى والتأكيد على عدة ركائز أساسية منها الاهتمام باللغة القومية، والفكر الدينى السليم، واكتساب اتجاهات ايجابية نحو القيم الاجتماعية السامية كالمواطنة والانتماء والولاء للوطن، والتعامل مع التحدى الحضارى الذى تواجهه. أيضا الاستعداد لمواجهة الغزو الثقافى مع تقليل فرص الافتراض الغربى للمجتمع المصرى. واعداد المواطن المستنير الذى تتوافر لديه الحساسية للتغيرات والتطورات التى تحدث حوله بحيث يكون قادرا على الصمود أمام تيار الثقافات التى تفرض عليه عبر الانترنت والأقمار الصناعية والفضائيات.

- "لابد من تحصين جيل الشباب من الباحثين وطلاب الدراسات العليا بعقيدة الإيمان بالله، والأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية. فبدون الإيمان بالله لا حياة.. وبدون الأخوة في الله لا توجد الأمة. وبدون الأخوة في الإنسانية تغرق "السفينة الإنسانية" كلها.
- "المتانة الشخصية، جسدياً ونفسيا، باعتبارها شرط كل اقتدار. فالمستقبل يقوم على القدرة من خلال تعظيم الطاقات الحيوية".
- "بناء الاقتدارالمعرفي. وذلك هو الشرط الحاكم لبناء القدرة الذاتية التي تستند إليها القوة والمكانة".

من المتوقع أن يزداد الاهتمام بالتنمية الثقافية عن طريق التعريب وتدريس المواد التراثية.
فعلى المستوى الاجتماعى:

اتباع سياسات تنموية لخفض معدلات الزيادة السكانية مما يؤدى لانخفاض معدلات البطالة واتساع فرص العمل أمام خريجي البحث التربوي أيضا يحدث انخفاض فى حجم الأمية بأنواعها الأبجدية والثقافية والتكنولوجية مما يعمل على زيادة الموارد وارتفاع دخول الأفراد، وزيادة فعالية القطاع الأهلى والجمعيات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المعرفى مما يحقق الديمقراطية ويرسى قواعدها وتوسيع نطاق الديمقراطية المتاح على نحو يسمح بمشورة أكثر إيجابية.

- وجود فلسفة ورؤية واضحة للتعليم العالي تنبع من فلسفة المجتمع المصرى وحاجاته ومتطلباته وتطلعاته من ناحية ، وتراعي طبيعة العصرالذي نعيش فيه ومتطلباته وتحدياته من ناحية أخري .

- المواطنة تعبير أساسي عن المساواة بين كافة أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات .
- الديمقراطية باعتبارها أكثر من مجرد نمط من أنماط الحكم .
- المراجعة المستمرة للواقع التربوي، والتقييم المستمرلها في ضوء أهداف واحتياجات المجتمع، ومتطلباته التربوية.

على المستوى التعليمي :

- المزيد من البحوث التربوية نحو توسيع مجالات البحث بحيث تشمل ظروف التعليم في أكثر من دولة واحدة، ومن هنا نشأت فكرة البحوث الإقليمية مثل المركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها في البلاد العربية التابع لليونسكو.
- العمل على قيام بعض المؤسسات التربوية المهتمة بالبحث التربوي بالبحوث المقارنة على المستويين الإقليمي والدولي.
- العمل على الربط بين نتائج البحوث التربوية، وقيمتها التطبيقية .
- المزيد من التوسع في رسالة مراكزالبحوث التربوية، بحيث تشمل مختلف نواحي العملية التربوية، وبحيث يكون فيها مختلف التخصصات.
- أن تتم عملية الإصلاح بالتنسيق والتكامل مع إصلاح شامل للتعليم قبل العالي.
- مضاعفة الإنفاق على التعليم العالي، وضخ استثمارات ضخمة في هذا المجال.
- إتاحة التعليم العالي للجميع وفي كل الأعمار.

- التحول إلى التلاحم بين البحث العلمى ومجال البحث العلمى واختصار زمن التعرف على النتائج وتطبيقاتها إلى مسار موازياً للبحث تماماً في الزمان والمكان نتيجة حتمية للعجلة المتسارعة فى معدل تقليص الفاصل الزمنى من ناحية والتطبيق التكنولوجي من ناحية أخرى.

تداعيات السيناريو الإصلاحي :

ترتبط أحوال البحث العلمي التربوي بالظروف والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية كما يرتبط بالضغوط والمشكلات الاجتماعية والثقافية كموقف المجتمع من التعليم العالي وسياسات الدولة نحوه وتوفر الموارد البشرية والامكانات المادية له. وسوف تتأثر عناصرالبحث التربوي على النحو التالى:

وستستمر العناصر المختلفة لمنظومة البحث التربوي مثل :

- الأهداف:

- إعادة صياغة الأهداف بحيث تكون ذات مردود إيجابى مع محاولة ترجمتها إلى أهداف سلوكية يكون لها أثرها فى إحداث التعديل والتغير المطلوب فى سلوك الأفراد.
- سوف تتغيرالأهداف لتناسب الظروف المجتمعية والتطورات العلمية فتركز على تكوين الشخصية المتكاملة للفرد وتنميته ثقافيا واجتماعيا ودينيا وفكريا واقتصاديا الأمر الذى يسهم فى تحقيق التنمية البشرية للمجتمع.
- الاهتمام بالأهداف التى تؤكد مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب والعدالة فى توزيع الخدمات.
- يهدف التعليم العالي في إطار السيناريو إلى تحسين الكفاءة والجودة للخريجين من خلال القيام بتدريس العلوم المستقبلية .
- كما تتضمن أهداف التعليم العالي ضمن أولويتها ، تزويد جميع الطلبة بخبرات تعليمية تلبي احتياجاتهم الأساسية مطلبًا أساسيًا لدفع عملية التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

تعد أهداف التعليم العالي بهذه الكيفية ضمن الإطار العام لسياسة تنمية التعليم في مصر- حيث يضمن تحقيق إصلاح التعليم وتطويره بما يؤدى لتنميته ووفائه باحتياجات المجتمع.

- المدخلات البشرية :

في ظل هذا البديل من المتوقع تحسن ملحوظ فى إعداد وأداء أعضاء هيئة التدريس حيث يتم توفير حد معقول من الرعاية الاجتماعية والقيمة لهم مع تحسين أوضاعهم المادية لحد ما مما يدفعهم لمزيد من العمل والانتاج بنفس راضية.

- كما سيتم توفيرالظروف المناسبة والمناخ العلمى الملائم للكفاءات والقدرات العلمية وبحيث تكون عوامل جذب لإعادة العقول المهاجرة والحد من هجرة الكفاءات العلمية للخارج.

- استمرار إعداد المعلم الجامعي مع إدخال بعض التحسينات في طريقة الإعداد، تتمثل في التعامل مع الحاسب والإنترنت وكيفية استعمال ذلك في التدريس للطلبة .

- إدخال مزيد من التحسينات في برامج تدريب عضو هيئة التدريس حيث سيشرف على تلك البرامج .

المدخلات المادية :

- محاولة النهوض بالعملية الإدارية داخل منظومة البحث العلمي بوظائفها المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة ومتابعة مع إعادة النظر فى ضوء القوانين واللوائح المنظمة للعمل الإدارى بالبحث العلمي.

- من حيث التمويل فلن يكون هناك اعتماد كلى على التمويل الحكومى بل إدخال نظام التمويل الذاتى للبحث العلمي التربوي عن طريق القيام بالمشروعات البحثية وتقديم الاستشارات للمؤسسات الانتاجية بالمجتمع. مما يزيد من الموارد المالية للبحث التربوي فيتحسن الأوضاع لحد ما ولكن بقدر لا يفى بجميع الاحتياجات والمتطلبات الأساسية.

- تحديث القوانين والتشريعات وتطويرها المرتبطة بمؤسسات البحث العلمي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية .

- المقررات الدراسية :

- تحسن نوعى ملحوظ فى العملية التعليمية حيث يتم تطوير نظم الدراسة ومناهجها وتطوير المحتوى العلمى للمناهج والمقررات الدراسية، كما يكسب المناهج الخصائص المطلوب تحقيقها من تعلم ذاتى وبحث وتنقيب وسيتم التركيز على ارتباط المحتوى الدراسى والتعليمى بمشكلات المجتمع وخططه وانجازاته بحيث يخدم الخريج فى حياته العملية كل ذلك سوف يؤدى إلى تحسين خصائص خريجى التعليم الجامعى وينتج لهم أبواب العمل المغلقة.

- يتم تعديل وتطوير نظم الامتحانات والتقويم لتقيس الجوانب المهارية أكثر من الجوانب المعرفية، كما يزداد التوجه نحو تطوير ورفع كفاءة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ودعمها بالامكانات اللازمة مع توجيهها إلى التخصصات والمجالات اللازمة للنهوض بالاقتصاد القومى وخدمة المجتمع.

المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ السيناريو الإصلاحي :

- الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي الهائل والاستخدام المتقدم للتكنولوجيا الحديثة ، والنظريات العلمية الحديثة ، تفرض كلها عائقًا أمام استمرار هذا السيناريو، لانه يفرض زيادة سرعة التغيير، والتخلي عن التغييرالبطئ.
- تنامي الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مع ضعف الإشباع المادي والمعنوي للمعلم الجامعي والقيادات التعليمية .
- القوالب الإدارية الجامدة والتحول من الأنماط التقليدية التسلطية للإدارة التقليدية العقيمة، إلى الإدارة العلمية المستنيرة بالعقل والقلب المفتوح والقائمة على الشورى وعلى المشاركة، وخلق الجو الصحي المناسب الذي يدفع الباحثين إلى الابتكار والخلق والأبداع وإضافة الجديد المستحدث والتطوير والارتقاء......
- معوقات التي تحدُ من انطلاق الدولة إلى مصاف الدول المتقدمة، ومستوى التنافس الحضاري في نظام العلم والتعليم، وهذا يتطلب إعادة النظر في فلسفة التعليم، وإعادة النظر في كافة أنظمته، ولوائحة، وقوانينه التي يسير في إطارها كل مؤسسات البحث التربوي.

- البديل الثالث : السيناريو الابتكاري :

هذا السيناريو قائم على فرضية مؤداها ؛ إطلاق طاقات الإبداع والابتكار الكامنة في المجتمع من أجل التنمية المستدمة في جميع المجالات وبخاصة بعد قيام الثورة المجيدة (٢٥ يناير ٢٠١١) التي نعدها هي نقطة الانطلاق لهذا السيناريو.
" تنبثق الرؤية هنا من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ؛ فالثورة فكر عبقري، وعمل استثنائي في حياة الأمم والشعوب، ولحظة تاريخية فارقة بين ما كان من حال وبين ما تريده الإرداة الثورية من طموح وآمال. وتقاس قوة الثورة بمدى ما تحدثه من تطوير في البنية الفكرية والمؤسسية للمجتمعات، فالثورة الحقيقية هي التي تطور الفكر وترقي بواقع الإنسان والحياة.
إن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هي ثورة بهذا المعنى، حيث وصلت قوة تأثيرها إلى عمق المجتمع وحياة الناس وأفكارهم، كما تأكد تأثيرها على النطاقين الإقليمي والدولي.
لقد أصبحت الثورة منبراً للتثقيف الثوري السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومنفذاً للتحول من مجتمع " الرعية" أي الميراث الذي يرثه الحاكم ، ثم يقوم بتوريثه لأبنائه، إلى المجتمع " المواطنة" ، أي مجتمع العيش، والحرية، والكرامة، والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ".

في ضوء أهداف الثورة يستند هذا السيناريو على الفروض الأتية :

- "نريد تعليماً ينبثق من التصور الإسلامي للإلوهية، والكون والإنسان والحياة" .
- "نريد تعليماً يبني عقيدة الإيمان بالله ، والأخوة في الله، والأخوة في الوطن، والأخوة في الإنسانية، ويرسخ قيم العلم، والعدل، والحرية، والوحدة والإحسان في العمل، ويقيم مشاعر العدل والسلام في عقول البشر".
- "نريد تعليماً يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها، ويحفظ لها مكانتها في الأرض ومنزلتها في السماء".
- "نريد تعليماً يستفيد من تجارب الآخرين ، ولايقلدهم ؛ حتى لا يصبح مسخاً مشوهاً لا إلى هولاء ولا إلى هولاء ، بل يسهم في حاضر الإنسانية وصناعة مستقبلها بجزء عربي وإسلامي بحت" .
- "نريد تعليماً يبني قناعات التغيير والتطوير".
- "من التزامن المحكم إلى الزمن المرن".
- "من ديمقراطية التمثيل الشمولي إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية".
- "من التخطيط الجزئي إلى التخطيط الكلي الذي يعمل حساباً لكل عناصر النظام" .
- "من التركيز الجغرافي إلى الانتشار".
- "من الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات" .
- "من النظام الهرمي إلى النظام الشبكي".
- "من المركزية المفرطة إلى نوع من اللامركزية الوسطية" .
- "ينتقل بالأمة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المعرفية".
- "ينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية" .
- "من التخصص الضيق إلى المرونة، والتخصصات البينية ، والمعرفة الشاملة" .
- "من اقتصاد الرأسمالية المنفلتة من كل قيد إلى اقتصاد الحرية المنضبطة بقيم العدالة الاجتماعية" .
- "من سياسة التبعية إلى سياسة العزة والكرامة واحترام الذات".
- "من التفكير الخطي إلى التفكير المنظومي والتفكير الابتكاري".
- "من الضغوط الخارجية إلى التأكيد على الطابع الوطني والعربي والإسلامي والعالمي.
- "من النظام الهرمي إلى النظام الشبكي ، والنظام الشجري".
- "نريد مجلساً وطنياً للتعليم والبحث العلمي، يضع الرؤى والمعايير والسياسات : ويعهد للوزارات وضع الخطط والاستراتيجيات لتنفيذ هذه الرؤى والسياسات".
- تعليم يقدرهم على حسن استخدام المعرفة – بحكمة – في التفكير ، والتعبير، والاتصال، والإنتاج ، وحل المشكلات، ورسم السيناريوهات، وبناء العلاقات، وتصميم الأجندات، وتحديد الأولويات ، وتنظيم الوقت ، وإدارة الأزمات" .

-

تداعيات للسيناريو الابتكاري:

فى ظل هذا التصور ستعلو مكانة البحث التربوي ويصبح هو سبيل الأمة نحو التقدم وسيقع على عاتقه صنع الإنسان المفكر والمبدع القادر على التخيل والمبادأة والنقد والإبتكار. وفى هذا السياق سوف تتغير وتتطور أهداف البحث التربوي وسيكون فى مقدمتها.

وإن كانت الأهداف من قبل مجرد شعارات وهتافات تتردد على ألسنة المسئولين عن البحث العلمي إلا أنها ستأخذ موقعها من التنفيذ فى سياق هذا التصور، ولن تقع مسئولية تحقيقها على عاتق رجال التعليم والقائمين عليه فقط وإنما ستصبح مسئولية المجتمع كله بمنظماته ومؤسساته وأفراده .

توجد مجموعة من العوامل الحاكمة التى تنشئ تداعيات للسيناريو الابتكاري هي :

- ديمقراطية التعليم لا تتحقق مع المركزية ؛ فالمركزية المفرطة والديمقراطية لا يجتمعان، لذا يجب تقليص مركزية الإدارة في التعليم ؛ وذلك لتخفيف العبء عن الحكومة، ولتشجيع المواطنين على المشاركة في تحمل أعباء التعليم إدارة وتمويلا.
- لايمكن استقلال التعليم مع مركزية الإدارة، فالإدارة المركزية تقضي على الاستقلال والمبادرات الفردية.
- النظام المركزي عقبة أمام التطوير، لما يترتب عليه من قيود تعوق الحركة ، وتضعف المبادرة ، وتبعد مشاركة القدرات المحلية ومؤسسات الإنتاج عن الاهتمام بقضايا التعليم والتعاون في حلها.
- لابد من وضع أسس واضحة لاختيار القيادات ولجذب أقدر العناصر على الإدارة ، بحيث تكون صاحبة رؤية واضحة، قادرة على تقديم برامج بأهداف تسأل عن تنفيذها بنجاح ومع التفرغ الكامل لمهام الوظيفة.
- دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة، ومهمة وزيرها الرئيسة هي توزيع ميزانية التعليم كل عام على المحافظات ، والمحافظة على المستويات المعيارية للتعليم التي يضعها المجلس الوطني للتعليم والبحث العلمي ومراقبة هذه المستويات، وإشاعة روح التنافس الإيجابي بين المحافظات لتجويد نوع التعليم وتطويره
- إرادة سياسية تؤمن بأن التعليم والبحث العلمي قضية أمن قومي ، وأن له الأولوية الأولى في ميزانية الدولة.
- النظام الاستبدادي والمجتمع المدني المشارك بإيجابية ونشاط لا يجتمعان؛ وهذا يقتضيـ تغييرالبنية الذهنية والتشريعية في المجتمع عن طريق التربية والتعليم والإعلام.

وستستمر العناصرالمختلفة لمنظومة البحث التربوي مثل :

- الأهداف:

لكي تتحقق الأهداف الثورية السابقة لابد أن يقام نظام التعليم على هيكلية متنوعة التنظيمات، تكون قادرة على انتزاع الأمة من سناريو التدهور الذي نحن فيه، إلى سيناريو التماسك والصمود، وصولاً إلى سيناريو الانطلاق والتقدم .

- **المدخلات البشرية :**

نتيجة لتحسن أوضاع المجتمع وحدوث طفرة فى التنمية الشاملة سوف يتهيأ المناخ العلمى المناسب لعضو هيئة التدريس بالجامعة وتتوفر له كافة أوجه الرعاية المختلفة الصحية والاجتماعية والثقافية مع زيادة العائد المادى مما يؤدى إلى زيادة فعاليات عضو هيئة التدريس التعليمية والبحثية والأنشطة الأكاديمية.

والشباب (الموارد البشرية) هم وقود هذه الثورات وهم الذين أشعلوها وحركوها وهم الذين كان النور الغربي يخايل عيونهم وينتظرون أن يروا بلدهم في تقدم وازدهار كما البلدان الأخرى. وعليه فإن هذه الموارد البشرية التي هي جزء رئيسي وأساسي من عملية البحث التربوي لابد أن تمد رياح التغيير إلى العملية البحثية تكون النتيجة المرجوة من الثورة كما أرا دها الثوار.

المدخلات المادية :

كان منطلق الثورة يقوم على ثقافة التغيير الجذري وإعادة الهيكلة، وتُعدالثورة الشرارة الأولى للتغيير وبداية التجديد والتطوير حسب قواعد النظم العالمية وحسب النسق الدولي، وتأتي بعد ذلك خطوات التجديد وإعادة البناء والتخطيط للمستقبل وفق قواعد العلم ونظم التحديث. فينبغي أن تتجنب" كل المعوقات التي تنتج بسبب العجز المالي في ميزانية البحث العلمي منذ اتخاذ القرار بتنفيذ البحث وحتى الانتهاء منه، وتشمل كل أطراف العملية البحثية(الباحث والكوادر الفنية المعاونة والمكان الذي يجري به البحث ،المعمل أوالحقل أو المصنع).

- المقررات الدراسية :
أهمية التنوع والتمايز فى البرامج والمقررات الدراسية والمناهج الجامعية لتلبية الاحتياجات المختلفة للطلاب، والتوافق مع تطورات سوق العمل وقطاع الانتاج والخدمات والاهتمام بقيام رحلات لطلاب الجامعة لمراكز البحوث لكى يطلعوا على أحدث ما يجرى من أبحاث فى هذه المراكز العلمية.

وبعد عرض البدائل الممكنة والمعمل حدوث أى منها مستقبلا فى منظومة البحث التربوي يتضح أن البديل الثالث هو البديل الذى يجب أن يكون عليه البحث التربوي ليدخل القرن الواحد والعشرين وهو يمتلك أدواته وأسلحته لمواجهة أى تحديات أو متغيرات مستقبلية. وفى ظل هذه البدائل الثلاثة المحتملة لمستقبل البحث العلمي التربوي فى مصر وفى ضوء آراء أساتذة وخبراء التعليم العالي والبحث التربوي بالمجتمع المصرى يمكن الخروج بتصور مقترح لتطوير البحث العلمي التربوي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر.

وسوف يتم عرض هذا التصور من خلال احدي عشر بعداً وذلك على النحو التالى:

البعد الاول : بناء فلسفة جديدة للبحث التربوي:

- يختص المجلس الوطني للتعليم والبحث العلمي بوضع فلسفة وسياسة وطنية للتعليم بكل أنواعه وجميع مراحله، وتحقيق التكامل فيما بينها، والنهوض بالبحث العلمي، ووضع المعايير الوطنية لجودة التعليم والبحث العلمي، ومتابعة تنفيذ ذلك.
- تفعيل دورالمركز والوحدات ذات الطابع الخاص لتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمجتمع.
- المواطنة تعبير أساسي عن المساواة بين كافة أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات .
- الديمقراطية باعتبارها أكثر من مجرد نمط من أنماط الحكم .
- العدالة الاجتماعية القائمة على حسن استثمار الموارد ، والإنصاف في توزيع ثمار التنمية ، هي أساس في توفير حياة كريمة في مواجهة الفقر.
- يجب أن تتاح الحرية الإدارية لمؤسسات التعليم العالي في اختيار النظم والآليات التي تكفل لها المرونة والفاعلية في تحقيق الرسالة والهدف وأداء المهام في ظل الأعراف والأخلاقيات المهنية والإنسانية.
- يجب أن تشارك الجامعة ببحوثها وخبراتها في تنمية المجتمع المصري بعد الثورة.
- يجب أن يؤكد البحث التربوي على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بعد الثورة في مصر.

البعد الثاني : أهداف للبحث العلمي التربوي :
فى ضوء ما تم عرضه فى الإطار النظرى للدراسة من واقع البحث التربوي في ضوء مدخلاته – علياته – مخرجاته يمكن تحديد مجموعة من الاهداف للبحث العلمي التربوي في ضوء الثورة ،على النحو التالي :
- بناء الثقة بالنفس وإرادة التغيير: لابد أن يؤدي البحث التربوي إلى بناء الثقة بالنفس باعتبار ذلك ركيزة أساسية لدعم قدرة الإنسان على المبادرة وبالتالي قدرته على الاختيار ثم الانتقال إلى إرادة التغيير.
- تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني : يقول ك . ناتوار سنغ رئيس وزراء الهند : نحن من الضخامة بحيث نستعصي على أن يدفعنا أحد، ومن الكرامة بحيث لا نكون تبعاً لأحد، ومن الاستقلالية بحيث لا نكون عملاء للأخرين .
- بناء ثقافة الحوار: الحوارأسلوب من التعامل فيما بين الناس أساسه الإحساس بمساواة كاملة بين كافة أبناء الأمة لا تتميز فئة ولا تتمايز عن غيرها من بقية الشرائح والفئات لأي سبب من الأسباب.
- بناء قدرات التفكيرالعلمي والتحليل الناقد والتفكيرالإبداعي : لم تتقدم الإنسانية إلا عندما انتقل الإنسان من مرحلة التفكير الخرافي والأسطوري إلى مرحلة التفكيرالعلمي .

- تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء : العدل هو قيمة كل القيم فالحق والخير والجمال كل منها أساسه عدل، والحياة تفقد معناها الإنساني إذا فقدت قيمة العدل.

- التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة : التنمية تغييرهادف ومقصود ومخطط للانتقال بالإنسان والمجتمع من وضع غيرمرغوب فيه إلى وضع يصبو للوصول إليه، وفق خطط ومنهاج شامل قائم على دراسة موضوعيه للواقع الإنساني المعاش بكل جوانبه.

- إدخال البعد الثقافى والإنسانى فى إعداد طلاب الجامعات.
- يقصد بالبعد الثقافى هنا تزويد طلاب البحث التربوي بالمعارف والاكتشافات والاختراعات من خلال آليات وأساليب معينة بطريقة يمكنهم من توظيفها فى حياتهم بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع. هذا إلى جانب إتاحة الفرص أمامهم لممارسة القيم الدينية والاجتماعية والسلوكية والوطنية والأخلاقية وغيرها .
- تشجيع الطلاب على ممارسة التعلم الذاتى .
- الإرادة السياسية التي تؤمن بأن التقدم لن يكون إلا عن طريق التعليم المتطور.
- التمويل اللازم للتطوير، وجعل ميزانية التعليم أهم وأعلى بنود الميزانية العامة ، باعتبارها أن التعلم هوعملية أمن قومي .
- وضع استراتيجية تعليمية تتسق فيها الهيكلية العامة مع المنهجية الفنية.

البعد الثالث : الباحثون:

- وضع استراتيجية كمية ونوعية لاعداد الخريجين فى مختلف التخصصات وفقا لحاجات سوق العمل وما يتطلبه ذلك من التخطيط المتكامل بين هيكل التعليم والبحث العلمي، وهيكل العمالة.
- ضرورة مشاركة رجال الأعمال مشاركة فعالة فى تحديد السياسة التعليمية وتحديد التخصصات ومستويات المهارة المطلوبة والتى تتوافق مع متطلباتهم.
- توفيرالمناخ التربوي المناسب للباحثين التربويين في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يؤدى إلى زيادة اقبالهم على ممارسة العمل البحثي واتقانهم له.
- التأهيل العلمي المستمر للباحثين عن طريق إلحاقهم بالدورات التدريبية العلمية التي تقوم بتنظيمها الهيئات والمؤسسات العلمية ويحاضر بها نخبة من الخبراء......
- العمل على إرسال الباحثين بصفة دورية إلى مراكز البحوث العلمية للإحاطة بالجديد ، وذلك في إطار لتبادل العلمي المشترك.
- العمل على إنشاء رابطة للباحثين التربويين بمؤسسات البحث التربوي؛ لتقوية شعورهم وانتمائهم لمجال البحث التربوي.

البعد الرابع: - أعضاء هيئة التدريس :

يتطلب إعداد الأستاذ القادرعلى بناء الشخصية المستقلة القادرة على التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات في مصادرها، وعلى إعادة صياغة المعلومات في نسق معرفي وإبداعي، وعلى الاستخدام الأمثل لها وتوظيفها في حل المشكلات، ورسم السيناريوهات المحتملة للمستقبل.

للحصول على هذه النوعية من أعضاء هيئة التدريس :

- لابد من الاهتمام بمهنة التعليم والتعلم بوصفها مهنة زراعية الإنسانية، والأساس في رقي الإنسان وتقدم المجتمع .
- تعزيز مكانة الأستاذ وعضو هيئة التدريس المادية والأدبية والاجتماعية .
- الارتقاء بالمؤسسات الجامعية والتربوية وحفز العناصر المميزة على الانخراط في هذه المهنة المقدسة.
- إعلاء قيمة التميز، فيحق للمؤسسة التعليمية منح مميزات مادية بناء على التميز، ويعرف التميز هنا في العديد من المجالات مثل التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتسويق الخدمات الجامعية والعلاقات الدولية...ألخ، ويعامل أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد والجامعات التي حصلت على شهادة الاعتماد المحلية أو الدولية معاملة مادية وأدبية ملائمة .
- إعلاء قيمة التفرغ ، فتفرغ أعضاء هيئة التدريس هو الأساس، حيث إن تفرغهم يتيح لهم القيام بالمهام المطلوبة منهم في التدريس والبحث العلمي، وتطوير البرامج والمقررات ، وتحديث المعامل والورش، ومتابعة الطلاب، ومشاركتهم في النشاط الجامعي، وكل الأعمال الإدارية التي توكل إليهم.
- تطبيق التقويم المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وكل الأنشطة الجامعية، وذلك في إطار مجموعة من الضوابط التي تتناسب ومكانتهم الجامعية.
- استمرار عضو هيئة التدريس الذى يؤدى واجبه بشكل مميز في عمله بغض النظر عن السن، طالما أنه قادر على ذلك ، من غير أن يتقلد مناصب إدارية بعد سن السبعين ميلادياً .
- إعداد المناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس لزيادة فاعلية انتاجهم من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، وتخفيف الأعباء التدريسية ليمكن من إجراء البحوث ومهامه الأخرى مع ضرورة زيادة رواتبهم وهذا ما أجمعت عليه عينة الدراسة.

البعد الخامس: المدخلات المادية :

- البحث العلمي قرين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوصفها بيوت الخبرة ومحاضن الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى المراكز البحثية المتخصصة.
- تخصيص ٣% من الدخل القومي على الأقل للبحث العلمي، فالتقدم لا يمكن أن ينهض إلا به، كما يجب أن يتبرع له الأغنياء وأن تسهم في ميزانيته مؤسسات الإنتاج المختلفة ورجال الأعمال، والأوقاف الخيرية.
- لابد من الحرية المالية في تحديد بنود الصرف وأساليبه من الموازنة الخاصة بالمؤسسة، وفي إطار السياسة العامة والأهداف الموضوعة ، مع خضوعها للمحاسبة المالية من الجهات الرقابية، وضرورة إعادة النظر في قواعد النظام المحاسبي للتلائم مع المرونة الواجب توافرها لمؤسسات التعليم العالي الحكومية بوصفها هيئات مستقلة، لها الحرية في إدارة مواردها المالية وتنميتها بمختلف الأساليب.
- تمويل التعليم في الدولة الديمقراطية يجب أن يكون همًا مجتمعيًا وشأنًا مشتركاً بين الحكومة والشعب .
- ربط البحث العلمي التربوي بالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، وربط كل ذلك بالخطة القومية للبحث العلمي.
- انشاء شبكة معلومات تربط بين المكتبات المركزية فى الجامعات المصرية وبين المكتبات الهامة بالدول الأجنبية.
- ـ انشاء مراكز بحثية بالجامعات تقوم بتسهيل العملية البحثية للطلاب والباحثين.
- تحديد ميزانية مستقلة للمكتبات الجامعية ويترك للمكتبات حرية انفاق هذه الميزانية على الأبواب المختلفة لها.
- تحديث المكتبات الجامعية بتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة، مع وجود نظام جيد للفهرسة والتخزين على الكمبيوتر، وربطها بقواعد بنوك المعلومات المحلية والعالمية بهدف تحسين الخدمة المكتبية لأغراض التعليم والبحث العلمى.

البعد السادس : التسجيل :

إن مهمة التعليم الأساسية هي تأهيل القوي البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة ، وتنظيم المجتمع والدولة وإدارتها سياسيًا واقتصاديًا زاجتماعيًا ، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية فإن على التعليم العالي والجامعي ما يأتي:

- إعادة النظر في اختيار طلاب الدراسات العليا.(تحتاج إلى بحث علمي).
- إعادة النظر في اختيارالمعيدين، وأعضاء هيئة التدريس، (تحتاج إلى بحث علمي).
- إعادة النظر في برامج التدريب المهنية لأعضاء هيئة التدريس . (تحتاج إلى بحث علمي).
- تشجيع الباحثين على القيام بمسح شامل ودراسة وافية وفعلية للموضوع الذي يود التسجيل فيه.

- تطوير نظام قبول الطلاب فى الدراسات العليا من خلال وضع اختبارات لقياس القدرات البحثية والمهارية والعقلية للطالب.
- يتاح للطلاب قدر كبير من الحرية في تحديد واختيار برنامجهم الدراسي .
- توفير الرعاية الكافية للطلاب الوافدين وأبناء المصريين العائدين من الخارج وتوفير أفضل السبل لتقديم الخدمة لهم.

البعد السابع: الإشراف البحثي :
- تحديد معايير للتقارير الدورية يضمن تحقيق العدالة.
- يتعلم الباحثون بالتدريب على مهارات البحث التربوي والاستفادة من خبرة المشرفين.
- تقدم حوافز مادية للمشرفين وفق قواعد محددة لضمان العدالة.
- تقدم برامج لتدريب المشرفين في البحث العلمي التربوي على الإشراف الفعال.
- تحقيق الموضوعية والحيدة والمساواة في التعامل مع الطلاب .

البعد الثامن: المقررات الدراسية :

- إدخال التخصصات الحديثة مثل تكنولوجيا الفضاء، وهندسة الجينات، والطاقة البديلة في البرامج الدراسية ، مع ضرورة تطوير المناهج باستمرار بما يتمشي مع احتياجات المستقبل.
- يجب أن تتاح الحرية الإدارية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التربوي، في اختيارالنظم والآليات التي تكفل لها المرونة والفاعلية في تحقيق الرسالة والهدف وأداء المهام في ظل الأعراف والأخلاقيات المهنية والوطنية والإنسانية.
- تطويرمناهج الدراسات العليا التربوية والإشراف على الرسائل العلمية ووضعها ضمن معايير تقويم الأداء لأعضاء هيئة التدريس.
- استخدام طرق التدريس التى تساعد الطلاب على التعليم الذاتى وتجعل الطالب قادرا على البحث عن المعلومة والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتمكنه من استخدام المراجع العملية وعدم الاعتماد على الكتاب الجامعى فقط.
- تستخدم البرامج أساليب التدريس التي تنمي القدرة على المشاركة والإبداع والابتكار.
- يتم استخدام اساليب واستراتيجيات تدريس جامعية متطورة، مع تعزيز مقرر مناهج البحث.

البعد التاسع : المناقشة والحكم :
- تعظيم الإفادة من العلماء المصريين بالخارج في تطوير برامج الدراسات العليا، والمشاركة في الإشراف على الرسائل ولجان التحكيم والمناقشة.
- تحديد معايير ومؤشرات لمناقشة الرسائل الجامعية (ماجستير_ دكتوراه) والإلزام بهذه المعايير من قبل الطالب والمشرفين والمناقسين عند منح الدرجة للطالب.
- تقويم الطالب بناء على درجة تقويمة في المقررات ، بالإضافة لمناقشتة في رسالة علمية مناقشتة علنية.

البعد العاشر : عناصر بشرية قادرة على النمو الذاتي والتنمية المهنية :
- التحول من أساليب التفكيرالخطي إلى أساليب التفكيرالمنظومي وخرائط المعرفة.
- هدم الحواجز المصطنعة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- القدرة على التواصل العلمي والمهني مع العالم الخارجي.
- إيجاد مناخ من التنافس الشريف، يسمح من جانب بظهور رأس المال الفكري، ويحقق الميزة النسبية من جانب آخر.
- إيجاد شبكة داخلية لتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الناجحة، وتعميمها مع المحافظة على حقوق الملكية الفكرية لصاحبها الأساسي.
- إيجاد آلية لاستقطاب المتميزين، ليعملوا ضمن أعضاء هيئة التدريس .
- إظهارالوعي بدوره في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة في ضوء المتغيرات العالمية، والإقليمية.
- القدرة على التواصل المستمر مع المعرفة وتوظيفها بالطرق التي تفيد مجتمعه.

- القدرة على الإبتكار.
- استقلال الفكر والقدرة على التحليل والاستنباط.

البعد الحادى عشر: إقبال المؤسسات الاجتماعية على الخريجين وتشغيلهم في الاماكن المناسبة :

- ضرورة التوعية والإعلام للشرائح والأطراف المعنية بالبحث التربوي .
- التواصل بين المناطق التعليمية، الجامعات الإقليمية ومراكز البحث للتعرف على احتياجات سوق العمل فهو الفيصل فى تحديد الاحتياجات، وإلزام الجهات الاجتماعية المختلفة بالتعامل مع مؤسسات البحث التربوي لمحاصرة المشكلات التى تواجهها.
- العمل على نشرمراكز البحث جغرافياً لتغطية جميع بيئات الجمهورية، مع وجود نظام حوافز ملائم للمجهودات في البحوث التربوية.
- وجود برامج لتنمية الطلب الاجتماعي على البحث التربوي .
- توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع .
- إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
- توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

- مراجع الفصل الثالث:

- المجالس القومية المتخصصة، مشروع إصلاح جذرى للتعليم فى مصر، الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٤٣، نوفمبر ١٩٩٢
- جاك ديلور وآخرون : التعليم ذلك الكنز المكنون ، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين، باريس، ١٩٩٦ ، ص٥٦
- على أحمد مدكور: تطوير التربية والتعليم في مصر في ضوء ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، الرؤية ، الرسالة ، والسياسات، والخطط والاستراتيجيات ، القاهرة ، ٢٠١٢ ،ص ص ٧- ٣٤.
- عبد الله بن راجح الحميدي الكثيري: دراسة تقويمية لرأس المال الفكري بالجامعات السعودية ونماذج تعظيمية دراسة حالة لجامعة الملك سعود بالرياض ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، معهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٤
- عبد الكريم ، وآخرون: في طرق وتقنيات التعليم: من أسس المعرفة إلى أساليب تدريسها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب. ٢٠٠٤، ص٣٤
- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، العدد الأول، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة ،١٩٩٣، ص ص ٢٣- ٢٤
- محمد رجائي الطحلاوي: حلمي سليمان حمدان، "تجربة جامعة أسيوط في التنمية الريفية"، مجلة جامعة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، العدد العاشر، يناير ١٩٩٦، ص٨.
- محمد رجائي الطحلاوي، يحيى عبد الحميد إبراهيم: دور الجامعة في التنمية: جامعة أسيوط وخدمة البيئة، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية: جامعة أسيوط، العدد السادس يناير ١٩٩٤، ص ٢١.
- محمد علي عزب: تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي وإمكانية مواكبته في مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٣٢)، مايو ١٩٩٩، ص٩٣.
- محمد نبيل نوفل: تأملات في مستقبل التعليم العالي، دراسات في التربية (٨)، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية: القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ص ٥٥ - ٥٦.
- محمد محمود، الخوالدة: أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٤،ص ٦٠

-

محمد وجيه الصاوى : الإنترنت وتفعيل الإدارة التربوية في عصر لمعلومات ، مؤتمر الإدارة التعليمية في الوطن العربي في عصر المعلومات ، المؤتمر السنوى التاسع، المنعقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يناير ٢٠٠١ ، الجمعيـة المصريـة للتربيـة المقارنـة والإدارة التعليمية، كلية التربية ، جامعة عين شمس،٢٠٠١، ص١٣٥

-Bliss, Catherine Anne: The new science of race: Sociological analysis of the genomic debate over race, New School University, 2009 ,pp, 4, AAT 3355132.

-Choung, J-Y et al : Patterns of knowledge production: The case of information and telecommunication sector in Korea, Scientometrics, Vol. 58, No. 1 ,2003,pp*115* Jointly published by Akadémiai Kiadó, Budapest, and Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

-Choung, J-Y et : Patterns of knowledge production: The case of information and telecommunication sector in Korea, Scientometrics, Vol. 58, No. 1, 2003,pp116 Jointly published by Akadémiai Kiadó, Budapest, and Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

-Choung, J-Y et : Patterns of knowledge production: The case of information and telecommunication sector in Korea, Scientometrics, Vol. 58, No. 1, 2003,pp52 Jointly published by Akadémiai Kiadó, Budapest, and Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

- Dill, D. D., & Soo, M:. Academic quality, league tables, and public policy: A cross-national analysis of university ranking systems. Higher Education,2005, 49,pp 3 doi:10.1007/s10734-004

-Metcalfe A, Scott : Knowledge for whose society, Knowledge production,higher education, and federal policy in Canada, High Educ ,2009, ,pp: 209-225, 57:DOI 10.1007/.

- Mills, c. : " The Professional Ideology of Social Pathology (in Larry T Sociology of Sociology), pp129-151 ,Company Inc

"الفصل الرابع"

طبيعة التحديات التي تواجه المجتمع المصري

يشهد العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية كبيرة كان أهمها ثـورة التكنولوجيا والمعلوماتية والعولمة وغيرها. ولقد أصبح معيار القوة بين الدول في القرن الجديـد هـو التقـدم الاقتصـادي الـذي يعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي وليس على القوة العسكرية فقط كما كان في الماضي.

تدخل مصر القرن الحادي والعشرين وهي تطمح في تحقيق تقدم في قطاع التعلـيم إيمانـاً منهـا بأنـه هـو الأسـاس في تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود وإيماناً منها أيضاً بأن "استخدام تكنولوجيـا القـرن الجديـد بدرجـة تقـدمها الكبـيرة وتنـوع منتجاتها وارتفاع جودتها تعتمد اعتماداً كبيراً على مخرجات نظام تعليمي متقدم وكفء في مختلف مفردات منظومته"

ولكي تتمكن مصر من الحصول على تعليم جيد لديـه القـدرة عـلى مواجهـة المسـتقبل في إطـاره التنافسيـ والإنتـاجي والتكنولوجي في القرن الجديد يصبح من الضروري إحداث نقلة نوعية في السياسة التعليميـة وأيضـاً مواجهـة تحـديات ذلـك المستقبل بنوعيها الداخلية والخارجية، وقد تناولت الدراسة في فصولها السابقة دور التعليم الجامعي في تنمية المجتمـع، كـما تناولت دور كليات التربية بصفة خاصة في تنمية المجتمع. وفيما يلي نعرض بعض التحديات الخارجيـة التـي تواجـه المجتمـع المصري ودور التربية في مواجهتها ثم نعرض التحديات الداخليـة التـي تواجـه مجتمـع الـوادي الجديـد ودور كليـة التربيـة في مواجهة تلك التحديات.

- التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع المصري :

يواجه المجتمع المصري العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تفرض عليه التصدي لها والتعامل معها، ومن التحديات الخارجية ما يلي:

١-تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي:

تفرض التغيرات التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن في مختلف مجـالات الحيـاة نوعـاً جديداً من التحديات التي تختلف عن غيرها في كونها تباشر فعلها في هدوء ودون ضـجيج عسـكري أو عنـف لكنهـا تصـل في تأثيرها إلى حد تغيير أنماط السلوك والتفكير اليومي للمجتمع الأمر الذي يغير بعد ذلك من السياسـات والتوجهـات والعقائـد السياسية.

والتحدي الذي يقوم بكل ذلك هو التحدي العلمي والتكنولوجي والذي يعتبر مـن أهـم التحـديات التـي تميـز القـرن الحادي والعشرين نظراً للتأثير العميق الذي يحدثه في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وغيرها.

فهناك ثورة علمية وتكنولوجية في البنية الجديدة تتمثل ملامحها في الآتي:

- وسائل العمل والإنتاج التي تجاوزت حدود الآلات الميكانيكية لتأخذ شكل الأوتوماتية والتحرك الذاتي وبالتالي تصبح قـادرة على الاضطلاع بوظائف مستقلة تجعل منها مركبات مستقلة للإنتاج.

- وظائف الإنتاج المباشر التي كانت تقدم بها اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة أخذت تضمحل تدريجياً وبدأ الإنسـان يعهـد بوظائفها إلى الآلة ليتولى هو وظائف جديدة أسمى وأكثر اتصالاً بطبيعة الإنسان.

وهناك مجموعة من المظاهر والسمات للتقدم العلمـي والتكنولـوجي مـن أهمهـا المعلوماتيـة وظهـور تكنولوجيـات جديدة وتعدد مصادر الطاقة وتنامي قدرة الكمبيوتر وغيرها ويمكن توضيح بعضاً منها فيما يلي:

(١) المعلوماتية:

تعد المعلوماتية صفة لكثافة المعرفة وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والدليل على المعلوماتية ظهور مفاهيم جديدة في العمل والحياة مثل الإنترنت والكمبيوتر وبرمجيات الأقراص المبرمجة وغيرها وهي سمة من سمات التقدم العلمي والتكنولوجي، ولقد أدى تكاثف المعارف والتفكير في تخزينها والتعامل معها إلى ظهور "تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تخزين هذا الكم الهائل من المعارف وتراث الأمم ومستحدثات المعارف والمعلومات ومعالجتها وتفسيرها للاستفادة منها في المجالات المختلفة" .

(٢) ظهور تكنولوجيا جديدة:

صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي ظهور تكنولوجيات جديدة من أهمها:

أ- ثورة التكنولوجيا الحيوية:

وهي ثورة تفتح آفاقاً سحرية أمام البشرية بشكل جعلها تعني الكثير للإنسان "إنها تعني تكنولوجيا في الزراعة وثورة في مجال الإنتاج الحيواني وغير ذلك بشكل يفتح طاقات الأمل أمام البشرية في ضمان توفير بل وفرة الغذاء وإمكان استحداث أنواع جديدة من الطاقة والاستخدام الرشيد لها ويتوقع أن تشمل كذلك الصناعات الدوائية والكيماوية والصناعات البترولية والطب ومعالجة تلوث البيئة".

ومن خلال التكنولوجيا الحيوية ظهرت تقنيات حديثة مثل الهندسة الوراثية وتخليق المواد الجديدة خاصة في مجال الغذاء وظهور بنوك الأعضاء البشرية ونقل الأعضاء، مما يوفر للبشرية حياة أفضل.

ب- ثورة تكنولوجيا المواد:

فمن المعروف أن المواد المستخدمة كانت دائماً تلك التي وهبتها الطبيعة للإنسان مثال ذلك الرمال التي تتحول إلى زجاج وخام الحديد الذي يتحول إلى معادن ولكن العالم الآن يقف على مشارف ألفية جديدة أصبحت فيها المواد المستخدمة من صنع الإنسان مثل الزجاج الذي ينثني دون أن ينكسر وشرائح البلاستيك التي تفوق الحديد في القوة والمعادن القابلة للامتداد .

ج- ثورة تكنولوجيا الاتصالات والفضاء.

"إن التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال قد وضع الإنسان أمام مفهوم جديد للزمان والمكان مما جعله أكثر قدرة على الإفادة من وقته بعد ما تقلصت المسافات بين الشعوب" كما أمكن من خلال تكنولوجيا الفضاء إنتاج الأقمار الصناعية للاتصالات والمعلومات وأغراض حياتية أخرى.

"وتكنولوجيا ثورة الاتصالات والفضاء أو ما يعرف بالاتصال من بعد تعني النقل المركب للصوت والصورة بالأقمار الصناعية أو بالكوابل والألياف الضوئية مما يتيح فرصة لا محدودة للاتصال ونقل المعرفة والخبرة والخبر في ثوان معدودة".

(٣) تنامي قدرة الكمبيوتر.

يعتبر الحاسب الآلي من أبرز إفرازات القوة التكنولوجية المعاصرة والتي يمكن الاستفادة منها كثيراً في مجالات حياتية كثيرة من بينها المجال التربوي والتعليمي "حيث يخلق الحاسوب التعليمي بيئة مشوقة للتعليم والتعلم من جانب الطالب تقوده إلى إتقان ما يتعلم مما يزيد من فاعلية التعليم من حيث الفهم والاستيعاب والتحليل والتركيب وهذا من الأهداف العليا للتربية" كما أنه ينمي في المتعلم الكثير من المهارات ويؤثر عليه الوقت والجهد في مواقف تعليمية كثيرة.

والجدير بالذكر أن قدرة أي كمبيوتر صغير تتضاعف أربعة آلاف مرة كل عشر سنوات بنفس الحجم فهو مثلاً يقوم بنقل البيانات بسرعة (١٠٠) مليون رقم ثنائي (بت) في الثانية مع أن معدل سرعة نقل وسائل الاتصالات ذات العلاقة بالصوت كالهاتف مثلاً أقل من عشرة آلاف بت في الثانية وهذه السرعة أقل بعشرة آلاف من سرعة نقل الحاسوب للبيانات .

وهذه هي بعض سمات التقدم العلمي والتكنولوجي ومظاهره والتي كان لها تأثير بالغ على مجالات حياتيه كثيرة، وإذا كانت عقارب الساعة لا يمكنها أن تعود بالتطورات العلمية والتكنولوجية إلى الوراء فإنه من الضروري الوعي والتبصر بما تنطوي عليه هذه التطورات من إيجابيات وسلبيات حتى يمكن الاستفادة من نتائج هذه التطورات فيما يعود على البشرية بالنفع وتفادي أضراره خاصة على المجتمعات التي تتدانى في اللحاق به .

فالتقدم العلمي والتكنولوجي أوجد حضارة مبنية على المادة، وازدياد هذا التيار الحضاري وسرعة التغير المادي قابلـه تغير بطئ في الجانب الروحي أثر على القيم بطريقة سيئة وقد أدى ذلك إلى تدهور في الحياة الروحية وفي القيم وفي الأخـلاق وبالتالي فنحن في حاجة ماسة في هذا الوقت بالذات أكثر من أي وقت مضى إلى بث القيم في نفوس التلاميذ وهـذا لا يـتم إلا بالاهتمام بالتربية الدينية على أساس سليم .

ولما كانت التربية بطبيعتها منظومة فرعية ضمن المنظومة المجتمعية الكبرى فلابد لها من إحداث تغيرات ضروريـة في السياسة التعليمية حتى تلبي مطالب التقدم العلمي والتكنولوجي "ويتمثل دور التربية لتنميـة الإنسـان المصري في مواجهـة هذه الثورة العلمية والتكنولوجية في العمل عـلى إعـداد أفـراد مـدربين عـلى اسـتخدام المـنهج العلمـي في البحـث واكتسـاب المهارات اللازمة له من طرق جمع البيانات والتأكـد مـن صـحتها وقـوة الملاحظـة والتحليـل والتركيـب فضـلاً عـن الموضـوعية والشجاعة العلمية والقدرة على استيعاب نتائج البحوث والقدرة على استخدام الآلات والأجهزة العلمية الحديثة".

٢- تحدي الانفجار المعرفي:

يتميز العصر الذي نعيش فيه بالتطور الكمي والكيفي الهائل للمعرفة الإنسانية نتيجة لكثرة الاختراعات والاكتشافات حتى وصلت الثقافة المعاصرة إلى حد التضخم والانفجار.

"ويقدر بعض الباحثين أن القدر من المعلومات التي حصل عليها الإنسان كانت تتضاعف خلال الأربعينات من القـرن العشرين كل خمسة عشر عاماً ثم زادت سرعة نمـو هـذه المعلومـات حتـى أنهـا كانـت تتضـاعف في التسـعينات مـن القـرن العشرين كل خمس سنوات تقريباً وسوف تستمر هذه السرعة في تزايد" .

ويرجع هذا التسارع في تضاعف المعلومات إلى اسـتخدام الأسـاليب العلميـة في الحصـول عـلى المعلومـات والحقـائق الجديدة والتي من أهمها الإنترنت الذي يمثل ثورة أخرى للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

"والجدير بالذكر أن ثورة المعلومات التي نشهدها حالياً تسببت في تضـاعف المعرفـة الإنسـانية وفي مقـدمتها المعرفـة العلمية والتكنولوجية الأمر الذي ساعد على تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصـــاد يعتمـد عـلى المعرفـة العلميـة بعـد أن كـان اقتصاداً يعتمد على استخدام المصادر ورأس المال

والعمالة الكثيفة . ولذلك أصبحت قدرة أي دولة تقاس بقدر ما تملكه من رصيد معرفي حيث يعتبر التنظيم السريع لهذا الكم الهائل من المعلومات والتعرف على طرق استخدامها هو عامل التقدم في القرن الحادي والعشرين.

"وينعكس الانفجار في المعرفة على مؤسسات التعليم فنرى عدد الجامعات ومراكز البحوث وزيادة عدد أعضاء هيئـة التدريس وعلى سبيل المثال زاد عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعات المملكة المتحدة من ألف عضو هيئة تدريس حتى وصل في التسعينات من القرن العشرين إلى ستة عشر ألف عضو غالبيتهم مختصون في العلوم الطبيعيـة ونسـبة مئويـة عاليـة مـن الباقين مختصون في العلوم الاجتماعية" .

وفي ضوء هذا الانفجار المعرفي تواجه التربية تحدياً يتمثل في: ضرورة استيعاب هذه المعارف ومسـايرتها "لمـا لهـا مـن تأثير واضح على العملية التربوية حيث زاد عدد صفحات المواد التي يدرسها التلاميذ حتى في المرحلة الابتدائية وأصـبح جهـد التلاميذ ينحصر في البحث عن أسهل الطرق لاستيعاب هذه المعلومات كما ظهرت الملخصات في صور مختلفـة" . كـما تـأثرت الامتحانات بهذا الوضع فاتجهت إلى قياس ما حفظه التلميذ من معلومات ولم يعد للأنشطة مكان في الجدول المدرسي نتيجة لانشغال التلاميذ في تحصيل ما يطلب منهم من معارف.

"ويتمثل دور التربية لمواجهة هذا التحدي في بناء وتكوين الأفراد ذوي العقلية الناقدة الفاحصـة القـادرة عـلى سرعـة الاستيعاب والتعلم الذاتي وأن تنمي لدى الطلاب مهارات البحث عن المعرفة والحصول عليها من مصادرها الطبيعية بدلاً من الاعتماد على الذاكرة كما يحدث أحياناً في معاهد التعليم" .

٣- تحدي التلوث البيئي:

التلوث البيئي مصطلح يشير إلى جميع الأنواع التي يلوث بها الناس الجهات والمناطق المحيطة بهم. فهم على سبيل المثال يلوثون الجو عن طريق الغازات والأدخنة ويسممون المياه عن طريق الكيماويات وغيرها من المواد، ويتلف الناس التربة باستخدام أنواع كثيرة من الأسمدة والمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية ويحطمون الجمال الطبيعي بإلقاء النفايات على الأرض أو في المياه. وهم يستخدمون الآلات والمركبات التي تسير بالدفع الذاتي والتي تملأ الهواء بأصوات مزعجة . وبالتالي يمكن القول أننا جميعاً قد نتسبب في إحداث التلوث البيئي –سواء في الماء أو في الهواء أو في التربة- بطريقة أو بأخرى مما يؤثر على الصحة العامة لكل أفراد المجتمع.

"وثمة ارتباط وثيقة بين حركة العلم والتكنولوجيا من ناحية والبيئة بمكوناتها وعناصرها من ناحية أخرى باعتبار البيئة أحد مستهدفات التنمية والتطوير وميداناً مسحياً لكل عمليات البحث والتجريب ومن هنا كان لهذا الارتباط انعكاسات وآثاره التي لا تختلف عتها ولا يمكن إنكارها".ويجب الأخذ في الاعتبار أن هذه الانعكاسات تحمل في طياتها آثاراً إيجابية وسلبية ذلك لأن "التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث في مجال الزراعة والصناعة والنقل وغيره قد تم دون الأخذ في الاعتبار أن الكثير منه يمهد السبيل أمام الأضرار بالبيئة"

ومن المشكلات البيئية التي ستكون لها عواقب غير محمودة نتيجة لما يحدث من تغيرات مناخية تأتي مصاحبة لهذه التطورات التكنولوجية ما يلي:

- "حدوث ارتفاعاً متوقعاً في حرارة الأرض يتراوح بين درجة ونصف وأربع درجات في القرن الحادي والعشرين طبقاً للعديد من الدراسات العليمة التي قام بها عدد من المراقبين لدرجة حرارة الأرض"

- "سيؤدى ارتفاع درجة حرارة هواء الكرة الأرضية إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وإذا ارتفعت مياه البحر متراً واحداً فالآثار التي تترتب على هذا الارتفاع قد تشمل غرق من ١٢% إلى ١٥% من أرض الدلتا والأراضي الزراعية وتشريد ما يقرب من عشرة ملايين مواطن.

- كما ستتأثر دول شمال الوطن العربي بالغازات الدفيئة والتغيرات المناخية المصاحبة حيث انخفاض إنتاجية النباتات وزيادة نسبة التصحر وانخفاض هطول المياه بنسبة ١٠% مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الجريان السطحي بنسبة تتراوح بين ٤٠، ٧٠% في بعض أرجاء الوطن العربي".

وهناك العديد من التغيرات الأخرى التي قد تحدث في البيئة نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة والتي تطلب من البحث عن حلول ومبتكرات علمية بفرض الحد من الآثار السلبية لها.

ومن المنطلق السابق تتضح مهمة التربية المتصلة بالبيئة وأهدافها في خلق الوعي البيئي لدى الطلاب وتغيير سلوكياتهم ومعتقداتهم وعاداتهم التي لها انعكاسات سالبة على البيئة فهي تربية تقدم المعلومات وتنمي الكفاءات وتنمي الاتجاهات المناسبة فيكون نتيجتها المشاركة الفعالة في المحافظة على البيئة ورعايتها.

٤- تحدي التغيرات الاقتصادية والسياسية:

لقد أثرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القوى السياسية والاقتصادية في العالم "فلم يعد أصحاب السلطة في أي مجتمع أكثر الناس إلماماً بالمعارف والمعلومات كما هو متعارف عليه وهذا سوف يضعف مكانة المنظمات السياسية ذات الطابع الهرمي ويحل محلها شبكة المنظمات". بالإضافة إلى أن التحولات التكنولوجية المتسارعة تقود إلى مزيد من العالمية أو الكونية مما يؤثر على الوزن النسبي لعناصر الإنتاج بمعنى أنها تزيد من قيمة وأهمية المعرفة والمعلومات مقارنة بالموارد المادية والطبيعية وبالتالي نشأت صناعات هائلة وطرحت معايير جديدة للقوة الإنتاجية والاقتصادية دفعت بعديد من الدول إلى ساحة التنافس الاقتصادي في المجال الدولي . فعلى سبيل المثال حققت اليابان أعلى معدلات النمو الاقتصادي بالرغم من أنها مقدمة الدول الفقيرة نسبياً في مواردها الطبيعية.

وفي ضوء بعض الآثار التي أسفرت عنها ثورة المعلومات والاتصالات وتمثلت في انهيار حاجز المسافات بين الدول وفي ضوء ما طرحته اتفاقية التجارة الحرة المعروفة باسم (الجات) من ضمان سهولة انتقال الأفكار والمعلومات والبضائع والمنتجات عبر الحدود دون قيود، فإن ذلك كله قد أسهم في تزايد دور الهيئات والمؤسسات والشركات والنظم متعددة الجنسيات أو عابرة القارات . ذلك الدور المرتبط بالاستيلاء على قسط وافر من الدخل القومي لدول العالم الثالث من خلال سيطرتها على استخراج المعادن وموارد الطاقة واستغلال المزارع وغير ذلك.

ومن المنطلق السابق بدأت مصر في تبني سياسة جديدة عرفت باسم الانفتاح الاقتصادي "إذ صدرت قوانين للاستثمار فتحت الأبواب أمام رأس المال الأجنبي والعربي والمصري لدخول ميادين الإنتاج والخدمات وكان الإقبال متزايداً وواضحاً على مجالات الإنتاج الاستهلاكي والأنشطة الوسيطة أكثر من مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي" كما أتيحت فرص للمستثمرين لشراء بعض المشروعات التي تمتلكها الحكومة وهو ما يعرف باسم الخصخصة.

"وقد انخفضت ديون مصر من حوالي ٥٠ مليار دولار إلى حوالي ٣٢ مليار دولار كما انخفضت معدلات خدمة الديون بشكل واضح بعد ضرب الخليج وبعد انتهاج سياسات اقتصادية جديدة بخفض الإنفاق الحكومي وخفض الطلب الكلي على الاستهلاك بما يساير ما هو معروض من سلع وخدمات"

ولا يزال الاقتصاد المصري يعاني من حلة كساد وركود بسبب انخفاض معدل الاستمرار العام وزيادة حجم البطالة ومعدلاتها والزيادة الرهيبة في عدد السكان التي تلتهم كافة جهود التنمية.

وللتربية دور مهم في إحداث تنمية اقتصادية معينة وذلك عن طريق بناء وتكوين ثروة بشرية فعالة قادرة على أن تلعب دورها كاملاً في هذه التنمية وأيضاً على المدارس أن تنتج منتجين للعمل بدلاً من أن تنتج طالبي عمل ولعل الأخذ بهذا الاتجاه هو مفتاح حل مشكلات البطالة في عصرنا ومفتاح التنمية الاقتصادية كلها.

٥- تحدي التغيرات الاجتماعية والثقافية:

إن التغير المتسارع الذي هو أحد خواص القرن الحادي والعشرين وما يصاحبه من انفتاح إعلامي تخطى كل الحدود السياسية والجغرافية بلا قيود جعل القيم والعلاقات الاجتماعية وملامح الحياة الثقافية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات لا من جيل لآخر فحسب ولكن في حياة نفس الجيل.

"وتتعرض العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع ما لعوامل ومؤثرات خارجية وداخلية تؤثر في نوع وطبيعة هذه العلاقات وقد يكون التأثير بطئً كما كان الوضع في العصور السالفة وقد يكون سريعاً وعنيفاً فتهتز طبيعة العلاقات داخل المجتمع وتبذل وظائف وأدوار مؤسساته"

وإذا انتقلنا إلى التحديات الثقافية التي تواجه مجتمعنا فسنجد "تميعاً وتضارباً في عناصر ثقافتنا العربية سواء الحياة والمعيشة أو في الجانب الإنتاجي

وهذا يعني أن ثقافتنا العربية مازالت غير محددة المعالم كما أنها غير متماسكة وأيضاً تفتقد القدرة على تأصيل القيم والمعتقدات العربية.

وهذه المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي ينطوي عليها عصر المعلومات ستحدث بالضرورة تغيرات كبيرة في منظومة التربية ولذا فإن "تربية المستقبل لابد أن تكسب الإنسان المصري أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير وأن يكون سريع التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل " والمدرسة بحكم دورها في العملية التربوية يجب أن تكون بوتقة انصهار ثقافي تجمع بين تراثنا العريق وحاضرنا المعاصر مع نقد للثقافات الوافدة وإثارة الوعي بأهمية المشاركة في صنع الحضارة العالمية في إطار من الديمقراطية والتفاهم والتعاون والسلام العالمي.

٦- تحدي التنمية العمرانية – الصناعية الزراعية:

عانت مصر كثيراً خلال عقود التنمية السابقة من استنزاف مواردها في عدة حروب وقد بدأت من جديد في محاولة جادة للإصلاح ثم الانطلاق بآفاق التنمية وتوسيع مجالاتها، "وذلك بمجموعة من المشروعات الكبرى أهمها مشروع توشكي والخروج من الوادي الضيق والمساحة الصغيرة المأهولة إلى رحاب التنمية الواسعة في صحراء مصر التي تشكل أكثر من ٩٠% وذلك باستصلاح مساحة كبيرة وزراعتها وتصنيع وتصدير منتجاتها. وكذلك اكتشاف ما بها من خامات معدنية وبترول وغاز طبيعي وتصنيع وتصدير أكبر قدر من هذه الموارد وذلك لتنمية رفاهية أفضل للسكان وهذا يتطلب رفع معدل النمو والتنمية إلى ٣ أمثال معدل نمو السكان ولا يتيسر ذلك إلا بقوى عاملة منتجة ماهرة ذات مستوى تعليمي عالمي".

ولكي تواجه التربية هذا التحدي لابد من تحسين نوعية التعليم الفني لأنه أقرب أنواع التعليم استجابة لمتطلبات التنمية في المرحلة القادمة، حيث يعد هذا النوع من التعليم القوى العاملة الماهرة اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا لابد من وجود رؤية مستقبلية للتعليم الفني، وطريقة لتحديثه وإعادة تقييم أنواعه للنهوض بها وتطوير وتحديث المناهج الحالية.

ولتوفير تعليم متميز وحديث لطلاب التعليم الفني ليصبح أداه فعالة للاستجابة لمتطلبات التنمية يجب مراعاة الآتي:

أ- التوسيع في إنشاء المدارس الفنية نظام السنوات الخمس.

ب- زيادة نسبة المواد العلمية، والثقافية، واللغات في المدارس الفنية.

ج- البدء في تجربة المدرسة الثانوية الشاملة والتي تضم نوعيات متعددة من التعليم العام والفني معاً، تحقيقاً لأحد مبادئ الديمقراطية وتجنباً للنظرة الطبقية بين نوعية التعليم المختلفة.

د- توفير متطلبات العملية التعليمية التربوية، والتعليمية الفنية من "التجهيزات، والآلات، والورش، والمعامل، والماكينات، ....".

هـ- ربط التعليم الفني بمؤسسات الإنتاج والخدمات في البيئة المحيطة لتدريب الطلاب على الآلات والمعدات والطرق الفنية التي تستخدمها هذه المؤسسات الإنتاجية.

و- الأخذ في الاعتبار عند رسم سياسة التعليم الفني الحديث الاعتماد على الاستراتيجيات التي تقوم عليها خطط التنمية في مصر مثل:

(١) متطلبات التصنيع المحلي.

(٢) النماذج التي تقوم عليها تكنولوجيات متقدمة.

(٣)إطلاق الطاقات الإبداعية للعاملين في مجال التعليم الفني، والاستفادة منها.

س- بحث الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل والاهتمام بالتخصصات الجديدة مثل: (المواد الجديدة والمركبة - الإلكترونيات الدقيقة - مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - استخدام الحاسبات في التصميم والتصنيع والإدارة، .....).

ح- تطوير نظم القبول بالمدارس الفنية.

ط- العودة إلى مفهوم الجامعة التكنولوجية، بهدف فتح مجال الدراسة الجامعية لخريجي المدارس الثانوية والفنية بتخصصاتها النوعية لتخريج مهندس تكنولوجي.

ك- تشجيع الشركات ومؤسسات الإنتاج والخدمات على الإسهام في دعم التعليم الفني وتطويره بما يكفل تحقيق هدف الربط الكامل بين التعليم الفني وتلك المؤسسات.

ل- تشجيع قيام المؤسسات الإنتاجية والخدمية والمجتمعات العمرانية الجديدة بالإسهام في إنشاء مدارس فنية نوعية في نطاق المصانع والشركات لإعداد الطلاب الإعداد الجيد وتأهيلهم في مجالات عمل هذه المؤسسات.

٧- تحدي العولمة وتجلياتها:

قد يبدو للوهلة الأولى أن العولمة موجهة نحو المال والاستهلاك ولكن الواقع يؤكد أن سلاحها الحقيقي موجه نحو "عقلية الإنسان" فهي غزو ثقافي بأكمله لأنها موجهة إلى فكر الإنسان وثقافته بفضل حيازتها معرفة منظمة ووسائل متقدمة لنشر هذه المعرفة.

وبالتالي غدت العولمة موجه فكرية تفتح أمام البشرية آفاقاً من المعرفة اللامتناهية من خلال التبادل الحر للأفكار والمعلومات وغيرها.

وتعتبر العولمة ظاهرة مركبة لها أبعادها ومظاهرها المختلفة وتأخذ أكثر من شكل فالعولمة في بعدها الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية -وهي الأكثر تحققاً على أرض الواقع والأكثر اكتمالاً من الأبعاد الأخرى -تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية وعالمية الإنتاج المتبادل وحرية التجارة الدولية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات.

والعولمة في بعدها السياسي أي العولمة السياسية تعني "التركيز على التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ نظم الحكم الشمولية ومشاركة الشعب في سياسات بلده رسماً وتنفيذاً "

والعولمة في بعدها الثقافي أي العولمة الثقافية -البعد الأكثر غموض من الأبعاد الأخرى - تعني هيمنة ثقافة واحدة التي هي واقعياً الثقافة الأمريكية لما تحمله من غزو فكري وثقافي أمريكي يسعى لتهميش الثقافات الحية الأخرى في العالم المعاصر.

ومن المنطلق السابق يمكن القول أن العولمة كظاهرة بدأت بالمجال الاقتصادي ثم امتدت إلى المجالات الأخرى الثقافية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية وغيرها وهذا هو مكمن خطورتها نظراً لكونها "منظومة متداخلة أشد التداخل وذاخرة بكل الاحتمالات المتعلقة لأن الحقائق تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة"

ولا تقف خطورة العولمة عند هذا الحد بل أنها تمتد إلى التدخل في سياسة بعض الدول حيث "أصبح حق التدخل سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضاً على بعض الدول أساساً من خلال تحكم الولايات المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي"

كما تمتد خطورة العولمة إلى كيان المجتمع ذاته فهي تساعد على "تفكيك العلاقات الاجتماعية وتوهين الانتماءات الوطنية فضلاً عن خلخلة كثير من القيم الاجتماعية والعقائد الدينية".

كما أن للعولمة بعض المخاطر التي تهدد الخصوصية الثقافية لأمتنا العربية ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

١- احتمال تراجع اللغة العربية -الأم - في مواجهة اللغات الأكثر تداولاً على المستوى العالمي وخصوصاً اللغة الإنجليزية.

فمن أكثر مظاهر العولمة الثقافية هو تأثيرها على اللغة الأم وهناك تخوفاً واضحاً لدى بعض الشعوب من هيمنة اللغة الإنجليزية (الأمريكية) خصوصاً وأنها اللغة الأكثر استخداماً في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وهذا بالطبع ينعكس على النشء فيشعرون بضعف لغتهم العربية ولا يثقون فيها وينظرون إليها نظرة دونية مما يقلل من انتمائهم لوطنهم وزيادة التفكك الداخلي.

٢- زيادة الشعور بالاغتراب.

فالعولمة تساعد على "جعل الثقافة العربية والإسلامية تعيش حالة من التنافر والاغتراب الدائم ثم الافتراق المستمر لها عن طريق تشويه العقيدة واللغة والتاريخ وبالتالي القضاء على أية محاولة لبناء أي قاعدة ثقافية تستطيع من خلالها أن تسترد مكانتها"

فمثلاً "عندما تحث العولمة على استيراد نماذج ثقافية غربية إلى المجتمعات النامية فإن الممارسة تكشف عن عدم ملاءمة هذه النماذج لأنها لا تتوافق مع التكوين الثقافي لهذه المجتمعات ومن ثم تتفاقم أزمة الشعور بالاغتراب"

وعملية التغريب الثقافي هذه لها آثار سلبية تنعكس على النشء يتمثل في فقدان الثقة بالنفس وحب الفوضى والإحساس بالدونية نحو الثقافة الغربية ومفكريها مما يسهل معه السيطرة الكاملة على أفكارهم وسلوكياتهم.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن من "أخطر المواقف التعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق

أو القبول المطلق فالرفض المطلق للعولمة لن يمكن المجتمع من تجنب مخاطرها كما أن القبول المطلق لها يمكن من جني ثمارها وعليه فلا مناص من التفاعل مع العولمة والتحسب لموجاتها"

وهنا يبرز الدور الهام للتربية في بناء وتكوين مفكرين مبدعين قادرين على الإضافة إلى تراكمات العلم وإثرائه وبالتالي قادرين على المشاركة والمنافسة والتأثير والإبداع خاصة وأن ثقافتنا كانت قادرة دائماً على الاستمرار والمساهمة في بناء التاريخ الثقافي العالمي"

وتتلخص الانعكاسات التربوية لظاهرة العولمة فيما يلي:

١- الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية، وتؤدي هذه المعايير إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها مما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، وإثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية، وبين كونها مجرد وسيلة لأعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من ناحية أخرى.

٢-تحول التعليم الحكومي العام الذي لا يبادر إلى تطوير هياكله ومضامينه من ميزة تنافسية ووسيلة للنمو والتقدم والتنمية إلى أداة لتكريس التفاوتات وتعميق الفجوات بين عالمي الشمال المتقدم المصدر للعولمة، والجنوب المتخلف المتحمل لضغوطها.

٣- اتجاه العديد من الدول النامية للبحث عن شركاء لمساعدتهم على عبور فجوات التخلف بين الشمال والجنوب، ولتدعيهم في تنفيذ برامجهم التنموية. وهذا التعاون والتبادل تصحبه زيادة في الطموحات الاجتماعية والطلب على التعليم بدءاً من برامج محو الأمية إلى أعلى الدرجات العلمية، ويصحب ذلك التوجه نحو زيادة المعروض من الفرص التعليمية بإحداث التكامل بين نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية والحكومي وغير الحكومي وتحديث الأطر الفكرية والمنهجية والتجهيزية المنظمة للنظم التعليمية.

دور التربية في مواجهة العولمة:

١- "إنشاء شبكة عربية للتعليم عن بعد ترسل نشاطها خارج الوطن العربي، للعمل على تعليم العربية للناطقين بغيرها، وتعليم الجاليات العربية في المهجر، وإبراز الوجه المشرق للثقافة العربية.

٢- "إثبات الوجود والهوية والثقافة العربية على الخريطة العالمية من خلال التواجد على شبكة الإنترنت وتزويدها بقواعد بيانات ونظم معلومات باللغة العربية.

٣- إعادة النظر في مناهج التعليم بحيث يتم تربية المتعلمين في إطار متوازن بين ثقافة المجتمع والانفتاح على الثقافات الأخرى بما يضفي على شخصياتهم طابع العالمية في التفكير، ويكسبهم القدرة على غربلة وتحليل طوفان المعلومات والعناصر الثقافية الوافدة والتميز بين المفيد والضار منها: حسن الانتقاء والاختبار الواعي بين تلك المتغيرات"

٤-"ضرورة النظر إلى التربية كنظام As a system يتكون من مجموعة من المكونات المترابطة التي تعمل معاً لتحقيق هدف مشترك، وذلك لأن الطرق التقليدية التي استخدمت عبر تاريخ الفكر التربوي والتي اعتمدت على الاهتمام بتطوير بعض الجزئيات دون النظر إلى الصورة الكلية لم تعد مناسبة للتخطيط التربوي المعاصر، ومن ثم فإن الأسلوب الأمثل لمواجهة التغيرات المتلاحقة تكمن في النظرة المتداخلة بين تلك المكونات، ويعد التفكير المنظومي system thinking طريقة عملية مناسبة لتحقيق ذلك الغرض، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار مفهوم التغير وإثارة على المتغيرات المختلفة للنظام التربوي .

٨- جودة البحث التربوي :

مفهوم الجودة بمعناه العام هو الاتقان وإجادة العمل، حيث يرجع هذا المفهوم إلى بداية الفكر الإنساني، ويتأكد هذا الفكر بصفة فى الإسلام حيث نجد أن مفهوم الجودة في الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً وفلسفةً للكون والإنسان والحياة هو كمال الجودة والإبداع، ذلك أن الإسلام دين الله جلت حكمته " بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ " (البقرة ، آية : ١١٧).

"ومفهوم الجودة حاضرٌ في كل تعاليم الإسلام بكل مضامينه وهو يمثل قيمة إسلامية وقد حث القرآن الكريم على الجودة في كل الأعمال التي يفترض أن يقوم بها الإنسان ويفهم ذلك من خلال قوله عز وجل : " لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ " (البقرة ، آية : ١٧٧)".

أما مفهوم الجودة بمعناه العلمى فهوحديث النشأة فقد ظهرأول ما ظهر في مجال إدارة الأعمال – الصناعة والتجارة- بعد الحرب العالمية الثانية على يد عالم الرياضيات الأمريكي إدوراد ديمنج الذي يعد مؤسس الجودة، والذي عمل في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ونجح في تطبيق نظرياته في المجال الصناعي، وقد أدي ذلك إلى حدوث طفرة هائلة في المجال الصناعي في اليابان..

ونظرًا للنجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الاقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة، بدأ اهتمام المؤسسات التربوية في تطبيق منهج الجودة في مجال التعليم العام للحصول علي نوعية أفضل من التعلم ولتخريج كوادرقادرة علي ممارسة دورها بصورة أفضل في خدمة المجتمع، وأصبح عدد المؤسسات التي تتبع نظام الجودة في تزايد مستمر سواء في أمريكا والدول الأوروبية واليابان والعديد من الدول النامية وبعض الدول العربية، مثل السعودية والكويت ومصر والتي أنشأت هيئة قومية لضمان جودة التعليم والاعتماد..

كما أشارالإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادى والعشرين، إلى أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل وظائف هذا التعليم وأنشطته مثل:البرامج التعليمية والأكاديمية، وخدمات المجتمع العلمي، والبيئة الأكاديمية. كماينبغي إنشاء هيئات وطنية مستقلة وتحديد معاييرمقارنة للجودة معترف بها دوليًا .

أجريت العديد من الدراسات المحلية والعالمية حول الجودة في التعليم، منها ما هو ميداني تطبيقي ومنها ماهو تنظيري، وقد أكدت نتائج هذه الدراسات أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيقلل من البيروقراطية الإدارية في المؤسسات التعليمية، كما أشارت إلى عدم توافركوادر تعليمية مؤهلة في ميدان إدارة الجودة الشاملة في القطاع التعليمي. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تُبذل تحت عنوان تحسين العملية التعليمية وتحقيق الجودة فيها، إلا أن التقدم في هذا المجال لم يزل بطيئاً، كما أن موضوع الجودة من الناحية التنظيرية، لم ينضج بعد ولم تكتمل حلقاته، فكان ذلك دافعًا ومحفزًا لدراسة هذا الموضوع.

تمرعملية تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي والجامعي بخمس مراحل أساسية ، وهى:

١- مرحلة الإقناع : وفيها تقررالإدارة المدرسية رغبتها في تطبيق الجودة الشاملة.

٢- مرحلة التخطيط : وفيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ، وتحديد الهيكل الدائم والموارد اللازمة لتطبيق الجودة الشاملة ، واختيار الفريق القيادى لبرنامج الجودة والمشرفين عليه.

٣- مرحلة التنفيذ : وفيها يتم اختيار الأفراد الذين سيقومون بالتنفيذ ، ويتم تدريبهم تدريباً حديثاً متطوراً متعلقاً بإدارة الجودة الشاملة .

٤- مرحلة التقويم : وهى عملية مصاحبة لكل مراحل تطبيق الجودة الشاملة وتقويم العملية النهائية بعد التطبيق لترشيد استخدامها .

٥- مرحلة تبادل ونشرالخبرات : يتم استثمار الخبرات الناجحة التى تم تحقيقها من تطبيق النظام، بحيث يشارك جميع العاملين بالمدرسة في عملية التحسين.

وأشار " على مدكور" (٢٠١١): أن الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي، لابد أن تخضع لمعاييرالجودة والاعتماد في خمس حالات :

- في الترخيص لها بالإنشاء .

- في تقويم الأداء أثناء العمل.

- في تقويم الخريجين.

- في إيقافها عن العمل إذا لم تتوافر المعايير.

- في إعادتها لعمل إذا استكملت جوانب النقص فيها.

وأضاف أيضاً مؤسسة الجودة والاعتماد يجب أن تراعي أن تكون معاييرها مشتقة من :

- طبيعة المعرفة في هذا العصر.

- الأسس النفسية لطلاب التعليم العالي.

- الأسس الاجتماعية للمجتمع المصري من حيث حاجاته ومطالبه وتطلعاته المستقبلية، وعاداته وتقاليده، وحاجات السوق فيه.

أ- آثار تطبيق الجودة وانعكاساتها على التعليم العالي والجامعي :

إن الأخذ بتطبيق نظام الجودة في مجال البحث التربوي بعد الثورة من شأنه أن يرتقى بمستوى الباحثين التربويين، ويزيد من كفاءة العملية التعليمية وأداء جميع العاملين بالمؤسسات التعليمية، والوفاء بمتطلبات المجتمع وأولياء الأمور، ويحقق التعاون ويدعم العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية والترابط والتكامل فيما بينهم ، كما أنه يمكن المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية والتعامل معها بالأسلوب المناسب.

- يقتضي تطبيق الجودة في البحث التربوي بعد الثورة الحصول على دعم وتأييد الإدارة العليا للبحث التربوي لنظام إدارة الجودة الشاملة، وتهيئة مناخ العمل لدى القائمين على أمر البحث التربوي، وتفعيل قياس الأداء للجودة ، وتوفير الإدارة التربوية السليمة للموارد البشرية بالمؤسسة البحثية ، والتدريب المستمرلكافة الأفراد القائمين على مسئولية البحث التربوي، وتبني الأنماط القيادية المناسبة لدخل إدارة الجودة ، ومشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء، وتأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة.

- يقتضي تحقيق الجودة في البحث التربوي ضرورة أن يتحلى الباحث بالعلم والبحث العلمي. والإيمان بقيمة التعلم المستمر، والأمانة والدقة والانفتاح العقلي وتقبل الحقائق، والتحلى بخائص البحث العلمي، بالإضافة إلى توفر الرغبة الشخصية لدى الباحث، والصبر والمثابرة والتحمل والتواضع ، والقدرة على التركيز وقوة الملاحظة والقدرة على تنظيم الوقت ....ألخ.

- يقتضي تحقيق الجودة أيضاً ضرورة أن يتم اختيار الواعدين في مجال البحث من الطلاب على أسس علمية وحسن إعدادهم بمساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة للأداء البحثي المتميز.

٩- البنية المعلوماتية :

تتضح أهمية انشاء قاعدة للبيانات، والمعلومات التربوية في التسهيل على صانعي السياسة الاطلاع على نتائج البحوث وثيقة الصلة بأطروحاتهم، وقضاياهم ، كما يسهل على الباحثين الحصول على البيانات، والمعلومات وثيقة الصلة ببحوثهم، ليؤدى إلى السرعة ، والتدقيق في المعلومات اللازمة لإنجاز البحث، كذا يفي بمتطلبات البحث التربوي الجيد الذى يريد أن يعتمد عليه صانع السياسة . يمد قاعدة البيانات الخاصة بالبحوث التربوية نظاما فرعياً في نظام آخر أكبر يعرف بنظم المعلومات الإدارية التربوية، والتى تؤدي دوراً كبيراً في عمليات التخطيط ، والبحث ، وصنع السياسة، حيث تحول البيانات (المدخلات) الخاصة بأي فرع من فروع التربية التي يمكن التعبيرعنها في صورة كمية،إلى معلومات (مخرجات)تساعد في أتخاذ القرار، وذلك عن طريق مجموعة من العلمليات الخاصة بالحاسب الآلي.

وجود قاعدة للبيانات التربوية يخدم كلاً من: الباحثين، وصانعي السياسة، وهذه القاعدة سيكون لها العديد من الفوائد ، منها: حصر كامل للبحوث العلمية التي أجريت في مجال التربية، والاستفادة من نتائج هذه البحوث، والعمل على اتخاذ القرارات السليمة في ضوئها ، وعدم تكرار البحوث، حيث تتاح الدراسات السابقة، وتوفير الجهد، والوقت على الباحثين في الحصول على البحوث في يسر ودقة.

خلاصة:-

تناول الفصل الرابع العديد من التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع المصري بصفة عامة ودور التعليم العالي والجامعي في مواجهة تلك التحديات.

ومن هذا المنطلق فان وظيفة التربية تتمركز حول توفير الوعي لدى الإنسان،توفير الوعي بأهداف التنمية وأهداف التربية نفسها و بأهمية التخطيط والتدريب على أساليب التنفيذ والمتابعة لمشروعات التنمية ومشروعات التربية على السواء. فالإنسان الواعي بتلك الأمور هو الإنسان القادر على العطاء من أجل دفع عجلة التنمية ودولاب التغير في كافة الأوضاع التقليدية التي تقف في وجه الجهود التنموية والجهود التربوية والتعليمية على السواء.

ومن هنا تأتي أهمية التربية في إعداد هذا الإنسان تعليماً وتدريباً ورعاية اجتماعية وثقافية، فالتربية قد تتخذ عدة علاقات واتجاهات نحو التنمية، فهي قد تساعد على تدعيم حركتها الشاملة في المجتمع وهي قد تقف حجر عثره في طريق الجهود التنموية. فهي قد تكون عاملاً من عوامل الإنتاج وبالتالي تصبح استثماراً على المدى الطويل والمتوسط، وقد تكون عائقاً للإنتاج وبالتالي عملية استهلاكية بل هدراً وفاقداً اجتماعياً واقتصادياً.

والتعليم كوسيلة من وسائل التربية يتخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة من تعليم أكاديمي وتعليم فني ومهني وتعليم نظامي وغير نظامي وتعليم أساسي وتعليم مستمر وتعليم عالي، ولكل نوع من هذه الأنواع دوره في عملية التنمية وفي مجالاتها المتعددة وذلك في حالة التخطيط له حسب احتياجات الأفراد والمجتمع على السواء.

وعلى ذلك يمكن القول أن الإنسان التنموي هو الإنسان المصقول تربوياً والمتفاعل اجتماعياً وسياسياً. وفيما يلي يمكن تصور دور الكلية في مواجهة التحديات الداخلية في مجتمع الوادي الجديد في الآتي:

١- إعداد الطلاب المعلمين إعداداً يمكنهم من اختيار التخصص المناسب لقدراتهم، بالإضافة إلى وضع برنامج لإعداد الطالب المعلم يمكنه التكيف مع الظروف المتغيرة والمتوقعة والمحتملة.

٢- التأكيد في بعض المقررات سواء الأكاديمية أو التربوية على ملامح المتغيرات الاقتصادية مثل تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج.

٣- إعداد وتدريب المعلمين على أساليب اتخاذ القرارات وأساليب الإدارة الذاتية للمشروعات المختلفة والأساليب الإدارية المختلفة والتي يمكن استخدامها في إدارة المشروعات المختلفة صغيرة كانت أم كبيرة.

٤- الاهتمام بإبراز دور المؤسسات الاقتصادية في دعم المشروعات التعليمية خاصة في كليات التربية وذلك للارتقاء بمستوى الطلاب المعلمين علمياً واقتصادياً واجتماعياً ومهنياً.

هذا وبالله التوفيق

مراجع الفصل الرابع :

- إبراهيم عبد الوكيل الفار، تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨، ص ٤٨.

- أحمد إسماعيل حجي، التعليم في مصر ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦، ص ٤٠٥.

- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، "التخطيط التعليمي والثقافي لمشروع توشكى"، " التقرير النهائي"، القاهرة: مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكان، ٢٠٠٠، ص ٩.

- حلمي أحمد الوكيل، تطور المناهج أسبابه - أسسه - أساليبه -خطواته -معوقاته، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠، ص ١٢٨.

- رئاسة مجلس الوزراء، "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين"، القاهرة: مجلس الوزراء، ١٩٩٨، ص ٣٤.

- سعيد إبراهيم طعيمة، التربية البيئية في ضوء تحديات العصرية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٩٢.

- سعيد طعيمة، "التربية البيئية في ضوء تحديات العصر"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد (٢٣)، أكتوبر ٢٠٠١، ص٩١.

- سعد مرسي أحمد، التربية والتقدم، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١، ص ٣٨.

- عبد الغني عبود وآخرون، التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤، ص ٤

عبد اللطيف محمود، "واقع الطفل العربي ومستقبل تعليم الأمة في القرن القادم"، مؤتمر مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية في الفترة من ٢٠- ٢١ إبريل ١٩٩٦، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٦، ص ٢٨.

- عمر محمد محمد مرسي، متطلبات الطفل من الأساليب التربوية الإسلامية في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، رسالة ماجستير، كلية تربية أسيوط، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

- كوثر حسين كوجك، اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧،، ص ٧٥.

- محمد سمير حسانين، التربية والمجتمع .. دور التربية إزاء مشكلات الأسرة والتلوث والإدمان والإرهاب، طنطا: الأشول للطباعة، ١٩٩٥، ص ٨٩.

- محمد فوزي عبد المقصود، اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في إسرائيل: التحديات وسبل المواجهة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٢٧٧.

- وزارة التربية والتعليم، وثيقة مبارك والتعليم

- وزارة التربية والتعليم، وثيقة مبارك والتعليم، المشروع القومي لتطوير التعليم، ١٩٩٦، ص ١٢

- يوسف صلاح الدين قطب، "أهمية التعليم الذاتي والتعليم المستمر للمعلم في إعداده وأثناء مذاولته لمهنة التعليم"، مجلة صحيفة التربية، (تصدرها رابطة خريجي معاهد وكليات التربية)، السنة الخمسون، العدد الثاني، يناير ١٩٩٩، ص١٣.

- يوسف صلاح الدين قطب، "مفهوم التربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين"، مجلة صحيفة التربية، السنة الخمسون، العدد الثالث، مارس، ١٩٩١، ص ١٣.